د. صالح ياسر:

الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية"
خيبات العقيدة و رهانات الواقع

من العام الى الخاص

التجربة العراقية - نقد خطاب وممارسة الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية"

الحلقة الثامنة

2018

من العام.. الى الخاص

التجربة العراقية - نقد خطاب وممارسة الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية"

ضمن "الفوضى المنظمة" التي جلبها الاحتلال الامريكي ومشروعه الاقتصادي الذي طرحه الحاكم المدني لسلطة الاحتلال حينذاك (**بول بريمر Paul Bremer**).. بعد **2003/4/9**، ارتفعت رايات الخصخصة بطبعتها النيوليبرالية ترفرف عاليا واقترنت بشن هجوم مسعور على القطاع الحكومي ومؤسساته "التي لم تجلب للبلاد سوى الخسارة وتبذير الموارد"!! وتعالت الدعوات تصدح بشعارات تدعو الى تقليص هذا القطاع ووضع حدود لنشاطه وتصفية وحداته "الخاسرة"، أو "المتعثرة" واختتام هذه الدعوات بالإلحاح على تطبيق الخصخصة دون قيد او شرط !!.

وهنا نود الإشارة الى وجود ازمة يمر بها القطاع الحكومي وهي ليست بنت اللحظة التي تلت 2003 وانما تمتد الى فترات أبكر، فهذه حقيقة لا يمكن نكرانها. ولكن التحليل السليم لهذه الازمة ينبغي ان ينطلق من مقاربة أشمل لا أن يتم التركيز على النتائج وإهمال الاسباب الفعلية التي أدت الى ان يكون القطاع العام بهذه الصورة، أي تحديد **القوى** الفعلية **والعلاقات** التي أدت الى ذلك. فالازمة التي يمر بها القطاع العام في العراق (وهي لا تتعلق فقط بالفترة التي تلت **2003** بل تمتد جذورها الى فترات سابقة للعام المذكور)، هي ازمة ليست منفصلة عن الازمة التي مرّ ويمر بها الاقتصاد العراقي، أي ازمة التنمية وازمة الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي طبقتها الحكومات المتعاقبة قبل عام 2003 وبعده أيضا. فالظروف التي احاطت بالاقتصاد العراقي وطبيعة السياسات العامة التي حكمت سير هذا الاقتصاد، وبوجه خاص منذ أوساط السبعينات ثم في اوائل الثمانينات من القرن العشرين، بعد اندلاع الحرب العراقية-الايرانية وما تلاها من حروب وقيامات أخرى.. كل هذا ترك بصمات واضحة على اداء القطاع العام ومساراته الكبرى. ثم جاء الاحتلال ومشروعه وسياساته الاقتصادية الانفتاحية اضافة الى انعدام الرؤية الاقتصادية لدى رجال النظام المحاصصي. وهذه كلها عوامل ادخلت البلاد في ازمة تنموية بنيوية الطابع، وهي التي تسببت ايضا فيما يعانيه القطاع العام من مشكلات وفي تفاقمها بمرور الزمن، لتبلغ ذروتها منفجرة في ازمة عميقة متعددة الصعد تئن البلاد تحت ضراوتها. كما لا ينبغي نسيان حقيقة **الاهمال المتعمد** الذي تعرضت له شركات هذا القطاع سواء خلال الفترة الأخيرة من حكم النظام الدكتاتوري المقبور أو خلال الفترة التي تلت 2003. فقد تُركت الشركات وخصوصا "الخاسرة" منها تواجه مصيرها المحتوم لوحدها من دون توفير الدعم المطلوب لتجاوز هذه المشكلات. فتراكمت قضايا نقص السيولة والاعتماد على القروض قصيرة الأجل وتراكم المديونية... الخ.

وإذا كانت هذه الاسباب تفسّر الازمة الراهنة للقطاع الحكومي، فإن هذا لا ينفي طبعا وجود أسباب أخرى لضعف اداء هذا القطاع ومؤسساته وما يعانيه من مشكلات فنية ومالية وغيرها، تتصل بالادارة الداخلية لوحدات القطاع العام.

وبداية، ومن أجل أن يأخذ النقاش حول هذه القضايا مساره الصحيح، لا بد من الإشارة الى ان الجدل حول القطاع الحكومي في بلادنا ليس جديدا بل ابتدأ منذ تأسيس هذا القطاع وانطلق من مواقف ايديولوجية مختلفة ومصالح طبقية متعارضة. إنه أمر مفهوم ولا عجب في ذلك، فهذا هو طابع كل المناقشات حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية الكبرى. ولكن ما يثير الانتباه أن بعض الاطراف ممن تدعي "الحياد" اعتادت ان ترمي المواقف المعارضة لها بالانطلاق من "موقف ايديولوجي جامد". وينطبق ذلك بصفة خاصة على دعاة تصفية القطاع العام والمنادين بفتح طريق النمو "الرأسمالي" على مصراعيه، والذين لا تخلو مواقفهم من الخلفية الايديولوجية المسبقة ومن "مسلمات" لا يجوز تجاوزها. إنهم يسعون لكبت النقاش وصرف الانظار عن جوهر الموضوع بإثارة الاتهامات لمخالفيهم. ويبلغ التمويه الايديولوجي مداه

حينما تُقدم مؤسسات القطاع العام بأنها شركات **"خاسرة"**، اما شركات القطاع الخاص فانها **"متعثرة"**. فالمفهومان في واقع الحال ليسا بريئين بل لهما **خلفية ايديولوجية مضمرة** لان مفهوم الشركة **"الخاسرة"** – وهي هنا احدى شركات القطاع العام- يعطي رسالة عن صعوبة أو تعذر اصلاح هذه الشركة وبالتالي لا بد لها من مغادرة المسرح غير مأسوف عليها!! اما الشركة **"المتعثرة"**– وهي هنا احدى شركات القطاع الخاص- فهي قادرة على تجاوز كبوة "تعثرها". والرسالة واضحة: شركات القطاع الخاص هي التي تكتب لها الحياة والاستمرار.. اما شركات القطاع العام فعليها اخلاء المسرح للاعبين خواص. هكذا تستخدم مفاهيم من قبيل الشركات **"المتعثرة"** أو **"الخاسرة"** (باعتبارها مجرد مفاهيم "تقنية"!!) لتمرير رسالة ايديولوجية.

ولكي تاخذ المناقشة طابعها العملي والموضوعي في آن، نود الاشارة هنا الى بعض القضايا:
1. **إن وجود القطاع العام ليس هدفا في حد ذاته، وبقاء قطاع عام في بلد ما أو عدم بقائه يجب ان لا يتحدد باعتبارات ايديولوجية مسبقة**، أيا كان نوعها، وإنما ينبغي النظر الى المسألة من زاوية وجود او انتفاء ضرورات موضوعية تدعو الى استمرار هذا القطاع وتوسعه او انكماشه، وكذلك من زاوية وجود أو عدم وجود اهداف أو وظائف اقتصادية أو اجتماعية او سياسية جديرة بالتحقيق وضرورات موضوعية تدعو الى استمرار هذا القطاع وتوسعه أو انكماشه، وكذلك من زاوية وجود أو عدم وجود اهداف أو وظائف اقتصادية او اجتماعية او سياسية جديرة بالتحقيق، ويتعذر أو يصعب تحقيقها في غياب قطاع عام [1].

2. **تجنب التعامل مع موضوع القطاع العام في بلادنا من منطلق ثأري**، اي كونه من منتوجات النظام الدكتاتوري المقبور، أو الثأر من "تاميمات" 1964 باعتبارها نسخة من "الاشتراكية" هي "الاشتراكية العربية"!. كما ينبغي رفض المقاربة التي تتعامل مع كل محاولة لتعديل اوضاع القطاع العام وتطويره باعتبارها دفاعا عن الاشتراكية التي لم يكن لها أي وجود في بلادنا مطلقا إلا على الورق او في عقول خصومها الايديولوجيين.

3. ويعني ذلك **تجنب المطابقة بين ظهور القطاع العام في بلد ما والاشتراكية واعتباره توجها نحوها**. فمثلا كان للقطاع الحكومي دور هام في التطور الاقتصادي للبلدان الراسمالية المتقدمة منذ المراحل المبكرة للراسمالية فيها [2]. وبطبيعة الحال، فإن قيام قطاع عام أو رأسمالية دولة في البلدان الراسمالية لا يعني تغييرا جذريا في طبيعة النظام فهو رأسمالي بلحمه ودمه تهيمن فيه علاقات الانتاج الرأسمالية. فطبيعة القطاع العام تتوقف على طبيعة السلطة السياسية في البلد المعني: **من يمارسها ولمصلحة من؟**

خلاصة القول: ان وجود القطاع العام مطلوب من منطلق الضرورات التنموية، وليس من منطلق عقائدي. فليس هناك اشتراكية في العراق (وما كانت كذلك في يوم من الأيام) حتى يجوز اتهام المدافعين عن وجود القطاع العام بالدفاع عن الاشتراكية !

تؤكد التجربة أن وجود القطاع العام واستمراريته مطلوب من منطلقات عديدة من بينها [3]:
اولا: من منطلق الضرورة السياسية، أي من اجل اعادة توزيع السلطة والثروة وكسر سيطرة رأس المال الخاص على الحكم وخلق ظروف افضل للمشاركة الشعبية.
وهو مطلوب، **ثانيا، من منطلق الضرورة الاجتماعية** لتحقيق عدالة توزيع الثروة والدخل.

---

[1] قارن: ابراهيم سعد الدين، ابراهيم حسن العيسوي، **"التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة – تجربة مصر"**، "المستقبل العربي"، العدد 1990/9، ص 70 ولاحقا.

[2] لمزيد من التفاصيل حول تاريخ تدخل الدولة في البلدان الرأسمالية قارن: اجناس ساكس، **"نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة"**، ترجمة سمير عفيفي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970)، ص 84 ولاحقا؛ كذلك: اسماعيل صبري عبد الله، "الدعوة المعاصرة الى التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص"، **"المستقبل العربي"**، العدد 1990/12، ص 89 ولاحقا.

[3] قارن: ابراهيم سعد الدين، ابراهيم حسن العيسوي، **"التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص..."، مصدر سابق، ص 97.**

وهو مطلوب، **ثالثا، من منطلق الضرورة الاقتصادية** لقيادة التنمية وتوفير شرط مهم لفعالية التخطيط ورفع معدل التراكم الرأسمالي وتنفيذ مشروعات لا يقدر القطاع الخاص على تنفيذها رغم ضرورتها للتنمية لضخامة حجمها لاعتبارات تقانية، وبالتالي ضخامة التمويل المطلوب لها، وانخفاض هامش الربح او ارتفاع هامش المخاطرة.

الخصخصة في العراق.. **نقد الخطاب الرسمي بعد** 2003

بداية ومنعا لأي التباس لن ننشغل في هذا الفصل بتاريخ الخصخصة في العراق ومراحلها والأشكال التي اتخذتها فقد كتب عنها الكثير بغض النظر عن التفاوت في نوعية ما قدم، بل سيتم التركيز على **اشكالية خطاب الخصخصة الرسمي** بعد 2003، من حيث بنيته ومضمونه وتجلياته والآليات التي اتخذها.

ولفهم جوهر "الخطاب الرسمي" بعد 2003 وجذوره ومرجعياته لابد من تفكيكه ثم اعادة بناءه من جديد لفهم الغث من السمين فيه.

نستبق "الاحداث" لنقول انه في اطار النظام المحاصصي ليس هناك خطاب واحد للخصخصة بل هناك "عدة خطابات" لذا تنوعت المفاهيم المستخدمة واتسعت عناوينها واسمائها ومقولاتها ودلالاتها.

ويتحدد اسلوب العمل هنا في:

- **استنطاق** الخطاب الرسمي عبر وثائق مختلفة **والكشف** عن تناقضاته.
- ويتم ذلك عبر **تفكيك** الخطاب ونقد اطروحاته الكبرى والكشف عن مناطق ضعفه، وابراز ناقضاته عارية بكل تفاصيلها عبر مقاربة تجمع بين المعالجة البنيوية والتحليل التاريخي.

والهدف من ذلك معرفة **مختلف المرجعيات** (الاسس المعرفية والخلفية والأطر النظرية للخطاب)، التي ساهمت في تشكله، بمعرفة: مضامينه، محتوياته، غاياته، معايره، فضائه، بنيانه،.. الخ.

وانطلاقا من الملاحظات أعلاه فان التحليل لا يستقيم من دون التوقف عن المرجعية/ المرجعيات الفكرية لهذا الخطاب، وسنركز هنا بالتحديد على **المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال** ممثلا بذلك الذي طرحه حاكمها المدني (بول بريمر **Paul Bremer**) لقناعتنا بأن هو من اسس عمليا لـ "نموذج" الخصخصة بطبعته النيوليبرالية في عراق ما بعد 2003 وأصبح "المعين الذي لا ينضب" الذي تنهل منه كل "خطابات" الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية" في العراق بعد 2003. ومن هنا أهمية الانطلاق من الخطاب الاقتصادي "البريمري- نسبة الى بريمر" وتفكيكه والكشف عن أهدافه الكبرى ومراميه الأساسية ومدى تأثيره على الخطاب الرسمي الذي تشكل لاحقا (وصياغاته المختلفة).

الفصل الاول : المرجعية الفكرية/النظرية لخطاب الخصخصة في العراق بعد 2003: المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال - " عملية رفاهية العراق " بين الصخب الإيديولوجي وحقائق الواقع الصارمة

كما اشرنا قبل قليل، فاننا لن ننشغل في هذا الفصل بتاريخ الخصخصة في العراق، ولكن الضرورة تقتضي بأنه وقبل الحديث عن تجربة الخصخصة في العراق بعد 2003 لابد من بعض الملاحظات السريعة حول هذا الموضوع. فمن المعروف أن سياسات الخصخصة في الاقتصاد العراقي تعود جذورها إلى **عقد الثمانينات** من القرن العشرين. فقد انتهجت الحكومة العراقية في حينه سياسة الخصخصة منذ بداية عام 1982 فقامت بتحويل بعض ممتلكات القطاع العام إلى القطاع الخاص بهدف إعطاء هذا الأخير دوراً في الحياة الاقتصادية. أما في عام 1987 فقد انطلقت موجة من أساليب التحول نحو القطاع الخاص وذلك من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت نتيجة الحرب العراقية – الايرانية وما ترتب عليها من ركود اقتصادي وتكاليف باهضة وآثار اقتصادية واجتماعية كبيرة. فقد تم خصخصة عدد كبير من المشروعات العامة و تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص وبدأت الحكومة بتنفيذ إجراءات التحول في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة. كما أن قسماً من مشروعات القطاع العام تم تحويلها إلى القطاع المختلط في محاولة لإعادة هيكلة تلك المشروعات في الاعتماد على مبدأ الإدارة التجارية بما يسمح برفع الكفاءة الاقتصادية، وقد تمت عملية الخصخصة عن طريق اعتماد أسلوب البيع المباشر بواسطة المزاد العلني [4].

وفي **عقد التسعينات** قامت الحكومة العراقية بخصخصة الكثير من مؤسسات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص بغية إيجاد "الحلول المناسبة" لمعالجة المشاكل والاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد العراقي نتيجة لفرض الحصار الاقتصادي وتعمق ازمة النظام الدكتاتوري على مختلف الصعد.

وبعد سقوط النظام الدكتاتوري و احتلال العراق نشر "رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة" (**بول بريمر**) مقالا في (**وول ستريت جورنال *The Wall Street Journal***) ونشرت **ترجمة** للمقال بالعربية في جريدة (**السفير**) اللبنانية بتاريخ 2003/6/21. وتكمن **أهمية** المقال في انه شكل "الاسمنت المسلح" و "الانجيل المقدس" لـ "نسور الخصخصة" في العراق بعد هذا التاريخ، هذا اضافة الى انه تضمن طائفة من الحقائق من بينها :

1. أنه **كتب** عشية سفر (**بريمر**) الى الأردن حيث **ترأس** بعثة من كبار رجال الاعمال والمال العراقيين الى اجتماع خاص للمنتدى الاقتصادي العالمي في العاصمة الاردنية/عمان حيث كان من المقرر مناقشة السمات الاقتصادية لإستراتيجية "التحالف" ككل.

2. إنه **كشف** وبوضوح بالغ، ولو بتكثيف، عن **"المشروع الاقتصادي"** لسلطة الاحتلال في العراق، الأمر الذي يستدعي **قراءة مركبة** تكشف المعلن والمستور في هذا المشروع. وهذا يتطلب أولا القيام بعرض مكثف لمفردات المشروع هذا (مع ملاحظة أن الجمل الموضوعة بين قويسات تمثل اقتباسات من مقال بريمر)؟

ان هذه الملاحظات تدحض بعض الاطروحات التي كانت تقول بانه: "لم يكن هناك برنامج محدد وواضح وإنما كانت قرارات واجراءات قامت بها سلطة الائتلاف المؤقتة" [5].

---

[4] قارن: صلاح التكمجي، **"الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح"**، موقع "الحوار المتمدن"، العدد (127)، 2003، ص 16.

[5] انظر: د.عبد الجبار محمود العبيدي، د.عامر سامي منير، **"اطروحة الخصخصة واتجاهاتها في العراق ما بعد عام 2003"**، مصدر سابق، ص 323.

كما بادرت **الحكومة** التي تشكلت في عام **2004** الى تشكيل هيئة لدراسة الخصخصة من اجل توحيد اجراءات الدولة في التعامل مع شركات القطاع العام المنتشرة في مختلف مناطق العراق وفي مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وقد قامت اللجنة بإعداد قاعدة بيانات عن هذه الشركات كما أعدت مشروع قانون لهيئة الخصخصة، إلا ان قرارا صدر في نيسان **2005** ألغى الهيئة المذكورة ومن دون ذكر الأسباب [6].

بالمقابل فإنه وفي **2005/8/29** شكل مجلس الوزراء العراقي لجنة برئاسة وزير التخطيط لـ "دراسة السبل الكفيلة الكفيلة لاصلاح وتأهيل شركات القطاع العام"، وقدّمت هذه اللجنة مجموعة من التوصيات من بينها تشكيل "**وكالة إعادة تاهيل الشركات العامة**"، وقيام الوكالة المذكورة بتعويض "العمال غير الاكفاء" وتشجيعهم على استثمار هذه التعويضات في مشروعات صغيرة. كما أوصت اللجنة بميزانية للتأهيل الاقتصادي في عام 2006 يمكن بموجبها لـ (50 الى 70 ألف عامل) للاستفادة من التخصيص المذكور [7].

ومن المفيد الاشارة هنا الى ان وضع هذه السياسة الاقتصادية موضع التطبيق العملي من طرف الحاكم المدني لـ "سلطة الائتلاف المؤقتة" **بول بريمر** ابتداءً من 3 آيار 2003 عندما قرر تسريح 500 ألف عامل حكومي في مؤسسات ووزارات حكومية، وبعدها فتح حدود البلاد على مصراعيها للاستيرادات السلعية بدون أية قيود او ضوابط كمركية أو تفتيش أو ضرائب. وقد برر (**بريمر**) سياسته الاقتصادية هذه، من دون ذكر ان الاقتصاد العراقي (غير النفطي) كانت تسيطر عليه (200) شركة حكومية مملوكة للدولة، واعلن من العاصمة الاردنية عمان في حزيران عام 2003 (والذي جرت الاشارة الى ذلك أعلاه) من ان هذه المؤسسات ستخصخص فوراً وقال: "ان وضع مشروعات الدولة غير الكفوءة في ايدي القطاع الخاص أمر جوهري للإحياء الاقتصادي ... وان هذا القرار سيكون أضخم عملية بيع ضمن عملية تصفية دولة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي" [8].

وبتاريخ التاسع عشر من أيلول/ سبتمبر عام **2003** أصدر (**بول بريمر**) **أربعة أوامر** تضمنت: "خصخصة كاملة لجميع مشاريع القطاع العام، حقوق ملكية كاملة لشركات أجنبية للأعمال العراقية، إعادة كاملة لجميع الأرباح الأجنبية ... فتح المصارف العراقية أمام السيطرة الأجنبية، معاملة وطنية لجميع الشركات الأجنبية ... وإزالة جميع الحواجز تقريباً أمام التجارة ". وعلى أن يجري تطبيق هذه الأوامر في جميع مجالات الاقتصاد بما في ذلك الخدمات العامة والإعلام والتصنيع والخدمات والنقل والمال والبناء. والمثير للانتباه هنا هو ان هذه الاجراءات **اعفت** القطاع النفطي وحده منها (ربما بسبب وضعيته الخاصة بأنه منتج لعائدات تستخدم لتسديد نفقات الحرب وأيضاً بسبب أهميته الجيوسياسية). ومن بين القرارات الصادرة، كان هناك القرار (**37**) الذي خفض الضرائب على المؤسسات من **40%** الى **15%**، والقرار (**29**) الذي سمح للشركات الأجنبية بان تمتلك نسبة **10%** من الأصول العراقية خارج قطاع المصادر الطبيعية وحق المستثمر الأجنبي بتحويل نسبة **100%** من أرباحه خارج العراق، والسماح للبنوك الأجنبية للعمل في العراق ضمن الشروط ذاتها.

وفي واقع الأمر فإن هذه التغيرات انطلقت من الإقرار بضرورة **تغيير** اتجاهات السياسة الاقتصادية لتحويل نظام الاقتصاد العراقي الذي كان معتمدا قبل **2003/4/9** إلى نظام "اقتصاد السوق الحر"، بما

---

[6] المصدر السابق، ص 325.

[7] لمزيد من التفاصيل حول هذه اللجنة وقراراتها قارن: "**التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق**" (بغداد: بيت الحكمة، 2008)، ص 117.

[8] ورد النص عند: د.حسين عجلان حسن، "القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد الحادي عشر/ 2005.

يتلاءم مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية الدولية الرأسمالية المعنية بتشجيع وتمويل هذه التحولات بدءاً بصندوق النقد والبنك الدوليين وصولاً إلى منظمة التجارة العالمية [9].

إن هذه الإجراءات التي اتخذها بريمر وقدم خطوطها العريضة في مؤتمر عمان الذي اشرنا له قبل قليل، تمت بحسب المقاربة النيوليبرالية، ولذا فان المنظر الماركسي المعروف (**دفيد هارفي**) على حق تماما عندما لخص ما جرى في عهد بريمر بعبارة بليغة للغاية إذ قال: "*أن بريمر دعا العراقيين لركوب حصان حريتهم ليذهبوا به مباشرة إلى زريبة النيوليبرالية*" [10].

هذا وكانت قد تمت الإشارة مرة أخرى إلى هذا التوجه ضمن الإطار العام للستراتيجية الوطنية للسنوات (2005-2007) عندما **أكدت** على ان برنامج الإصلاح للفترة القادمة يستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الإنتاجية اعتماداً على آليات السوق وتحرير الأسعار والتجارة من القيود الكمية والنوعية وسيتولى القطاع الخاص القيادة في تحقيق ذلك من خلال تعزيز قدراته المالية والفنية [11].

والآن نعود الى تفاصيل المشروع الاقتصادي لبريمر باعتباره المرجعية النظرية لـ "الاصلاحات الاقتصادية" في عراق ما بعد 2003، والذي كنت قد تناولته بالتفصيل في دراسة مستقلة مبكرا، في عام 2003 [12].

عرض مكثف للمشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال

ينطلق السيد **بريمر** من الوعد (*بمستقبل اقتصادي افضل*) **مفترضا** :
- انه ولكي (*يزدهر العراق، يجب تغيير اقتصاده*).
- وأن العراق (*يواجه ..... مشكلات فريدة*)، غير أن السيد بريمر يستدرك قائلا : (*لكننا نمتلك الخبرة من البلدان الاشتراكية السابقة وتحليلا لنجاحات البلدان الرأسمالية، لإغناء منظورنا*).

ولكن السيد **بريمر** وفي الوقت الذي يشير الى أنه (*يعود الى العراقيين تحديد الوجهة النهائية لمستقبل العراق الاقتصادي*)، غير أنه يحسم الامر، عملا بشعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"! فيقوم **بتحديد** وجهة التطور عندما يقول: (*سيعتمد النمو الاقتصادي على ولادة قطاع خاص نابض بالنشاط*). أي أنه **يحدد** مقدما "النمط التنموي" الذي سيتم تطبيقة. وسيتطلب هذا النمط من النمو – بحسب السيد **بريمر** – **ثلاثة شروط** :

1. (*اعادة توزيع اجمالية للموارد والاشخاص بإبعادهم عن سيطرة الدولة الى المؤسسات الخاصة*)؛
2. (تعزيز التجارة الخارجية)؛
3. (*حشد رأس المال المحلي والاجنبي*).

ويميز السيد **بريمر** بيّن ما ينبغي عمله على المدى القصير وعلى المدى الطويل. فعلى **المدى القصير** يشير الى (*ان تتناول أي خطة اقتصادية للعراق الآثار التي سيخلفها الصراع الهادف الى تحرير الاقتصاد*). ويفترض هنا تحقيق عدة شروط :

1. الشرط الاول للنمو هو (ترسيخ القانون والنظام).
2. الشرط الثاني هو (*تشكيل نظام سياسي يعكس اهداف وآراء كل العراقيين*).

---

[9] قارن: د.حسين عجلان حسن، "القطاع العام في العراق ..."، المصدر السابق.
[10] دافيد هارفي، "**الوجيز في تاريخ النيوليبرالية**"، مصدر سابق، ص 13.
[11] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، "**ستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات (2005-2007)**"، تشرين الاول، بغداد، 2004، ص 4.
[12] لمزيد من التفاصيل قارن: د.صالح ياسر ، "عملية رفاهية العراق" بين الصخب الاديولوجي وحقائق الواقع الصارمة - مصدر سبق ذكره.

واذا قرأنا الاستراتيجية الامريكية عموما وفهمنا جيدا الاهداف الحقيقية من حملتها العسكرية على العراق، أمكننا القول أن **الشرط الثاني** هو الشرط الاهم. وبلغة المصالح وليس بالنيات الطيبة يتعين التأكيد على أن (تشكيل نظام سياسي) سيعكس بالضرورة أهداف ومصالح قوى اجتماعية محددة (وهي عادة المسيطرة) وليس كما يردده السيد بريمر خطأ أي (اهداف وآراء كل العراقيين).

ويحدد السيد **بريمر** هدفه المركزي **الأول** في هذه المرحلة وهو (*العمل مع العراقيين لوضع بلدهم على المسار الاقتصادي الصحيح*). علما ان مفهوم "المسار الاقتصادي الصحيح" هو مفهوم ملتبس بحد ذاته لأن التنمية ليس مفهوما محايدا وبالتالي فانه لا يمكن الحديث عن "مسار صحيح" بل عن "مسارات صحيحة" فكل واحد منها يعبر عن مصالح وتطلعات قوى اجتماعية محددة ولا يجوز التعميم. ومفهوم "المسار الاقتصادي الصحيح " مفهوم "**بريمري**" ايديولوجي خالص وليس مفهوما علميا.

أما **على المدى البعيد** فيطرح بريمر مفهوم (**التنمية المستدامة**) منطلقا من التأكيد على أن الأمر ليس (*مجرد اعادة بناء الابنية الحكومية او اصلاح الانابيب المتضررة*) بل هو التأسيس لنمط آخر من النمو يتطلب (*تحولا عن سوء ادارة وإهمال وبنية صناعية ستالينية دامت ثلاثة عقود*)، وينطلق من نقد للنمط التنموي الذي اعتمده النظام السابق حيث (...*كان يجري توزيع رأس المال على اسس بيروقراطية وسياسية وليس استجابة لقوى السوق. وكان اكثر من ثلث الاقتصاد موجها الى دعم المؤسسة العسكرية العراقية الشرهة التي كانت مساهمتها ضئيلة، اذا وجدت اصلا، في كل ما يتعلق بتوفير الرفاهية للمستهلك*)، اضافة الى طائفة من القضايا والاشكاليات التي وسمت النظام السابق، وهي معروفة.

على اساس "**نقد**" التجربة السابقة (في النظام الدكتاتوري)، يطرح السيد بريمر السؤال التالي: **ماذا يقتضي لإبطال تأثير هذا الارث؟** إنه يستحث – بحسب الروية هذه - **انتقالا من نمط تنموي الى نمط اخر** يرتبط بـ :

1. (*ضرورة تشجيع القطاع الخاص على اعادة توزيع الموارد لاستخدامها على الوجه الاكثر انتاجية*) إضافة الى (*تحفيز نمو المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، القادرة بصورة افضل من غيرها على الخلق السريع لفرص العمل*).
2. (*تقليص الدعم للمؤسسات المملوكة للدولة*).
3. (*وتبني قانون اقتصادي واضح وشفاف*).

ولكن **بريمر** يستدرك في حديثه عندما يشير الى أن (*الجزء الاصعب من عمليات الانتقال هذه عندما يحين موعد تقليص نظام الدعم*). ويفترض أن هذا يتطلب (*اولا وضع شبكة حماية اجتماعية من اجل العمال الذين سيتأثرون من اغلاق بعض الشركات المملوكة للدولة. على الرغم من ان تقليص الدعم يشكل عنصرا حاسما في السياسة الاقتصادية، الا انه يجب ان يكون رحيما*) علما بأن تجارب البلدان التي طبقت بها وصفة تقليص الدعم تدلل على أن هذا التقليص لم يكن رحيما قطعا بل كان قاسيا الى اقصى حدود القسوة، ومن المؤكد ان العراق لن يكون استثناء عن هذه "القاعدة البريميرية"، وهو ما لاحظناه لاحقا من خراب عميم.

ومقابل ذلك لا يكتفي **بريمر** بالشأن الداخلي بل يؤشر الى **كيفية ارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي**، وهنا ينطلق من التأكيد على ضرورة (*انفتاح العراق على العالم*) – هذا طبعا من دون تحديد طبيعة هذا الانفتاح -، نظرا الى ما يجلبه هذا الانفتاح، من (*تحقيق فوائد جمة*).

وتفترض استراتيجية الانفتاح على الخارج – بحسب **بريمر** – ما يلي :

1. **فتح الابواب أمام الاستثمارات الاجنبية** من رؤوس الاموال والتقنيات الادارية والتكنولوجيات الحديثة. ويتطلب ذلك (*تشجيع الوصول الى كل هذه الموارد للمستثمرين المحليين بمنحهم حرية التبضع في الاسواق العالمية وأمام المستثمرين الاجانب ذوي الخبرات في مجالات محددة*).

2. ربط **الاصلاح المحلي بالاصلاح العالمي**. ونظرا لأن "الاصلاح العالمي" هو تلك البرامج التي يتم تطبيقها في البلدان التي تخضع لوصفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية وفي مقدتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن جوهر اطروحة السيد **بريمر** واضحة هنا: يجب ربط (***الاصلاح المحلي) بعجلة (الاصلاح العالمي)*** المطبق تحت حراب تلك المؤسسات المشار إليها أعلاه.

إن تحقيق استراتيجية الانتقال - بحسب طرح بريمر - **يتطلب** :

- **اتباع** مقاربة مرتكزة على السوق ومنضبطة؛
- **اتخاذ** قرارات صعبة وتحمل تضحيات على المدى القريب؛
- ولا بد لنجاح هذا البرنامج من ان **يسانده** الشعب العراقي.

وإضافة الى ما جرت الاشارة إليه من ملاحظات فإن **الاطروحة المركزية** التي تتمحور حولها مقالة **بريمر،** وبالتالي مشروعه الاقتصادي، هي **الربط العضوي** بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية عندما يؤكد على أنه (*يستحيل ان تظهر مستويات المعيشة المرتفعة والحرية السياسية اذا منعت الحرية الاقتصادية*).

واذا دفعنا هذه الاطروحة اعلاه الى نهايتها المنطقية امكننا أن **نستنتج** أن **نقطة الانطلاق** هنا هي **الحرية الاقتصادية**. وجوهر هذه الاطروحة هو أن (*يحتل بناء اقتصاد عراقي مرتكز على مبادئ السوق الحر، موقعا مركزيا*) في جهود سلطة الاحتلال. وعندما يتم تحقيق هذه المهمة سيكون ممكنا الحديث عن الخطوة اللاحقة أي الحرية السياسية. بعبارة أخرى هل إن التحولات السياسية المطلوبة والمفضية الى انتقال ديمقراطي حقيقي، بما فيها اقامة حكومة عراقية سواء كانت مؤقتة أو غيرها، مؤجلة لحين بناء اقتصاد عراقي قائم على مبادئ وآليات السوق الحرة؟ !! وهذه القضية تستحق **حوارا** يتجاوز مظاهر الاشياء ليدخل في **جوهر** الاشكاليات والمرجعيات النظرية التي يستند اليها نموذج السيد **بريمر** لحل الازمة البنيوية وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي، وهو موديل آخر مستعار من الترسانة النظرية لـ " ثوار" الليبرالية الجديدة وصقورها " الاماجد ".

ملخص القول أن مشروع بريمر يبدو خلاّبا للوهلة الأولى، وهو، قطعاً، يستحق النقاش. فنحن أمام **مشروع طموح لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتكييفه مع ما يعنيه ذلك من حراك اجتماعي ومن تحوّلات طبقية ومن صعود طبقات وفئات وشرائح على حساب أخرى**. واذا عدنا الى التجربة العراقية ذاتها امكننا القول أنه لم يسبق لـ "القطاع الخاص" العراقي أن حظي بشخص (من طراز VIP!) يدافع عنه بمثل هذه الفاعلية، والأهم من ذلك، بمثل هذا النفوذ حيث كان السيد بريمر في حينه **الحاكم المطلق** في بلادنا بقوة العسكر الامريكي وقوة قرار مجلس الامن **1483** في آن. فهو ممثل القطب الاوحد وممثل القوة الاعظم في العالم. ويبدو من **قراءة** المشروع أن السيد بريمر كان يريد **إنهاء،** أو إضعاف، ازدواجيات السلطة بين من يتحكم بالدائرة السياسية ومن يتحكم بدائرة الاقتصاد، طبعا من دون نسيان التداخل بين الدائرتين في معظم الحالات.

يمكن القول، إذن، أن خطة/مشروع السيد بريمر **تجسيد محلي** (عراقي) ملموس لما سبق الكلام عنه من "نهاية التاريخ" ونهاية الايديولوجيا التي اطلقها فوكوياما من حيث أن **الديموقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية - بطبعتها الرأسمالية - هما المآل الأخير للبشرية!!**

استنادا الى العرض الذي قدمته أود **تسجل** الملاحظات التالية حول بعض **"المسلمات"** التي تضمنها المقال المذكور، منطلقا في البداية من بعض الملاحظات الضرورية التي تشكل **منطلقات** لفهم المرجعيات النظرية للمشروع المذكور:

1. **لا يمكن فهم جوهر الخطاب الاقتصادي للسيد بريمر من دون فهم التجليات الجديدة التي شهدتها الرأسمالية العالمية في المرحلة المعاصرة من تطورها وما طرح من خطابات وأطروحات ومقاربات نظرية متنوعة تستهدف توصيف هذه المرحلة.** لقد كانت قضية **إختيار** الشكل المحدد لتدخل الدولة، في إقتصاد السوق الرأسمالية، موضوعاً لسجالات ساخنة في سنوات الثمانينات من القرن العشرين، وإنتقلت من حقل النقاشات النظرية الصرفة الى حقل الممارسة الإقتصادية الملموسة. فقد **إحتدمت** هذه النقاشات وإتخذت **أبعاداً** جديدة في لحظة **إنتقال السلطة الى المحافظين في الولايات المتحدة (ريغان) وبريطانيا (تانشر)**. ففي هذه السنوات بدأ الليبراليون الجدد بتطبيق مذهبهم المتطرف في الممارسة الإقتصادية. وقد بلغت المناقشة حدّتها في بداية التسعينات، وخصوصاً في الولايات المتحدة تحت تأثير المخاطر التي خلقتها اليابان أمام الإقتصاد الأمريكي، والتي لم يستطع الأمريكان تذليلها في ظروف سيادة المذهب الليبرالي الجديد. وقد **تغذى** السجال السابق بالنقاشات التي كانت تدور حول ما يسمى بـ **" المعجزة اليابانية"**. فمن المعلوم أن هذا البلد قدم مثالاً لأهم نجاح إقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا فإن **نتائجه** إستخدمت بمثابة **حجة** لصالح كل من أنصار النموذجين السابقين. فأنصار التدخل الحكومي يرجعون النجاح الياباني في الحقل الإقتصادي الى السياسة الصناعية والدور الفعال للدولة، في حين يرجع أنصار المذهب الليبرالي الجديد ذلك الى النشاط العفوي لآليات السوق.

2. بداية، ومن أجل فك الاشتباك بين الحقيقة والاوهام الايديولوجية يتعين التأكيد على ما اشرنا اليه في مكان آخر من هذه الدراسة وهو أن **التحول نحو مذهب الليبرالية الجديدة ليس "بدعة" نظرية داخل الإقتصاد السياسي المسيطر في البلدان الرأسمالية المتطورة بل يجب دراسته إنطلاقاً** من **فرضية بسيطة قوامها أن هذا "التحول الفكري" هو نتاج الأزمة الإقتصادية العميقة التي يعاني منها الإقتصاد الرأسمالي منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، بالرغم من كل مظاهر الفرح السياسي الغامر بإنهيار القطب الآخر**. يتعين، إذن، **النظر** الى الليبرالية الجديدة بإعتبارها **إنعكاساً لعمق الأزمة** في النسق الرأسمالي العالمي وتمثل **إيديولوجية كاملة لإدارة تلك الأزمة البنيوية**. إن **أحد المخارج النظرية** هو هذا **المذهب** الذي أرتبط بهيمنة العناصر المحافظة أو تكتلات القوى التي لعب فيها المحافظون الجدد دوراً مقرراً، فمع استمرار هذه الأزمة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية بدأ يترسخ وعي محدد في أوساط القوى المسيطرة في هذه البلدان بحقيقة الفشل الذي منيت به فلسفة إدارة رأسمالية الدولة الإحتكارية التي وضع أصولها الإقتصادي الإنكليزي المعروف **كينز**. لقد كانت الوصفة الكينزية عاجزة عن مواجهة الأحداث المعقدة التي جرت في بداية السبعينات بسبب عجز جهازها المفاهيمي عن تقديم تفسيرات منطقية ومقبولة للقضايا والصعوبات التي إرتبطت بالأزمة المذكورة، وبالتالي عدم قدرتها في صياغة حلول تتجاوز الأزمة المذكورة.

3. ولاشك أن **إصرار** المؤسسات الدولية الرأسمالية المتخصصة (**صندوق النقد الدولي والبنك الدولي** تحديداً) **والحكومات الغربية** من خلال **التبشير بالديمقراطية صنواً لإقتصاد السوق وحصيلة للتحرير الإقتصادي الليبرالي، والتأكيد بأن الديمقراطية سبب ونتيجة معاً للنمو** الإقتصادي في إطار الليبرالية الإقتصادية، إن هذا الإصرار **مناقض** لحقائق التاريخ الصارمة. فالتاريخ الإقتصادي **غني** بالدروس والعبر المناقضة لمقولات الصندوق والبنك الدوليين بصدد **"ديمقراطية"** التحرير الإقتصادي الليبرالي، ذلك لأن **الثورة** الإقتصادية الرأسمالية **والتنمية** قد **تحققتا** في **غياب الديمقراطية والتعددية في بلدان عدة** منها تحديداً في **ألمانيا** زمن **بسمارك** وفي **فرنسا** زمن **نابليون الثالث** وفي **اليابان زمن الميجي**. كذلك فإن **التجارب الجارية** للإصلاح الإقتصادي في **العديد** من مناطق عالمنا المعاصر قد **إقترنت** تحديداً بغياب الديمقراطية **وتواصل** النزعة السلطوية. وإذا كانت **الليبرالية الجديدة** ، بطبعتها المتطرفة، على الصعيد العالمي هي **وسيلة** الرأسمالية المعاصرة لرفع متوسط معدل الربح لإعادة الحيوية لتراكم رأس المال والنفي الجزئي لتناقضاتها الداخلية، فإن **تطبيقها** في **بلدان "منطقة التخلف"** يعني، من بين أمور عديدة، **السعي لإحتواء هذه المناطق وإبتكار آليات جديدة للاحتواء والاستغلال** تمكن الإحتكارات المتعدية الجنسية والبلدان الرأسمالية المتطورة في **خلق "فائض قيمة تاريخي جديد"** يمول جزئياً **علاج تناقضات**

تصدع دولة الرفاه ونظم الإشتراكية الديمقراطية بعد فشل الليبرالية المعاصرة في قلاع رأس المال في علاج هذا التصدع وتناقضاته.

4. وارتباطا بالحلول التي طرحها **بريمر** في مشروعه الاقتصادي الذي قام على فرضية منطلقية اساسية تمثل ركنا اساسيا في الخطاب الليبرالي الجديد، تقوم على الترويج لمفهوم الخصخصة **privatization**، بإعتباره "ضرورة لابد منها" لأي "تقدم إقتصادي"، لابد من التساءل عن مدى قدرة الخصخصة في ظروف الأزمة الاقتصادية البنيوية، أي **إحلال** القطاع الخاص في العراق محل القطاع الحكومي كوسيلة للتغلب على هذه الازمة ومواجهة مشكلات التنمية في ظروف بلادنا الراهنة، وهل يمكن تطبيق الوصفة السميثية (نسبة الى آدم سميث): ***دعه يعمل دعه يمر***، وكتابه الذائع الصيت **"ثروة الأمم"** كمنطلق لحل مشكلات "التخلف والبؤس" في بلد من بلدان "منطقة التخلف"؟. **سؤال أجاب علية التاريخ الفعلي بالنفي.**

5. يؤسس بريمر مشروعه الاقتصادي على **مرجعيات نظرية وتجارب تاريخية**. ومع اقراره بأن العراق يواجه (*مشكلات فريدة*)، إلا أنه يستدرك قائلا: (*لكننا نمتلك الخبرة من البلدان الاشتراكية السابقة وتحليلا لنجاحات البلدان الرأسمالية، لاغناء منظورنا*). والذي يهمني هنا **التركيز** على **اعادة مكثفة للخلاصات التي بلورناها في حلقة سابقة (الحلقة السابعة من هذه السلسلة) حول الانتقال** من الأشتراكية الى الراسمالية في روسيا الاتحادية وبلدان أوربا الشرقية وتحديدا بولندا، بهدف **استخلاص الدروس المطلوبة** من هذه التجارب التي يرتكن اليها السيد **بريمر** لإغناء منظورة بصدد عمليات الانتقال الى **"الجنة الموعودة"** في العراق. ومنعا لأي **تهمة** من أنصار " **السلفية الجديدة** " لا تدعو هذه الفقرة فيما لو أسيء تفسير عنوانها أنها **تروج** الى العودة الى أوضاع ما قبل عام 1989 في بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً، فمثل هذه التشكيلات التي سادت قد استنفذت مهماتها ووصلت الى أفق مسدود بفعل مجموعة من العوامل، وبالتالي لا توجد أي ضرورة للتباكي على الإطلال!

هنا نريد أن **نتساءل** عن **النتائج الفعلية** لحصاد فترة الإنتقال نحو الرأسمالية في هذه البلدان، التي **طبقت** وبأشكال مختلفة، الوصفة الليبرالية الجديدة التي تطالب بالعودة الى " **الأصول** " من خلال تأسيس إقتصاد السوق العتيد. اليوم، إذن، وبعد ما ما يقارب الثلاثة عقود من مرحلة انتقالية عاصفة، تبدو **الكثير** من الحقائق الجديدة عصية على الفهم والاستيعاب. **تثار** اليوم كذلك الكثير من **الشكوك** الجادة حول هذه التجارب وحول التحولات وهل أصبحت لا رجعة فيها، أي تحضى بقبول إجتماعي متنام أم العكس ؟ ولعل المعالجة التي قدمتها في مكان آخر من هذه الدراسة لتجربتين مهمتين (بولندا وروسيا الاتحادية) تمثلان ما جرى حقا للانتقال "السعيد" من الاشتراكية الى الراسمالية، تكفي لتكوين صورة حقيقية لما جرى هناك وما تركه الانتقال هذا من اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ..الخ. هذا اضافة الى ما جرى في العديد من البلدان في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي طبقت وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما نتج عنها من آثار اجتماعية مثيرة على على قطاعات واسعة من السكان، وأهمها التفتيت السريع للبنية الإجتماعية وإعادة بنائها من جديد، والاستقطاب الاجتماعي الواسع وتعاظم الفقر وتنامي معدلات البطالة، والامتيازات الاستثنائية للنخب القائدة الجديدة والمظاهر السلبية من قبيل الرشوة والدعارة والجريمة المنظمة والمافيا المنظمة، التي أصبحت مكونات أساسية في المشهد الإجتماعي في هذه البلدان.

وباختصار، **ثمة تكاليف اجتماعية هائلة رافقت عمليات التحول**. السؤال الذي يطرح نفسه بحدّة هو: **هل أنه يتوجب اعتبارها حتمية، أم لا ؟**

يدعو أنصار " السلفية الإقتصادية الجديدة " الى أنه يتعين **تكييف** الإقتصاد، في مرحلة الإنتقال، لمتطلبات الفعالية الإقتصادية العالية وبالتالي يتوجب **القبول** بالتكاليف الإجتماعية المرتفعة وكأنها أمر

طبيعي، تحصيل حاصل لهذه العملية " الهائلة "، كما جرت الإشارة إليه أعلاه. غير أنه يتعين التأكيد على خطأ مثل هذا الطرح، لأن **التكاليف الإجتماعية** الهائلة للتحول المذكور لا يجوز إهمالها.

يسمح التأمل العميق في الاصول الفكرية التي ترتكز عليها ايديولوجيا ليبرالية التكييف وقراءة ما طرحه السيد بريمر بالاستنتاج بأن **الاهداف الفعلية للمشروع الاقتصادي** الذي طرحه يمكن **بلورتها** في : **أولا : خلق جيش احتياطي متزايد من البطالة** وتنميته باستمرار في بلادنا لضمان **خفض** معدلات الاجور الحقيقية **وتوفير** عنصر العمل الرخيص أمام الشركات الامريكية والمتعدية الجنسية التي بدأت بعد 2003 تباشر دورها في ضمن متطلبات " المرحلة الانتقالية ".

ثانيا: **"طرد" الدولة** (علما بأن الدولة تم تصفيتها من طرف سلطة الاحتلال) من الحقل الاقتصادي وابعادها كلية عن آليات السوق مما يفتح الطريق أمام رؤوس الاموال الاجنبية لفرض هيمنها من مواقع قوية، على النشاط الاقتصادي المحلي.

ثالثا: العمل على التدمير المنتظم والتدريجي للطاقات الانتاجية المحلية من خلال **ارغام** البلاد على انتهاج مبدأ "تحرير التجارة الخارجية" وأساسا تجارة الاستيراد، مما يساعد على **غزو** السلع القادمة من البلدان الرأسمالية المتطورة ومنافستها للسلع المحلية، التي تمتاز اصلا بقدرة تنافسية ضعيفة مما يؤدي الى **تدمير** الصناعات المحلية المنتجة لتلك السلع، على الصعيد المحلي وهو ما حصل بالفعل لاحقا. تشير المعطيات الاحصائية الى ان استيرادات العراق بلغت (394,365) مليار دولار فقط خلال الفترة 2003 – 2013 علما انه وفي عام 2013 وحده بلغت استيرادات العراق (75) مليار دولار فقط [13].

رابعا : العمل على توفير رصيد كاف من العملات الصعبة ليس بهدف تمويل عملية التنمية ولكن اساسا **لتمويل** تحويلات أرباح ودخول الشركات المتعدية الجنسية العاملة في بلادنا وهي تطبق وصفة السيد بريمر، اضافة **لتمويل** واردات البلاد وكذا تمكين السلطة الجديدة من **تسديد** التزاماتها الناجمة من عبء المديونية الخارجية أساساً.

خامسا : التأثير في العلاقات الاجتماعية المحلية من خلال العمل على "خلق" فئات وشرائح اجتماعية تستفيد من حزمة السياسات التي يتضمنها مشروع السيد بريمر. إن التطبيق "الناجح والمضمون" لهذا المشروع **يستحث**، من بين أمور عديدة، **تفكيك** التحالفات الاجتماعية "التقليدية" والعمل على **خلق** الشروط لنشوء وتطور تحالفات اجتماعية جديدة، تتضمن تلك القوى الاجتماعية التي تدافع عن تلك الحزمة من السياسات الجديدة وتكون اساسا أو قاعدة متينة للسلطة الجديدة ولها مصلحة فعلية في استمرار **تنفيذ** "استراتيجية الانتقال" بحسب وصفة السيد بريمر.

خطة السيد بريمر، إذن، تمثل تجسيدا محليا لما سبق أن روجه (**فوكوياما**) عن **"نهاية التاريخ"** و **"نهاية الايديولوجيا"** حيث الديموقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية المآل الأخير للعراق، كما هو للبشرية !!.

ويبدو أن مشروع السيد بريمر كان **يهدف** الى أن يكون بمثابة **الاطار النظري** للمشروع "التاريخي" الذي **سعى** التحالف الاجتماعي الجديد الذي تشكل على خلفية الحرب والاحتلال، لتوطيد مواقعه والتطلع نحو الاندماج في النسق الرأسمالي العالمي والحصول على موقع محدد في تراتيبية هذا النسق البالغ التعقيد.

وهكذا واجهت البلاد **عملية تهميش اجتماعية واسعة**، كانت **عاملا رئيسيا** من عوامل **بروز** الاتجاهات الراديكالية بما في ذلك **بروز الايديولوجيات المعادية للديمقراطية** والتي اتخذت تنويعات مختلفة، بما في ذلك **تعاظم النزعات الطائفية و الاصولية**، حيث الاصولية من هذا الجانب ما هي إلا **تعبير**

[13] لمزيد من التفاصيل قارن: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008, 2013

ايديولوجي عن الاقصاء والتهميش الذي عانته وستعانيه هذه القوى المهمشة سياسيا واقتصاديا. إن **"مجتمع التهميش"** يتكون سوسيولوجيا من كل المبعدين عن العملية الانتاجية والاستهلاكية كذلك (بفعل البطالة التي نشأت عند وضع مشروع السيد بريمر موضع التطبيق العملي)، وضم فئات اجتماعية يزداد حجمها باستمرار. ووقعت قطاعات من هذه القوى تحت تأثير منظمات واحزاب الاسلام السياسي والاحزاب والتيارات الدينية الراديكالية، "شيعية" أم "سنية"، مما شكل خطرا حقيقيا على مسار التطورات السياسية اللاحقة وساهمت في بناء ميزان قوى قائم على الرعب.

الفصل الثاني: **التجربة العراقية على وفق منطق برامج الخصخصة و التكييف الهيكلي - قراءة في الخطابات الرسمية**

إنطلاقا من الملاحظات السابقة، يمكن القول انه وخلال الفترة التي تلت 2003 ظهرت العديد من ملامح "خطابات" الحكومات المتعاقبة تسمح بتكوين قاعدة معلوماتية ومادة خام يمكن الانطلاق منها، لتلخيص **سمات خطابات** هذه الحكومات. ومن بين هذه **السمات**:

1. إضفاء الشرعية على خطاب الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية" باعتبارها "الطريق الوحيد" (وليس واحدا من خيارات متعددة) للتغلب على مشكلات الاقتصاد والمجتمع العراقي. تتعاظم هنا اشكالية استلهام "التجارب الناجحة" خارج العراق دون تحديد ملموس لها فتارة تظهر مضمرة وتارة اخرى مكشوفة.

2. تقديم إحصائيات عن الاوضاع الاقتصادية عموما وأوضاع المؤسسات الحكومية قد تكون معوّمة ولا تحمل دلالات حقيقية، ومحاولة الاعتماد عليها في بناء تسلسل منطقي لتطبيق خيار الخصخصة.

3. التعبير الإشاري والاستعاري من خلال تقديم مصطلحات معوّمة يمكن لكل واحد أن يفهمها بالشكل الذي يريده ويحيلها على شخصيات متعددة ومختلفة دون الرابط الإيديولوجي المقيد، وقد اشرنا في مكان آخر الى مفهومين منهما هما: مفهوم "**الشركات المتعثرة**" ومفهوم "**الشركات الخاسرة**" ووظيفتهما الإيديولوجية المعروفة.

4. وفيما يتعلق بالجهاز المفاهيمي المستخدم في الفترة الاخيرة يبدو وكأنه جهاز جديد يعبر، شكليا، عن المرحلة الراهنة وتناقضاتها، وهذا ما يبدو في الوهلة الأولى، لكن المدقق سيكتشف من دون عناء كبير أن الجهاز الاصطلاحي هو نفسه جهاز الحكومات السابقة. فما فعله د. حيدر العبادي وحكومته مثلا أنهم البسوا المصطلحات لبوسا "أخلاقيًّا" بالتلويح بدعم "الحشد الشعبي" والقوات المسلحة من اجل محاربة "الدولة الاسلامية في العراق والشام- داعش"، وبمكافحة الفساد ولكن من دون تحديد فعلي لـ "الحيتان الكبيرة" ولا مواجهتهم بجدية وحزم. مقابل ذلك تم اطلاق "حزم" من "الاصلاحات" لم تكن نتيجة مراجعة دقيقة للاوضاع الاقتصادية وللازمة البنيوية عموما وما تحمله من مخاطر وتحديات، بل عبارة عن **ردة فعل** على الحركة الاحتجاجية التي اندلعت في أوخر تموز 2015 ومحاولة احتوائها وأيضا مجاراة المزاج الشعبي العام المطالِب باصلاحات حقيقية، ومكافحة الفساد والمفسدين، ودحر الارهاب وقواه. وهذا يعني ان لتعويم العبادي لهذه القضايا **دلالات** متعددة منها أن الرجل يبدو انه لا يجرؤ على الإشارة مباشرة إلى من يقصد، ومنها عدم قدرته على الوصول إليهم (بحكم ميزان القوى السائد داخل نظام المحاصصات الطائفية-الاثنية او حتى داخل التحالف الوطني الذي ينتمي اليه رئيس الوزراء) حتى وإن أشار إليهم احيانا.
6. تبرز أزمة المرجعية في الخطاب الحكومي للسلط المتعاقبة بعد 2003 من خلال **تبني** مرجعيات مختلفة وفي نفس الوقت هدمها بممارسات وتصرفات مناقضة تماما مما يشكل إرباكا في خطابها. فهي ترمي بشعارات كبيرة بالأساس دون أن تستطيع تطبيقها على أرض الواقع، ولعلّ "لوبي" الفساد والمفسدين الذي طالما تردد في خطابات الحكومات المتعاقبة التي لم تستطع هذه الحكومات أن تواجهه إلى الآن بإجراءات ملموسة وواضحة وحازمة و قد فشلت جميعها في امتحانات مواجهة ضده كثيرة.

ومن جهة أخرى فقد عمِد البعض من وسائل الإعلام إلى تسويق ما جاء من تصوّرات وحلول على لسان رؤساء الحكومات المتعاقبة بعد 2003. هذه الحملات الإعلاميّة تجاوزت اليوم مجرّد توضيح الصورة أو تبسيط الأرقام لتتحوّل شيئا فشيئا إلى جزء من حملة الترهيب التي تهدف إلى تسويق "حزمة

الاصلاحات" التي طرحتها حكومة د.العبادي. إذ انخرط البعض من المروجين لـ "الاصلاحات" في التشكيك بجدوى الدعم الحكوميّ وضرورة مراجعة منظومة التغطية الاجتماعية لما تمثّله من "عبء" على ميزانيّة الدولة بالإضافة إلى استعراض "الإرتدادات السلبيّة" لمواصلة الدولة تمسّكها بالمؤسّسات العموميّة !.

"الخبراء الاقتصاديّون" الجالسون في غرف مكيفة بدورهم لم يتخلّفوا عن الركب! وساهموا من موقعهم في تبرير لـ "الإصلاحات" المقدّمة من الحكومة وبعض اعضاء فريقها الاقتصادي.

فـ "الإصلاحات" الهيكليّة للإقتصاد العراقي، بغض النظر عن مضمونها الحقيقي، أصبحت ضرورة قصوى، وفقا هؤلاء "الخبراء" الذين اكتسحوا المساحات الإعلاميّة حاملين للرسالة المطلوب ترسيخها في أذهان بسطاء الناس؛ الإستعداد للتسليم بالتعليمات المسقطة من المؤسسات المالية والنقدية الدوليّة وقبول "الإصلاحات" الهيكليّة التي تقضي بانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وغضّ النظر عن المتطلّبات والاستحقاقات والآثار الاجتماعية. وليس من المستغرب انخراط هؤلاء في هذه "الحملة التسويقيّة"، حيث يلاحظ أن هناك من يصدح بصوت عال بضرورة التسريع بـ "الإصلاحات الهيكليّة" للاقتصاد العراقي وتقليص دور الدولة وتصفية المؤسّسات الحكومية، بل والحدّ من التأثير النقابي (ومن المفارقات إنه ورغم رحيل الدكتاتورية في 2003 فقد ظل العمل النقابي محكوما بقانون رقم 150 لسنة 1987 والذي بموجبه حوّل صدام حسين – وبجرة قلم خفيفة – جميع العمال الى موظفين، وذلك حتى عام 2015 حيث صدر قانون جديد للعمل!!). طبعا لا تختلف رؤية هؤلاء عن رؤية اسلافهم في حكومة المالكي وقبلها، وفي النهاية فهي ليست سوى تكرارا لما يسعى إلى فرضه البنك الدوليّ و صندوق النقد الدولي من تكييفات هيكلية.

لم يكن العراق بمنأى عن سيناريوهات مماثلة تعرّضت لها دول أخرى بهدف إدخالها عنوة إلى "بيت الطاعة"، والإمتثال لإملاءات الصندوق والبنك الدوليين، عبر ما يعبّر عنه بعقيدة الصدمة، وإن اختلف المثال العراقي في تفاصيله والخطّة المعتمدة، ولكنّ الهدف كان واحدا.

وقد عرف التاريخ أمثلة كثيرة طُبّقت خلالها هذه التقنية، حيث اشرنا إليها في اكثر من مكان هي هذه الدراسة. في العراق، ودون أن نغرق في نظريّة المؤامرة نود الإشارة الى ان البلاد عرفت سلسلة من الضغوطات والاغراءات المتواصلة التي تهدف إلى إغراقها أكثر فأكثر في مستنقع العجز حتّى لا تجد ملاذا سوى المؤسسات المالية والنقدية الدوليّة، والتي لا تقرض ولا تساعد إلاّ وفقا لشروطها الخاصّة وبعد إعادة هيكلة الإقتصاد المحليّ وفقا لمتطلّبات النظام العالميّ الجديد القائم على الإنفتاح التّام والتسليم بالإرتباط العضويّ الكامل مع الخارج ووفقا لآليات السوق الحرة المطلقة السراح.

إذن، يبدو أنّ البلاد وهي تعاني من مصاعب اقتصادية جدّية وصلت حد الازمة البنيوية العميقة، وعجز كبير في الموازنة، وشحة الموارد الاقتصادية نتيجة الانخفاض الكبير في اسعار النفط، ستسير في النهاية نحو التسليم لاملاءات الصندوق والبنك الدوليين في وصفاتهما الاثيرة. فبحسب بيان صحفي صادر عن صندوق النقد الدولي منشور على الموقع الرسمي للصندوق على الانترنيت (www.imf.org)، وافقت السيدة (**كريستين لاغارد**)، مدير عام صندوق النقد الدولي على برنامج للعراق يتابعه خبراء الصندوق بحيث يغطي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2015 الى كانون الأول/ديسمبر 2016، والذي سبق أن توصلت السلطات العراقية وخبراء الصندوق إلى اتفاق مبدئي بشأنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. واضاف البيان ان السلطات العراقية تقدمت ... بطلب الموافقة على "برنامج يتابعه خبراء الصندوق لإرساء سجل للأداء فيما يتعلق بمصادقية سياساتها بغية التمهيد لاتفاق محتمل للحصول على التمويل من الصندوق". وحتى يتحقق ذلك فإنه يتوجب على السلطات العراقية "تنفيذ تدابير لضبط أوضاع المالية العامة بحيث تعمل على احتواء النفقات العامة على نحو يتسق مع الحيز المتاح من الإيرادات

والتمويل، وتهدف إلى تخفيض العجز الأولي غير النفطي بمقدار **20** مليار دولار امريكي او **12%** من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي بين عامي **2013** و **2016** " [14].

في مضمون الخطاب الاقتصادي

إذا سلمنا بأن الخطاب الاقتصادي الحكومي، بشكله ومضمونه الحاليين، لا يعترف بالحقائق كما ينبغي، ولا يتعامل مع الأزمة إلا بمنطق إطفاء الحرائق لتجاوز لحظة راهنة قاسية، وستزداد قسوة مع الأيام، فإن البحث عن مخرج سليم يقتضي الاعتراف بالواقع وتشخيصه جيدا، خاصة علاقة المستهلكين والمواطنين وتأثرهما بمسار الاقتصاد، وأنماط حل المشكلات والتشوهات، بما فيها اللجوء الدائم إلى سياسات إلغاء الدعم والحماية، والحديث عن آثار محدودة على المستهلكين، فيما الحقيقة غير ذلك. ويتبع ذلك تحليل لطبيعة العلاقة المستقبلية مع جهات التمويل الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي؛ إذ لا يجوز الاختباء دوما خلف سطوة الصندوق وحلوله بسبب تراكم الفشل وغياب الرؤية.

بعد سلسلة اتفاقات سابقة مع "الصندوق"؛ منها ما كان نابعا من حاجة ماسة لبناء الثقة مع الخارج، وأخرى انطوت على تسليم شبه كامل بعجز الإدارات المحلية عن السير في الطريق الصحيحة، فإن على الحكومة الاعتراف بأن علاقتها مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية، ستأخذ منحى آخر؛ وأن تصارح المواطنين بذلك. إذ تعني الاتفاقية أن هناك عجزا ماليا أو فشلا اقتصاديا تراكما لأسباب عديدة، وبسبب هذه الحالة، فإن الأمر يقتضي تمويلات طارئة؛ وأن الدولة التي تلجأ لهكذا اتفاقية تكون قد رمت أحمالها على هذه المؤسسات والمانحين الدوليين عموما.

يتعين **الاعتراف** أيضا أن حكومة العبادي، كما التي سبقتها، ليست مهيأة لتنفيذ أي خطة اقتصادية للإنقاذ ولا تطبيق برنامج معلل للتقشف و "شد الاحزمة على البطون" بهدف مواجهة التحديات الراهنة ومن بينها انخفاض اسعار النفط بشكل كبير، والحرب على (داعش) وما ارتبط بها من تكاليف باهضة، والازمة الاقتصادية العميقة التي نتجت عن ذلك، هذا اضافة الى انعدام الرؤية لدى متخذي القرارات على المستويات العليا. فالبرنامج والرؤية بمعناهما الاقتصادي، يتطلبان صدقية في النوايا والأفكار، وملامسة حقيقية لطبيعة الازمة البنيوية وعمقها وتعدد مستوياتها. لكن التجارب كشفت أن رئيس الوزراء السابق وحكوماته في السنوات الثماني التي قضاها كان غارقا في البحث عن "الولاية الثالثة المفقودة"، ولم يتسن له ولا لطاقمه تنفيذ برنامج اقتصادي قابل للديمومة ضمن مسار واضح واستراتيجية تعرف ما تريد. بل على العكس من ذلك؛ ارتبط شكل تلك الحكومات ومضمونها بسلسلة قرارات تنفذ على عجل بهدف "إنقاذ الاقتصاد"، كما كانت تقول الحكومة. لكن مع مرور الوقت كانت البلاد تغرق أكثر فاكثر في سلسلة أزمات. ولذلك، فإن الثقة بمسار الاقتصاد وبما تقوله الحكومة وتنفذه، كانت ثقة هشة، ولا تزال طبعا.

ثمة فريق على الجهة المقابلة يرى أن "الإصلاح الاقتصادي" هو الحل. ولكن الصورة بكل هوامشها تحتاج إلى التخلص من التشوهات، عبر إصلاح بتفصيلات واضحة واهداف ملموسة تبين لنا ما هي **القوى** التي يقصدها هذا الاصلاح، وقبله جهود إنقاذ تقول لنا أين وقعت **الاخطاء** ومن **المسؤول** عنها، وهو ما **حجم الفساد** وضرره؟ ثم **ما هي القوى التي ستتحمل اعباء الاصلاح المنشود؟** وهل هو مجرد مناورة من طرف السلطة لتجاوز أزمتها أم انه اصلاح قادر على نقل البلاد الى ذرى جديدة تكفل التحويل التدريجي - ولكن بخطوات ثابتة - للاقتصاد العراقي من خلال التغلب على طابعه الريعي المتخلف والاحادي الجانب، وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية مقابل تطوير قطاعات الانتاج المادي وفي مقدمتها القطاعين الرئيسيين: الصناعي والزراعي.

[14] العبارات بين قويسات مأخوذة من بيان الصندوق. لمزيد من التفاصيل انظر: صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 16/4 بتاريخ 12 يناير 2016. متاح على موقع صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org/external/arabic/

المبحث الاول: ملاحظات حول " خارطة طريق اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة في العراق "

عند قراءة " خارطة الطريق "، بعيدا عن التفاصيل التي تتضمن " معرفة عامة "، يمكن القول أنها – أي الخارطة - **تقوم** على عدة ركائز ومفاهيم وصياغات تشكل "الاسمنت المسلح" والنموذج الإرشادي التحليلي Paradigm. لذا فان هذه المقاربة تهدف الى **تحليل ونقد المفاهيم** المستخدمة في "خريطة الطريق" المشار إليها اعلاه، بهدف تعرية وكشف ما تستره وتخفيه هذه المفاهيم والمعايير ودورها ووظيفتها الأيديولوجية – كاداة لتزييف الوعي.

الركائز التي تستند اليها "خارطة الطريق":

تستند هذه "الخارطة" على جملة من الركائز هي:

<u>الركيزة الاولى: الرهان على القطاع الخاص دون تحديد ملموس (محلي أم اجنبي؟) وإقصاء الدولة وتحويلها الى خفير! وتقديم خطاب واستراتيجية للخصخصة وكانهما قدر العراقيين الوحيد اليوم ؟</u>

الجديد هنا هو أن هذا **الخطاب المطروح في "خارطة الطريق"** وما يرتبط به من **سياسات** ومنظّرين قد بلغ درجةً من "الفصاحة" بحيث بات طرح مسألة **إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، رغم المناورات الايديولوجية الماكرة لمهندسي الخريطة، وفق وصفة صندوق النقد الدولي الشائعة** في صلب أجندته.

هكذا، إذن، **سيطر** مفهوم اختزالي وضيق الأفق لمدلولات المفاهيم بحيث حلّ التبرير الايديولوجي بديل عن المقاربة العلمية الصحيحة للمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. ومن هنا **نلاحظ**، وفي كل لحظة، كيف يتناول بعض الاقتصاديين مشكلات الاقتصاد العراقي، ولكنهم في نهاية المطاف لا يقدموا لنا سوى الوصفة الشهيرة والساحرة : **الخصخصة دون قيد أو شرط**، وكأنها الطريق الوحيد للتغلب على مشكلاتنا !!.

والمثير انه في بعض أوساط السلطة وخارجها تتشابك الخنادق بين "المتحاربين" من مختلف الجهات فلا نجد ما يميّز هذا الطرف عن ذاك في موقفه من قضية حساسة، **طبقية واجتماعية**، رغم أن **السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد !!**.

هكذا، اذن، تضيع البوصلة لدى البعض، ويصبح الرهان على الخصخصة كما لو أنها الرهان الوحيد اليوم. بل الادهى من ذلك هناك من **ينافح** ويعتبر الخصخصة خيارا تقدميا ! **وبديلا** مضموناً عن القطاع الحكومي "الفاسد حد النخاع والمكبل للاصلاح الاقتصادي" !. وقد **أفصحت** تلك التوجهات عن نفسها في السنين الأخيرة، في اكثر من مناسبة من طرف مسؤولين كبار.

والاغرب في العملية كلها أنها تجري في ظل **هيمنة** "الاستشاريين والخبراء" في الجدل الدائر، ظامراً أو ظاهرا، ويقابل ذلك **غياب** واضح لآراء وتصورات الفاعلين الإجتماعيين الآخرين، بل **وانعدام** اي نقاش مجتمعي جدي وحقيقي حول قضية لا تخص "الاستشاريين والخبراء" وحدهم بل **تخص المجتمع بأسره**. وخطورة هذا المدخل أنه يفضي الى فصم الترابط الجدلي ما بين التنمية والديموقراطية الذي تحتاجها بلادنا اليوم بعد عقود من العسف والاستبداد.

والاهم من هذا أن **الدعوات** لتطبيق الخصخصة تقدم لنا **مغلّفة** بتبريرات وحجج كثيرة، في مقدمتها ان الاقتصاد العراقي **يعاني** من ازمة عميقة، وأنه لا يمكن تجاوز هذه الازمة إلا من خلال القيام بـ "اصلاح

اقتصادي جذري" ، هذا طبعا من دون الاشارة الى مضمون هذا "الاصلاح" الذي يراد تطبيقه، وإنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال **اعتماد** خيار الخصخصة.

ولا يكتفي منظرو "الاصلاح" هذا بهذه الحجج بل **يتكأون** على حجة أخرى هي ان تجارب القطاع العام ودور الدولة الاقتصادي قد انتهى على صعيد عالمي، وان التاريخ الحالي هو تاريخ الاصلاحات الكبرى، وضرورة الاستفادة من تجارب الآخرين. لكن عندما **يتساءل** المرء عن التجارب يأتيه الجواب جاهزا ومعلباً: **تحقيق الاصلاح يتم من خلال التجارب " الناجحة " التي نفذها صندوق النقد الدولي،** فهذه الوصفة هي الاكثر سحراً ورواجا. هنا يمكن للمرء ان يفهم لماذا كل هذه الجلبة ؟.

المطلوب واضح وضوح الشمس: **تطبيق وصفة هذا الصندوق وشروطها المعروفة.** وحتى عندما يأتي الحديث عن "دور متميز" للقطاع الخاص المحلي فإنه **يكبل** بجملة من الشروط تجعل من الصعب تبلور قطاع صناعي وطني، بل ان دور هذا القطاع يجب ان يكون جزأً من وصفة الصندوق واستراتيجيته التحويلية !

استنادا الى جملة الملاحظات أعلاه يمكن القول أن الرهان على خيار الخصخصة بحسب هذه الوصفة وفي ظروف الازمة الاقتصادية البنيوية، والفوضى الأمنية، والاستقطاب السياسي الراهن لن يؤدي في الواقع إلاّ الى خلق الشروط لتبلور استقطاب اقتصادي/اجتماعي أعمق بكل ما يحمله هذا من آثار سلبية، ونشوء مافيات اقتصادية ستوظف حجمها الاقتصادي لضمان مواقع في البنية السياسية وهذه الأخيرة تحمل الكثير من التناقضات المكبوتة.

هكذا، اذن، **يمكن القول انه لا الخصخصة ولا القطاع العام يمثلان خيارات اقتصادية صرفة بل هما يعبران عن خيارات سياسية كبرى وخطيرة في آن واحد، تدور في جوهرها حول محتوى الدولة العراقية الجديدة، وشكلها، والوجهة التي تتخذها: أما تحت حراب صندوق النقد الدولي ونصائح منظريه، أو من خلال الارادة العراقية الوطنية والديمقراطية،** أي انهما يقعان ضمن **معركة البدائل** التي تتصارع في هذه اللحظات المتوترة والمفتوحة. تلك هي المسألة الحقيقية، فمهما نافح صقور الليبرالية الجديدة ونسور صندوق النقد الدولي ومستشاريهم الجالسين في غرف مكيفة، فإن الأمر يدور حول البدائل الحقيقية لحل المشاكل الحقيقية التي توجه بلادنا ومجتمعنا، بعيدا عن أوهام إيديولوجيا التكييف الهيكلي.

<u>الركيزة الثانية</u>: **<u>(خارطة الطريق) مسكونة بهاجس التكييف الهيكلي للشركات المملوكة للدولة "وبالتعاون مع سبع وكالات تابعة للامم المتحدة والبنك الدولي وبالتشاور مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والوكالة الامريكية للتنمية وعدد من الشركاء الدوليين الاخرين</u>**"، أي ان وصفة "اعادة الهيكلة" عندنا هي وصفة خارجة من "مطابخ" المؤسسات التي تشير اليها الفقرة المقتبسة من "خارطة الطريق" أعلاه.

من الضروري الإشارة هنا مجددا الى أن العناصر الأساسية في برامج التكييف المعتمدة من المؤسسات الدولية المتخصصة متشابهة غير أن الإجراءات السياسية الملموسة تختلف من بلد لأخر بحسب الظروف الملموسة.

إن المفكر الاقتصادي المصري المعروف **سمير أمين** محق تماماً حين أشار الى أن **برامج** "التكييف" التي تفرض في مثل هذه الظروف لا تستحق تسميتها. فهي ليست خطط تحويل الهياكل الإنتاجية لكي تتفق مع شروط إنعاش الأسواق وتوسيعها، بل لا تعدو أن تكون تكييفات ظرفية خاضعة لمنطق إدارة الأزمة في الأجل القصير، خاصة لمقتضيات ضمان الربحية المالية لفائض الأموال، ولو على حساب التنمية [15].

<u>الركيزة الثالثة</u>: **<u>رؤية (خارطة الطريق) لعوامل النمو بأنها تكمن في الرهان على العوامل الخارجية</u>**

تشير الفقرة الاولى من (الملخص الشامل) الى عبارة مهمة ربما تتيح **تفسير** عموم الاستراتيجية التي صاغها مهندسو "خارطة الطريق". تقول الفقرة ما يلي:

---

[15] قارن: سمير أمين، **"في مواجهة أزمة عصرنا"**، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 1997)، ص 97.

"يتمتع العرق بكم هائل من المصادر الطبيعية بالاضافة الى موقعه الجغرافي الاستراتيجي واليد العاملة والتقنيين الذين يتمتعون بالمهارة والخبرة، الامر الذي يتيح الفرصة للعراق ليمارس دورا اساسيا ومهما في الاقتصاد الاقليمي " (الخطوط مني – ص.ي).

إن **تفكيك** الفقرة السابقة الى مكوناتها التفصيلية ودفعها الى نهايتها المنطقية **يسمح** بتسجيل الملاحظات التالية:

- تعتبر "الخارطة" إعادة دمج العراق في الاقتصاد الاقليمي كأولوية. والنتيجة المستخلصة من هذه الملاحظة بسيطة للغاية: **"الخارطة" تراهن على العوامل الخارجية** وليس على العوامل المحلية أو على جدل العلاقة بين المجموعتين من العوامل. وثمة سؤال هنا يطرح نفسه بحدة: **ماذا عن إعادة بناء الاقتصاد الوطني؟**

ثمة **مفهومان** يظهران هنا: **الكم الهائل من المصادر الطبيعية والموقع الجغرافي الاستراتيجي** على صعيد الاقليم والاقتصاد الاقليمي.

- افترض ان صائغي الرؤية على دراية بإشكالية المفاهيم المستخدمة وما يفترض ان تحمله من مضامين، ولكن ما يثير الانتباه هنا ظهور هذين المفهومين.

لنتابع القراءة هنا على المستوى المفاهيمي. **الاندماج في الاقتصاد الاقليمي، ما هي نتيجته؟** الواقع الفعلي، لا المفترض، يشير الى أن اقتصادات بلدان الاقليم متماثلة عموما: **ريعية أو أحادية الجانب من جهة، وتحكمها نظم سياسية متباينة من جهة ثانية،** فكيف **يجري التخصص وما هي الصناعات التي يتخصص بها كل بلد؟**

ثمة مئات الأسئلة هنا يمكن طرحها. لذا فان أي حديث عن الاندماج مع دول الاقليم له **معنى افتراضي** ولن يتحقق فعليا على المدى القصير والمتوسط طالما بقيت تلك الاقتصادات تتمتع بذات السمات. ويعني ذلك أنه في ظل هذه الظروف وبحكم الأمر الواقع سيكون من المبرر، بحسب "الخريطة"، التوجه نحو خيار "الاندماج مع العالم". هنا تنطرح مشكلة المفاهيم عندما تؤدي وظيفة إيديولوجية، فمهندسو "الخريطة" لا يتحدثون بالملموس، أي عن أي عالم يجري فيه الاندماج؟، ولكننا في الواقع ليس أمامنا سوى عالم واحد: **العالم الرأسمالي المتطور**. إذن سيتعين علينا الاندماج مع هذا العالم. ونظرا للتفاوت بين مستويات تطور الاقتصاد العراقي وطبيعة هذا الاقتصاد وبين مستويات تطور العالم الرأسمالي المتطور فان الاندماج هنا لا يعني سوى **خضوع** الاقتصاد المتخلف الى منطق الاقتصادات المتطورة وسينتج عنه تبادلا لامتكافئا، ونتيجته واضحة: **تعميق التخلف والتبعية الاقتصادية**.

الركيزة الرابعة: الافتتان بالتجارب العالمية دون تحديد ملموس لها ولنتائجها الفعلية

في الملخص الشامل - فقرة (5) : الاجراءات ودور حكومة العراق، نقرأ النص التالي:

" بدأ العراق بتجربة التحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق مثلما فعلت العديد من الدول الاخرى. وعليه يجب العمل على الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية والنتائج الايجابية والدروس المستفادة من تجارب دول العالم واستخدامها وتوظيفها وفق الحالة الفريدة للعراق".

ثمة **ملاحظتان أساسيتان** هنا:

الملاحظة الاولى: تتحدث الخارطة عن "التحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق" الأمر الذي يثير سؤالا استراتيجيا وهو عن أي اقتصاد سوق يتحدث مهندسو الخريطة ويراد الوصول إليه؟

لقد تحدثنا عن الاشكالية أعلاه وبالتفصيل في مكان آخر من هذا العمل ولا نريد تكرار ذلك بل نتوقف هنا وبسرعة عند بعض القضايا. فكما معروف ليس هناك "اقتصاد سوق" واحد، بل ان التجربة التاريخية الملموسة تشير الى **نموذجين رئيسيين** على الاقل.

يمثل **النموذج الأول** لإقتصاد السوق مايسمى **بإقتصاد السوق الموجهة** (المنضبط) مع تدخل محدد للدولة، ويسمى كذلك بالنظام التأشيري، حيث يتم بموجبه تسيير الإقتصاد أساساً وبشكل رئيسي بوسائل التوجيه غير المباشر، وذلك عن طريق العتلات المالية وما يماثلها.

أما **النموذج الثاني** لإقتصاد السوق فيلغي نظرياً، تدخل الدولة، وينطلق من قناعة مطلقة بطابع **الضبط الذاتي لإقتصاد السوق**. يعتقد أنصار هذا النموذج أن كل تدخل للدولة في العمليات الأقتصادية إنما يعرقل ظروف المنافسة، التي يقوم عليها الأقتصاد الرأسمالي، أو يضر بها على الأقل، مما يتسبب في عرقلة (أو كبح) النشاط العفوي للميكانيزمات السوقية. يسمى هذا النموذج كذلك بـ "إقتصاد السوق المدار ذاتياً أو إقتصاد السوق الحرة".

يطابق هذين النموذجين لإقتصاد السوق **تياران فكريان** في النظرية الإقتصادية المعاصرة في البلدان الرأسمالية.

التيار الأول هو **التيار مابعد الكينزي أو الكينزي الجديد؛**

أما **التيار الثاني** المقابل للنموذج الثاني، فهو **التيار النيوليبرالي**. إن التيار الأخير يمثل رد فعل ناقد على مفهوم كينز، المطروح في سنوات الثلاثينات، ويرفض فكرته حول التدخل الحكومي.

وفي مثل هذه الظروف فإن شعار "إقتصاد السوق" لا يكفي بحد ذاته، بل يجب دائماً الإجابة على السؤال التالي: **حول أي نسق لإقتصاد السوق يجري الحديث، هل هو حول إقتصاد للسوق مع تدخل محدد للدولة، أم هو إقتصاد مدار ذاتياً، أي طبقاً للنشاط العفوي** للآليات **السوقية بحسب الوصفة النيوليبرالية ؟**

ونظراً لأن النموذجين يختلفان عن بعضهما البعض، في جوانب مختلفة، فإنه سيكون من الصعب فهم جذور ومعنى إختلاف ميكانيزمات التسيير والحلول المطروحة في هذا المجال بدون فهم خاصية كل منهما.

والسؤال الملح هنا: **الى أين يريد مهندسو (الخريطة) السير بنا؟**

<u>القضية الثانية</u>: تتعلق بتجارب الدول الاخرى.

في لغة ايديولوجية ماكرة تحاشى مهندسو "الخارطة" الاشارة الى أي دول يقصدون، وما هو مدى **"افضل الممارسات"** او **" النتائج الايجابية "** التي تحققت بالملموس؟

لن نلجأ الى مكر الايديولوجيا المعاكس بل الى تجارب التاريخ الملموسة، ولنأخذ امثلة ملموسة ومحددة لنمتحن مدى دقة الاطروحات أعلاه عن "افضل الممارسات" و "النتائج الايجابية".

وفي مكان آخر من هذا العمل استعرضنا العديد من "التجارب الناجحة" وبيّنا العديد من "النتائج و الآثار الايجابية". ويكفي الاطلاع على التجربة الروسية والبولندية وتجارب العديد من بلدان افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية التي كانت "تجارب ناجحة" وافرزت العديد من "النتائج الايجابية التي يجب علينا الاقتداء بها" !!!.

قضايا مفقودة في " الرؤيا "

افتقدت الرؤيا أية إشارة الى جملة من القضايا ومن بينها وأهمها القطاع الصناعي التحويلي ودوره. إذا كان الحديث يدور عن "رؤيا اقتصادية" جديدة فلا بد من ان يكون في صلب مهمات "الخارطة" ورهاناتها إيلاء الاهتمام المطلوب للقطاع الصناعي التحويلي. فلا مجال للعب دور اساسي ومهم في "الاقتصاد الاقليمي" الذي اشارت إليه "الخارطة" بدون تحديد دور للقطاع الصناعي التحويلي وما هي الصناعات الواجب تطويرها. لا بد إذا من إطار استراتيجي لشروط التغيير في التخصص الإنتاجي

والسلعي بحيث يتفق هذا التغيير وتتفق خياراته مع أهداف التنمية الصناعية وتساعد بالتالي على تعزيز البنية التكنولوجية والقدرة الوطنية على استثمار التكنولوجيا مع تجديدها وعلى تعزيز البنية الصناعية وتكاملها الرأسي وترابطها مع بقية القطاعات الاقتصادية.

إن هذا يؤكد (إن كانت هناك حاجة للتأكيد) الحاجة الملحة إلى رؤيا متكاملة ومتجانسة للتغيير والتطوير الصناعي وتنسيق لهذا التغيير وهذا التطوير في القطاع الصناعي إجمالا وفي كل من فروعه الرئيسية على أساس النظر إلى هذا القطاع بمجمله أي بمكونيه العام والخاص، اضافة الى المختلط والتعاوني ان وجدا.

ويهمنا هنا طرح **التساؤل التالي**: ألا تطرح المشاكل التكنولوجية البحتة والصناعية العامة الحاجة التاريخية الملحة إلى الإصلاح بل التغيير التكنولوجي والصناعي في القطاعين الصناعيين العام والخاص، باتجاه تفعيل النمو والتنمية وترقية التخصص الصناعي والاقتصادي الدولي؟ وهذا يطرح على صنّاع القرار الصناعي وصنّاع القرار التكنولوجي في بلادنا، مهمة التعاون الوثيق والتنسيق الفكري والتخطيطي لوضع رؤيا وسياسة استراتيجية وطنية تكنولوجية ورؤيا وسياسة إستراتيجية وطنية صناعية يتحدد فيها دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص ومسؤوليته؟ وان لا يكون الامر محصورا في الغرف الضيقة.

الخلاصة: هذه ورقة طافحة بالايدولوجيا من ألفها الى يائها، وهي بالتالي لا تصلح ان تكون ورقة اقتصادية تدعي أنها تطرح رؤية علمية تستهدف بناء معالجات رصينة وليس ممارسة دور تخدير الوعي وتبسيط المشكلات البنيوية التي يعاني منها القطاع الصناعي في لحظة تطوره الملموسة.

وربما يمكن ان نغامر بطرح استنتاج قوامه ان **نقطة مقتل** "خارطة الطريق" هي أنها تقدم نفسها على أنها تطرح رؤية جديدة. ولكن كما معروف فان **"الرؤية الجديدة"** عادة ما تقترن بالسعي لبناء "إستراتيجية جديدة" في حين ان الورقة المذكورة تركز جهدها عند بلورة "سياسات"، أي تتوقف عند صياغة **تكتيكات**. ولهذا السبب جاءت مرتبكة الصياغات، وغير واضحة المهمات، ومتعددة المرجعيات الفكرية.

المبحث الثاني: ملاحظات أولية حول استراتيجية التنمية الصناعية حتى عام 2030 [16]

بعدة عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي نتيجة فشل "استراتيجيات" وسياسات التصنيع التي تم تبنيها سواء أثناء فترة النظام الدكتاتوري أو بعد **2003/4/9**، جري الحديث لاحقا (**2014**) عن ضرورة وضع وتطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية تختلف في أهدافها و مضمونها عن النماذج التي طبقت سابقا. ويبدو ان الإستراتيجيات الصناعية التي طبقت خلال فترات مختلفة بهدف إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه وطابعه الريعي وبنيته المشوهة والاحادية الجانب لم تستطع إزالة هذه المظاهر والسمات أو التقليل منها، بل على العكس **أدت** إلى تفاقمها. حيث لم تحقق تلك الاستراتيجيات الاستقلال الاقتصادي المنشود ولم تتغير البنية المشوهة والاحادية الجانب، بل تكرست التبعية نحو الخارج، و بالتالي لم تتبلور فروع صناعية تكون قادرة على قيادة الحركة التنموية واحداث تنمية مستدامة تساهم في تغيير البنية الاقتصادية الراهنة والطابع الريعي للاقتصاد الوطني. كما ان القطاع الصناعي ما زال يتمتع ببنية مشوهة، قطاعيا وفرعيا، بنية غير قادرة على استيعاب و تطوير التقانة الحديثة و الاستفادة منها الاستفادة المطلوبة.

المقدمات

تنطلق "استراتيجية التنمية الصناعية حتى عام 2030" [17] (وسنطلق عليها لاحقا كلمة "الاستراتيجية" للاختصار) من عدة **مقدمات** تتأسس وتتكئ عليها لبلورة فرضياتها وأهدافها وآليات تطبيقها. ومن بين تلك **المقدمات** ما يلي:

1. **ان العراق "قطع .. أشواطا في عملية التنمية الاقتصادية، وهو الآن أمام فرص وتحديات جديدة تفرض عليه تغيير مساره الاقتصادي والصناعي بالذات لكي يتوافق مع تطورات الاقتصاد العالمي"** [18].

إن هذه المقدمة غير دقيقة بل ومناقضة للواقع الاقتصادي الفعلي الذي تعيشه البلاد، فهل حقا أن العراق قطع اشواطا في عملية التنمية الاقتصادية؟ ثم ما هي **المعايير** المعتمدة هنا؟.

يبدو ان لهذه المقدمة **وظيفة ايديولوجية** لتبرير الخطوة اللاحقة التي تشير إليها "الاستراتيجية" وهي أن أمام العراق الآن "فرص وتحديات جديدة تفرض عليه تغيير مساره الاقتصادي والصناعي بالذات لكي يتوافق مع تطورات الاقتصاد العالمي". جوهر الوجهه واضح لا غبار عليه وهو **تغيير** المسار الاقتصادي والصناعي لكي يتوافق مع تطورات الاقتصاد العالمي !. وبما أن هناك دور مؤثر للقطاع الحكومي تعترف به "الاستراتيجية" المقترحة حيث "شركات القطاع العام تشكل العمود الفقري للقطاع الصناعي في العراق، إذ انها مسؤولة عن انتاج 90% من اجمالي الانتاج الصناعي" [19]، فان مضمون "تغيير المسار الاقتصادي" يعني، في واقع الحال، **إعادة النظر بدور الدولة في عملية التنمية والتصنيع**، ومقابل ذلك الرهان على **خصخصة** مؤسسات القطاع الحكومي لكي تتوافق "مع تطورات الاقتصاد العالمي". وبهذا تصبح استراتيجية التنمية الصناعية ليست معبرة عن الحاجات الفعلية الملموسة للصناعة والاقتصاد الوطني عموما في هذه المرحلة بل عن حاجات تطور الاقتصاد الرأسمالي المتطور، علما ان هذا الأخير يعاني من ازمة بنيوية عميقة وهو ليس في طور اقلاع تنموي حتى يمكن الرهان عليه. واذا تحدثنا بفصاحة ومن دون تأتأة فانه يمكننا القول ان **الاستراتيجية هذه مسكونة بالرهان على العوامل الخارجية**

---

[16] نشرت مادة هذا الفصل أولا على 7 حلقات في جريدة (طريق الشعب) اعتبارا من 26 نوفمبر 2014 وفي الاعداد التالية. لمزيد من التفاصيل قارن: http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/22182-2030-1-7

[17] رئاسة مجلس الوزراء - هيئة المستشارين، وزارة الصناعة والمعادن، **"الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 - ملخص تنفيذي"**، بغداد، تموز 2013.

[18] المصدر السابق، ص 1.

[19] الاستراتيجية، المصدر السابق، ص 5.

بالاساس. إنها ببساطة شديدة استراتيجية موجهة للخارج كما انها مسكونة ايضا بخيار الخصخصة "دون قيد او شرط" عبر اخراج الدولة من حقل الاقتصاد وتحويلها الى مجرد خفير. وطبقا لتجارب عدة فان "الانفتاح غير المشروط" شكل بداية الطريق الى الازمة وذلك عندما تغلغلت افكار او مذهب الليبرالية الجديدة في عملية صنع السياسة العامة [20].

2. يعتبر صائغوا هذه الاستراتيجية أنها – أي الاستراتيجية - تمثل **"جزءً من عملية أوسع للإصلاح في العراق (خطة التنمية الوطنية، استراتيجية الطاقة ..الخ)، تنظر إلى ما هو أبعد من الاحتياجات الفورية الخاصة بتحقيق الأمن، وبناء البنية التحتية، وتركز الاهتمام على وضع الاقتصاد العراقى على مسار واعد للتنمية لغاية عام 2030 "** [21].

وإذا كان لا بد من تقييم هذه المقاربة فإن المحلل أو المراقب سيصاب بالخيبة عندما لا يرى أية اشارة الى القضية الأهم و هي **البنية المتخلفة** والاحادية الجانب وكذلك **الطابع الريعي** للاقتصاد العراقي وضرورة ان تنطلق أية استراتيجية من هذا الواقع المختل وتبلور **رؤية vision** واضحة حتى تتمكن من بناء استراتيجية معللة قادرة على تغيير الهيكل المذكور المتسم بتخلفه واحاديته سواء على مستوى الاقتصاد أو القطاع الصناعي. نحتاج اذن الى رؤية متكاملة واستراتيجية واضحة باهداف محددة وآليات معللة وليس الى عبارات تعطي اكثر من معنى.

3. تأشير واقع أن **"التوجيات الاستراتيجية التقليدية للتصنيع لم تعد موائمة مع الاشتراطات الجديدة للمنافسة فى ظل الملامح الأساسية للاقتصاد العالمى حالياً، الأمر الذى يتطلب فكر وتوجه مختلفين عن التوجه القائم حالياً في العراق وكذلك التعاون ما بين عدد أكبر من الأطراف المعنية"** [22] .

ان **تفكيك** الفقرة اعلاه ودفعها الى نهايتها يسمح بالاشارة الى ما يلي: لم تفصح الاستراتيجية المقترحة عن ما هي تلك **"التوجهات الاستراتيجية التقليدية"** التي لم تعد موائمة مع الاشتراطات الجديدة للمنافسة فى ظل الملامح الأساسية للاقتصاد العالمى حالياً؟ كما أنها – أي الاستراتيجة - لا تقول لنا شيئا عن **"الفكر والتوجه"** الجديد. ولكن قراءة أعمق للنص تتيح **كشف المستور** الذي يحاول صائغو الاستراتيجية التمويه عليه وهو **الرهان على العوامل الخارجية** كما ذكرنا سابقا (وتصفها الاستراتيجية بـ "البيئة الاقتصادية العالمية") واعطائها الأولوية ومن بينها [23] :

- التطور التكنولوجي السريع فى تكنولوجيات الإنتاج والعمليات الإنتاجية.
- عولمة سلاسل القيمة.
- زيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسية.
- زيادة حدّة منافسة الاقتصاديات النامية والصاعدة.
- الاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف والتى تحكم تدفقات التجارة والاستثمار والمعايير المُطبقة.

وللتدليل على هذا التوجه في اعداد "الاستراتيجية" يمكننا ان نقتطف النص التالي والذي يقول: **"إن صياغة وتنفيذ استراتيجية ناجحة للتصنيع تتطلب مشاركة جميع الأطراف المهتمة بالصناعة والمؤثرة فيها وتشمل: عديد من البيئات الحكومية على المستوى الوطني والمحلى، منظمات القطاع الخاص بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسية المهتمة بالاستثمار فى العراق، مؤسسات الدعم الفنى والمالى المتخصصة، هيئات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف، المنظمات غير الحكومية"** [24] .

---

[20] لمزيد من التفاصيل قارن: محمد عبد الشفيع عيسى، دور الدولة في التجارب التنموية الاسيوية مع تركيز خاص على المجال الاجتماعي ومنظومة الابتكار، ***بحوث اقتصادية عربية***، العددان 53-54/شتاء –ربيع 2011، ص 33 ولاحقا.

[21] الاستراتيجية، المصدر السابق، ص 1.

[22] الاستراتيجية، المصدر السابق، ص 2.

[23] الاستراتيجية، المصدر السابق، ص 2.

[24] المصدر السابق، ص 2.

من بين الاطراف "المهتمة بالصناعة" هناك "البيئات الحكومية على المستوى الوطني والمحلى، منظمات القطاع الخاص (ولا تشير الاستراتيجية الى اصوله وهل هو محلي ام اجنبي؟) اما البقية، وهي **اربع مجموعات** في مقدمتها الشركات متعددة الجنسية "المهتمة بالاستثمار فى العراق" فهي مؤسسات اجنبية.. وهذا يعزز الاستنتاج السابق بان **رهان** الاستراتيجية الصناعية هو بالاساس على العوامل الخارجية.

ويدلل على هذا الاستنتاج أيضا تأكيد الاستراتيجية في فقرة "**مجموعة من القواعد العامة**" على جملة قضايا ومنها [25] :

- أهمية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وخاصة الناجحة منها (علما أن "الاستراتيجية" لا تقول لنا شيئا عن تلك "التجارب الناجحة" لكي يمكن تدشين نقاش بصددها، بل تكتفي بذكر أسمائها وهي **سنغافورة والصين وتركيا**، ثم أن هذه البلدان تنتمي الى مدارس ومرجعيات تنموية مختلفة ونظم اجتماعية متباينة). ولابد من اعادة التذكير مجددا بان عبارة الاستفادة من "التجارب الناجحة" قد وردت في "المانفست الاقتصادي" الذي طرحه الحاكم المدني لسلطة الاحتلال (بول بريمر) في عام 2003، والذي تحدثنا عنه بالتفصيل في مكان اخر من هذه الحلقة.

- أخذ التوجهات العالمية الحديثة فى الاعتبار. وهنا يطرح سؤال اضافي وهو ما هي هذه "التوجهات العالمية الحديثة"؟ وعن أي "نموذج Model" للتنمية الصناعية يمكن الركون إليه في ظل عولمة العملية الانتاجية وفي ضوء الاتجاهات الجديدة في قسمة العمل الدولية الرأسمالية المعاصرة؟

وفي اطار بناء المبررات النظرية للانتقال الى استراتيجية تنمية صناعية جديدة بالمواصفات التي حُددت اطرها سابقا وهي في جوهرها تراهن على الانتقال الى اقتصاد السوق و الخصخصة كحل للمشكلات التي يواجهها الاقتصاد العراقي عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، فان مهندسي هذه الاستراتيجية ينطلقون من عرض "واقع حال" الاداء العام للمنظومة الصناعية. وهم هنا يخلطون الحق بالباطل، كما يقول المثل الشعبي، إذ يعرضون "النصف الفارغ " من الكأس وليس نصفه الملئان.

ان تقييم أداء المنظومة الصناعية بعد **2003** يستند الى **عدة مؤشرات** ومن بينها انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاض القيمة المضافة الصناعية، وضعف اداء التصدير، وتوقف معظم مؤسسات القطاع الحكومي والتدهور الشديد في الانتاجية، ضعف الاداء الاستثماري.. الخ. وفي مناورة إيديولوجية يعزز مهندسو هذه الاستراتيجية تلك المؤشرات بأرقام احصائية [26] آخذين قارئهم الى لعبة الارقام وليس الى حقل الواقع الاقتصادي المليء بالالغام.

ولا يكتف مهندسو الاستراتيجية بهذا كله.. بل يضيفون الى ذلك الاشارة الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة ليس لها "اهمية كبيرة في الصناعة العراقية حاليا اذ لا توجد وحدات صناعية مملوكة بالكامل للاجانب"، هذا اضافة الى "ضعف علاقات الترابط مع سلاسل القيمة العالمية".

نقطة مقتل هذه المقاربة للمشاكل الفعلية التي واجهت الاقتصاد والصناعة هي أنها لا تطرح اسئلة حقيقية على مشكلات حقيقية .. بل على العكس من ذلك إنها - أي هذه المقاربة- اعتادت الاكتفاء بسؤال: **ماذا حدث** (لعبة الارقام) في القطاع الصناعي ولكنها لم تتقدم خطوة للامام بطرح سؤال آخر وهو: **كيف حدث ذلك** و **ما هي اسبابه** و **لماذا اتخذ تطور القطاع الصناعي هذه الوجهة دون غيرها؟** أي **ما هي**

[25] الاستراتيجية، المصدر السابق 3.
[26] الاستراتيجية، المصدر السابق، ص 5 ولاحقا.

القوى الاجتماعية المسؤولة والمستفيدة من التدمير المنظم (وليس التطوير) للطاقات الانتاجية الموجودة في القطاع الصناعي الحكومي وترك مؤسساته تلاقي مصيرها المحتوم؟

نعم، المشكلة لا تكمن في المصانع بحد ذاتها فهي مجرد كتل حديدية صماء بل ان تلك المشكلة تكمن في **كيفيّات تسييرها** وفي السياسات المقصودة التي اعتمدتها القوى التي أدارت القطاع الصناعي بعد **2003** (مثلما كان الأمر قبل **2003** أيضا وان بصيغ مختلفة من حيث الشكل) والتي سعت الى عدم اعارة الاهتمام المطلوب لتلك المؤسسات والعمل على انتشالها من واقعها المتردي [27]. بل على العكس بُذلت جهود حثيثة لإفشال أية محاولة لإجراء اصلاحات حقيقية في هذه المؤسسات تخلصها من مشكلاتها ومصاعبها لكي تبق مؤسسات "متعثرة" بما يخلق الأرضية لتصفيتها. كان الخيار واضحا، منذ البداية، وهو ان **تفشل** تلك المؤسسات لتبرر لصانع القرار، استنادا الى معيار "الكفاءة الاقتصادية" وهو في الواقع معيار ملتبس اصلا، اتخاذ القرار بتصفية تلك المؤسسات وبيعها كـ "حديد خردة" الى حيتان المال من "البرجوازيين الجدد"، وهو نفس ما جرى في بلدان اخرى. ولعل مثال روسيا وبلدان اوربا الشرقية الاخرى وفي مناطق اخرى ايضا (وقد اشرنا الى ذلك بالتفصيل في عدة أماكن من هذه الدراسة) خير شاهد والحقائق التي رافقت ذلك تفقأ العين، حيث بيعت اكبر المصانع الحكومية بأبخس الاثمان بحجة عدم كفائتها وتقادمها تكنولوجيا وأن تكاليف اصلاحها باهضة ! هذه الملاحظة لا تنطلق من اتهام مسبق بل تستند الى ما جاء في "الاستراتيجية" نفسها عندما أكدت على ضرورة اعداد "خارطة طريق لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة" [28]. تعني هذه الملاحظة أن قرار تصفية تلك المؤسسات قد اتخذ، وأن "اعادة الهيكلة" ليس سوى **تعبير مخفف** عن بيع هذه المؤسسات الى "البرجوازيين الجدد" المتمثلين في حلفهم الوثيق: **الطفيلي-البيروقراطي-الكومبرادوري** وليس الى صناعيين حقيقيين آتين من حقل الانتاج وجذورهم عميقة فيه وليس طارئين عليه، أو بذل الجهود لاصلاح تلك المؤسسات وجعلها تقف على قدميها مجددا.

ولمعرفة **جوهر** خارطة الطريق لإعادة هيكلة شركات القطاع العام تلجأ "الإستراتيجية" الى "مناورة تكتيكية" بهدف **التعتيم** على مغزى اهدافها الفعلية. ففي المحور الثاني من (المسار الاستراتيجي) [29] هناك اشارة الى أن إعادة هيكلة هذه الشركات خلال الفترة **2017 – 2030** ستتم حسب الخطوات التالية (كما في الجدول رقم 1):

جدول رقم (1)

التغيرات المطلوبة في هيكل القطاع الصناعي حسب "الاستراتيجية"

الهدف	2017	2022	2030
اعادة هيكلة شركات القطاع العام	تحويل 20% من شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة فعالة فى سوق الاوراق المالية	تحويل 50% من شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة فعالة فى سوق الاوراق المالية	الوصول إلى الهدف بتحويل 80% من شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة فعالة فى سوق الأوراق المالية

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء - هيئة المستشارين، وزارة الصناعة والمعادن. **الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 - ملخص تنفيذي**، تموز 2013، ص 12.

[27] نكرر هنا ما قلناه في مكان آخر من هذه الدراسة من أن الحاكم المدني لسلطة الاحتلال في حينه (**بول بريمر**) كان قد أعلن في مؤتمر اقتصادي دولي عُقد في الأردن في حزيران عام 2003 بأن مؤسسات القطاع العام ستخصخص فوراً مشيرا الى "ان وضع مشروعات الدولة غير الكفوءة في ايدي القطاع الخاص أمر جوهري لإحياء الاقتصاد العراقي"، مضيفا "ان هذا القرار سيكون اضخم عملية بيع ضمن عملية تصفية دولة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي".

[28] الاستراتيجية، المصدر السابق، ص 10.

[29] الاستراتيجية، المصدر السابق، ص 12.

ويتيح الجدول أعلاه القول ان إعادة هيكلة هذه الشركات لن تمر عبر خصخصتها وبالتالي تحويلها الى شركات انتاجية تعود ملكيتها للقطاع الخاص، بل ان هناك توجها واضحا لمهندسي "الاستراتيجية" بالرهان على حقل التداول وبالتحديد على **قطاع المضاربات المالية** بحيث تكون 80% من تلك الشركات، وبحلول 2030، "شركات مساهمة فعالة فى سوق الأوراق المالية"! انه خيار "الموت الرحيم" لشركات القطاع العام. **والسؤال** المطروح هنا هو ألا تتعارض هذه الخطوة مع العديد من الاهداف الاستراتيجية المستهدف تحقيقها بحلول عام 2030 والمشار إليها في الصفحتين (9-10) من "الاستراتيجية" ومن بينها زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة نسبة تشغيل العمالة في المنظومة الصناعية... الخ؟ من سيحقق هذه الاهداف، وغيرها الكثير طبعا، في ظل قطاع خاص ضعيف وان وجد فانه يتركز في مجالات غير انتاجية عموما؟.

ونود الاشارة هنا الى ان خيار "الموت الرحيم" لمؤسسات القطاع الحكومي الصناعي تعود جذوره الى زمان أبكر هو زمان الحاكم المدني لسلطة الاحتلال **(بول بريمر)** ضمن مشروعه الاقتصادي، و سارت على "صراطه المستقيم" القوى المتنفذة التي تلت سلطة الاحتلال علما اننا كنا قد حذرنا مبكرا من مخاطر هذا المشروع [30].

صياغة الاستراتيجية وغاياتها

وبشأن **الغايات** التي تسعى "الاستراتيجية" الى تحقيقها فهي [31] :

- تنمية المنظومة الصناعية فى العراق وفق إستراتيجية تتكامل مع استراتيجيات أخرى.
- وضع نظام مؤسسي وتنظيمي يضمن تنفيذ وتحقيق الأهداف والغايات.
- يكون للقطاع الخاص دورا رئيسياً.
- تدعيم الاقتصاد الوطني ليكون متنوعاً من النواحي الاقتصادية والبيئية.
- تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقميمياً ودوليا.
- استثمار الموارد المحلية وتكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع مع المحيط الإقميمى والدولى.
- العمل ضمن بيئة أعمال محفزة تستند إلى الإبداع والتمييز.
- خلق فرص عمل للمساهمة فى تحسين المستوى المعيشى للفرد.

ان ما يثير الإنتباه عند معاينة هذه الغايات أنها تمتاز بجملة من **الخصائص** ومن بينها ما يلي:

أولا: عموميتها "الباذخة". لنأخذ على سبيل المثال لا الحصر **الغاية الاولى** والتي تشير الى **"تنمية المنظومة الصناعية فى العراق وفق استراتيجية تتكامل مع استراتيجيات أخرى"**. لا توجد هنا أية اشارة الى **نوعية** الاستراتيجيات الأخرى التي تتكامل مع الاستراتيجية الصناعية، **وكيف** سيتم التكامل، وما هو **نوعه** وما هي **آليات** تحقيقه، وما هي تلك **الصناعات** التي تتكامل مع الفروع الاخرى من الاقتصاد الوطني؟ وهناك غاية أخرى تتحدث عن دور القطاع الخاص بالاشارة الى التالي: *يكون للقطاع الخاص دورا رئيسيا*. ولكن السؤال المطروح هو عن أي قطاع خاص يجري الحديث؟ هل عن قطاع خاص محلي وما هي طبيعته؟ ام عن قطاع خاص اجنبي وما هي طبيعته؟ وكيف سيجري التنسيق بين القطاعين المحلي والأجنبي؟

---

[30] لمزيد من التفاصيل انظر: د.صالح ياسر ، **"عملية رفاهية العراق" بين الصخب الاديولوجي وحقائق الواقع الصارمة - ملاحظات أولية حول المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال**، مصدر سبق ذكره.

[31] الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 9.

ثانيا: ليس في الغايات ما يشير الى تغيير البنية الراهنة للاقتصاد الوطني ولا الى الطابع الريعي لهذا الاقتصاد. هناك فقط اشارة الى "تدعيم الاقتصاد الوطني"!!. إن البنية الراهنة هي لب المشكلة وبدون تغيير تلك البنية يصبح الحديث عن استراتيجية للتنمية الصناعية مجرد حديث لا جدوى منه، لأن الأمر مرتبط بالاساس ببلورة رؤية **vision** تنموية محددة تستند عليها استراتيجية واضحة.

ثالثا: تأكيد الغايات على **"تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقميمياً ودوليا"**. وهذه الغاية تستحق وقفة جادة وأكثر تفصيلا.

السؤال المنطلقي هنا يتعلق بالمعيار (أو المعايير) الذي تستند إليه/إليها الاستراتيجية من أجل " تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقميمياً ودوليا"؟

ان تأكيد "الاستراتيجية" على "تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقليمياً ودوليا وتكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع مع المحيط الإقميمى والدولى" تثير سؤالا محددا: **هل هذا تمرين ذهني لتطبيق النظرية الريكاردية** (نسبة الى الاقتصادي الانكليزي دافيد ريكاردو أحد أقطاب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي) **أم هروب من واقع الاقتصاد العراقي؟.**

من الضروري الاشارة هنا الى ان **"تحقيق قدرة تنافسية"** لا يمكن انجازه بمعزل عن رهان الاستراتيجية على نمط محدد من التخصص. وهنا يطرح السؤال حول **نوعية الصناعات** التي تستطيع بلادنا التخصص فيها في اطار التقسيم الدولي الرأسمالي المعاصر للعمل وبما يتيح لها "قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقميمياً ودوليا"؟

ان التجارب التاريخية الملموسة تشير الى أن **المنطق** الذي يحكم التخصص الدولي المعاصر تعود جذوره الى **المقاربة الريكاردية** والتي تنطلق من قيام هذا التخصص استنادا الى **الميزات المقارنة (النسبية) التي يتمتع بها كل بلد من البلدان الداخلة في هذا التخصص.** وهنا لا بد من بعض **الملاحظات الاضافية**.

ابتداءً، يتعين التأكيد على حقيقة أساسية قوامها أن **التنظير الريكاردي** يعتبر خطوة الى الأمام في صياغة **نموذج نظري منضبط** يُرتكن إليه في **تفسير** التخصص والتبادل الدولي، **وتطويراً** لآراء آدم سميث في هذا المجال، **وتجاوزاً** لها في نقاط مختلفة. وبالرغم من التقدم الذي أحرزه **التنظير الريكاردي** بصدد القضايا التي آثارها، إلاّ أن تحليلاته وتجريداته **أثارت** الكثير من الأسئلة والملاحظات الانتقادية، يمكن الإشارة الى العديد منها، كما برزت في أعمال مختلفة [32]**:**

- **النظرية ذات طابع ستاتيكي – جامد-**، حيث **تفترض هيكلاً ثابتاً لتكاليف الإنتاج** في مختلف البلدان، وكذلك تفترض عدم تغيير الموارد الإنتاجية وعدم إمكانية نقل تلك الموارد بالإضافة الى عدم إمكانية تأثير التبادل على حجم وهيكل التكاليف. إن مثل هذه الافتراضات غير صحيحة وذلك لأن التخصص الدولي **سيؤدي** الى نمو حجم الإنتاج وفي نفس الوقت الى **هبوط** تكاليف الإنتاج. إن هذه النظرية لا تأخذ **تأثير** التغيرات في التقدم التكنولوجي في الاعتبار الكامل، إذ تتحدد دالة الإنتاج بظروف طبيعية تختلف اختلافاً كبيراً ليس من حيث **تنوع** المنتجات فحسب بل ومن بلد الى آخر أيضاً. وتأسيسا على ذلك فإن دوال الإنتاج Production Functins أيضاً، أي الزيادات في الإنتاج الناجمة عن إدخال وحدات إضافية من الأيدي العاملة، تقدم صورة **تتباين** حسب المنتوج والبلد.

- **إن هذه النظرية تقييّم الظروف الطبيعية بمعزل عن مستوى تطور القوى المنتجة والعلم والتكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية، وتتجاهل التقدم التكنولوجي وتطور الهياكل الارتكازية**

[32] عالجت ذلك بشكل مفصل في عمل اخر. لمزيد من التفاصيل قارن: د.صالح ياسر حسن، **"العلاقات الاقتصادية الدولية. الابستمولوجيا- الانطولوجيا- الاكسيولوجيا"** ..، مصدر سابق، ص 147 وما يليها.

والوفورات " الداخلية " والوفورات " الخارجية " ..... الخ مما يؤثر بالأساس على دالة الإنتاج، وتناسب الكلفة. وبعبارة أخرى يمكن القول أن هذه النظرية تهمل، بصفة عامة، **دينامية** قوى الإنتاج الاجتماعية بمعناها الواسع وتأثيرها في إزالة الأضرار المقارنة والكشف عن " **مزايا مقارنة دينامية** " جديدة.

- **تفترض هذه النظرية حالة التشغيل الكامل**، وذلك لأن قوى السوق الحرة هي الكفيلة بإصلاح أي **خلل** في توازن السوق. لقد **أثبتت** الأحداث العالمية وخاصة الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية الكبرى خلال السنوات **1929 – 1933** والتجارب التالية لتطور التشكيلة الرأسمالية العالمية **خطأ افتراض** التشغيل الكامل وعدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن بصورة تلقائية. ولعل ما يعيشه العالم هذه الأيام من أزمة بنيوية عميقة وما تقوم به حكومات البلدان الرأسمالية المتطورة من جهود محمومة للسيطرة على مسارات تلك الأزمة تبين بما لا يدع الشك ان أحد أعمدة نظرية السوق قد تهدمت وانه لا يمكن استعادة التوازن تلقائيا.

- **لا تسعى نظرية التكاليف النسبية للإجابة على السؤال الجوهري والحاسم وهو: هل التبادل الدولي المستند على هذه النظرية هو تبادل متكافئ أم غير متكافئ ؟**. إن هذه النظرية تقوم بإبراز المزايا والمنافع النسبية التي يتحصل عليها كل شريك فور قبوله بالتخصص وتقسيم العمل الدولي، وذلك من منطلق **تبادل** قيم استعماليه مختلفة من وجهة نظر الدولتين. ولهذا فإن كلا الدولتين ستربح في التبادل وحدات سلعية تتوافر على قيم استعماليه معينة أعلى مما كان عليه الحال قبل التخصص والتجارة الدولية. ويبدو أن هذه النظرية **تفترض** التخصص والتبادل بيّن بلدان متماثلة ومتقاربة من حيث التطور. ويعني ذلك أن هذه النظرية لا تجيب على السؤال التالي: **هل يحدث التبادل والتخصص**، بحسب هذه النظرية، **بين بلدان متفاوتة التطور ؟**. لنبسط السؤال: **هل يمكن اعتماد نظرية التكاليف النسبية كمعيار للتخصص والتبادل الدولي في الظروف المعاصرة، حيث السمة الأساسية تتجلى بالتفاوت في مستويات التطور على الصعيد العالمي ؟**. إن مجمل التحليل الريكاردي لا يسمح بالإجابة على هذا السؤال، برغم الأهمية الحاسمة، على الصعيدين النظري والتطبيقي، لتلك الإجابة. ولهذا فان ما تطرحه استراتيجية التنمية الصناعية المقترحة بشأن التخصص بهدف "تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقليمياً ودوليا" في ظل التفاوتات الاقتصادية على الصعيد العالمي سيؤدي، في الواقع، الى **إبقاء** الاقتصاد العراقي على بنيته الراهنة بكونه اقتصادا ريعيا وأحادي الجانب لأنه يتمتع بـ "ميزة نسبية" في مجال إنتاج الخامات والوقود (النفط).!
- لقد كانت **الصورة الريكاردية** للاقتصاد العالمي وتقسيم العمل الدولي، **تتضمن** الافتراض القائل بأن القرارات المتعلقة بالتخصص وتوزيع مواد الإنتاج حسب المزايا النسبية، تتخذ وتنفذ على مستوى الاقتصاد الوطني بمراعاة المصالح الوطنية العامة للوضع الاقتصادي الوطني الأمثل. ومن الواضح تماماً أن هذا **الافتراض** وقع في تناقض حاد مع حقيقة تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي نشأ فيه التخصص وتقسيم العمل ليس وفقاً لاحتساب التكاليف المقارنة للاقتصادات الوطنية، ولا حتى في العلاقات بين البلدان المتطورة، بهدف تحقيق الوضع الاقتصادي الأمثل. فعوضاً عن ذلك تطور التخصص وتقسيم العمل، كقاعدة، وفق الاعتبارات المتعلقة بنشاط رأس المال الخاص، وفيما يتعلق بأول نظام عالمي لتقسيم العمل، تطور التخصص وتقسيم العمل بنتيجة النشاطات الاستثمارية الرأسمالية التي قامت بها رؤوس الأموال المصدرة من بلدان "المركز" المتقدمة والسائدة، في بلدان "الأطراف" التابعة والأقل تطوراً. ومن جانب آخر فان **افتراض** التنظير الريكاردي حول المنافسة التامة لا يستقيم مع واقع عصرنا الراهن حيث التأثير الكبير للاحتكارات المتعدية الجنسية على التقسيم الدولي الرأسمالي المعاصر للعمل، فهذه الفرضية **تجرد** النموذج الريكاردي من قيمته العلمية في تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة. ومن هنا فإن **التباعد والتناقض** بين الواقع الراهن والتاريخي من جهة وبين التنظير الريكاردي حول

الاقتصاد العالمي وتقسيم العمل والتجارة الدولية من جهة ثانية، ازداد حدّة بفعل "التصحيحات" التي أضيفت الى مفهوم ريكاردو والنظريات النيوكلاسيكية والانتقائية حول الاقتصاد العالمي.

- وأخيرا، **تهمل هذه النظرية دور اختلاف الأذواق في تحديد الطلب على السلع المختلفة التي تؤثر وتدخل في تحديد هيكل الواردات من السلع** الأجنبية **ودون التطرق الى تكلفتها النسبية**. كما أنها – أي النظرية – لم تتطرق أيضاً الى حجم الطلب المحلي والدور الذي يمكن أن يلعبه في التأثير على كمية الصادرات.

والنتيجة المستخلصة من كل ذلك ان امكانية تحقيق هذه الغاية من غايات الاستراتيجية أي "تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقميمياً ودوليا"، لا يمكن وضعها موضع التطبيق العملي بل تبقى بنية نظرية مقطوعة الجذور مع الواقع الفعلي.

رابعا: وهناك أيضا تأكيد احدى غايات الاستراتيجية على **"استثمار الموارد المحلية وتكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع مع المحيط الاقليمي والدولى"**. وهذه ايضا تستحق وقفة تفصيلية.

إن **تفكيك** الفقرة أعلاه الى مكوناتها التفصيلية ودفعها الى نهايتها المنطقية **تتيح** لنا تسجيل الملاحظات التالية:

* ثمة مفهوم يظهر هنا: **"تكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع مع المحيط الإقميمى والدولى"**. هذا المفهوم يحتاج الى مناقشة أعمق.

لننطلق من سؤال: **ما هي النتيجة التي يترتب عليها "تكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع مع المحيط الاقليمي" ؟**

من المعروف أن بلدان **"المحيط الإقليمي"** على العموم، مع استثناءات نادرة، هي بلدان ذات اقتصاديات متماثلة: **ريعية أو أحادية الجانب من جهة، في حين تحكمها نظم سياسية متباينة من جهة اخرى**، فكيف سيجري **تكامل الحلقات المشار اليها في الاستراتيجية** وما هي **الصناعات** التي يتخصص بها كل بلد؟ ثمة مئات الأسئلة هنا يمكن طرحها. لذا فان أي حديث عن **"**تكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع" له **معنى افتراضي** ولن يتحقق على المدى القصير والمتوسط طالما بقيت تلك الاقتصادات تتمتع بذات السمات. ويعني ذلك انه في ظل هذه الظروف وبحكم الأمر الواقع سيكون من المبرر، بحسب الإستراتيجية، التوجه نحو خيار **"التكامل مع المحيط الدولي"**. ولكن ونظرا للتفاوت بين مستويات تطور الاقتصاد العراقي وطبيعة هذا الاقتصاد وبين مستويات تطور بلدان "المحيط الدولي" المتطورة فان **التكامل هنا لا يعني سوى خضوع الاقتصاد المتخلف الى منطق الاقتصادات المتطورة وسينتج عنه تبادلا لامتكافئا** ونتيجته واضحة: **تعميق التخلف والتبعية الاقتصادية وفي المقدمة منها التبعية الصناعية، وبالتالي الابقاء على البنية الراهنة، وهذا يتعارض مع احدى غايات الاستراتيجية والمتمثلة في "تدعيم الاقتصاد الوطني ليكون متنوعا من النواحي الاقتصادية"** [33] .

* إذا تعمقنا في هذه الإشكاليات جيدا أمكننا القول انه لا يمكن **تحقيق** التكامل الاقتصادي بناء على رغبة الدول فقط، بل يجب **توفر** جملة من **الشروط**، من **أبرزها** [34]:

---

[33] الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 9.

[34] لمزيد من التفاصيل قارن: د.صالح ياسر حسن، **"العلاقات الاقتصادية الدولية. الابستمولوجيا-الانطولوجيا- الاكسيولوجيا** ..."، مصدر سابق، ص 489 – 490.

أ. **إن تكون الهياكل الاقتصادية لمختلف البلدان الهادفة الى التكامل متماثلة أو متممة لبعضها البعض**. ومن المفيد الإشارة الى أن فقدان التماثل أو حتى أحيانا **وجود هياكل اقتصادية متنافسة** (إنتاج نفس السلع في بلدين أو أكثر) في لحظة معينة لا يجب أن يعطي الحكم على إمكانية التحول التدريجي الى هياكل متماثلة تكمل بعضها البعض من حيث الإنتاج. غير أن ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على حقيقة أن أي فرع من الفروع الاقتصادية يظهر انعدام أو فقدان التماثل أو توجد هياكل متنافسة. فإذا كانت الفروع تلك هي التي يمكن فيها بسهولة القيام بتقسيم العمل والتخصص الإنتاجي (**الصناعة التحويلية**)، فعندها يمكن، عموما، الانتقال الى الخطوة التالية وهي إقامة هياكل متماثلة ورفع المستوى العام للتماثل الصناعي. أما إذا كانت تلك الفروع من الأنواع التي يصعب فيها القيام بتقسيم العمل والتخصص لأسباب هيكلية (الصناعات الاستخراجية أو الزراعة) عندها فإن عملية توسيع درجة التكامل المتبادل للاقتصاد يجب أن يستمر لفترة أطول، طبعا إذا كان ذلك ممكنا. وفي هذا المجال فإن **المستوى العام** للتطور الاقتصادي والصناعي يلعب دورا جوهريا. أما إذا كانت اقتصادات مختلف البلدان غير متماثلة، إضافة الى عدم وجود إمكانية لتوسيع درجة تماثلها في المستقبل، عندها وحتى في حالة تأمين بقية الشروط فلن يتوسع أساس المبادلات التجارية ولا يقود ذلك كله الى تبلور سيرورات تكاملية مهمة.

ب. **ان تمتلك البلدان الراغبة في التكامل الشروط الفنية الضرورية التي تتيح لها تدفق المبادلات التجارية فيما بينها، وخصوصا تدفق السلع**. يتوجب، إذن، وجود هياكل ارتكازية **Infrastructure** مناسبة، وخصوصا شبكة ملائمة من الطرق والمواصلات. إن انعدام مثل هذه الشبكة، أو عدم (أو قلة) كفاءتها، يمكن أن يعرقل أو يحد من التكييف المتبادل للهياكل الاقتصادية لمختلف البلدان، وبالتالي يمكن أن يعيد أو حتى يمنع السيرورات التكاملية من التحقيق عملياً.

ج. **انتهاج سياسة اقتصادية مشتركة من طرف البلدان المنخرطة في المجموعة التكاملية**، وأساساً اتخاذ تلك **الإجراءات** التي تمكن من ضمان تدفق ملحوظ للسلع وتحفز تدفق عوامل الإنتاج.

وبالمقابل فإن **المنافع** التي يمكن أن تحصل عليها البلدان النامية بفضل التكامل الاقتصادي لا ينبغي أن **تحجب** حقيقة مهمة هي أن **التكامل** هذا هو **عملية طويلة الأمد** وأصعب بكثير مما هو عليه في البلدان المتقدمة. وهنا تظهر **عوائق جدية** تعقد أو تعرقل السيرورات التكاملية. وأهم تلك **العوائق** هي التالي:
- **التبعية الاقتصادية المتزايدة للعالم الخارجي وخصوصا للبلدان المتطورة**. ويتجلى ذلك عند مقارنة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان النامية، حيث يشكل التبادل التجاري لهذه البلدان مع البلدان الرأسمالية المتطورة حوالي ثلاثة أرباع تجارتها الخارجية.

- **تماثل الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان وتخلفها وتبعيتها للخارج**. وكما معلوم فإن الهيكل الاقتصادي الراهن للعديد من البلدان المجاورة للعراق قد تشكّلَ بنتيجة السيطرة الطويلة الأمد للبلدان الراسمالية المتطورة عليها. وبنتيجة تلك السيطرة أصبحت هذه البلدان، في إطار النظام الكولونيالي، قاعدة خامية للمتروبولات. وتتضمن هذه الحقيقة تأثيرا كبيرا على مضمون واتجاهات التطور الراهن واللاحق للسيرورات التكاملية بين هذه البلدان.

- **تخلف أو ضعف تطور الهياكل الارتكازية الإنتاجية لاقتصادات البلدان المجاورة**. وكما هو معروف يتطلب توحيد الأسواق المحلية في سوق إقليمية واحدة **تسريع** تدفق السلع من بلد الى آخر في إطار هذه السوق. وهذا **يتطلب** وجود هيكل ارتكازي ملائم للنقل على هيئة خطوط مواصلات، مطارات، موانئ ..... الخ، يؤمن التدفق السريع للسلع. **ويصطدم** هذا الشرط، في البلدان المجاورة (وعموم البلدان النامية طبعا)، بوجود عقبات جدية **تتمثل** في **ضعف** هذا الهيكل أو تخلفه. وتكمن **أسباب** هذا الواقع في حقيقة مهمة هي انه خلال الفترة الاستعمارية جرى وبشكل متعمد **التوسع** في **التخصص الأحادي الجانب** ونقل

السلع من المستعمرات الى أسواق الدول الاستعمارية، التي لم تكن تهتم بتطوير الهياكل الارتكازية وبالأخص طرق المواصلات بين البلدان المستَعمَرة.

- **ضعف التكامل الداخلي لاقتصادات هذه البلدان، وضعف قاعدتها الإنتاجية**. إن **غياب** التكامل الداخلي هذا يجد **تعبيره** في **ثلاث ظواهر** هي:
أ. ازدواجية القطاعين الاقتصاديين، الحديث والتقليدي.
ب. تعايش اقتصاد التصدير مع اقتصاد الكفاف.
ج. تشوه البنية القطاعية وضعف العلاقة بين مختلف الفروع. إن البنية المشوهة هذه تشير الى وجود قطاعين متضادين كليا، وان فروع الاقتصاد لم تتطور معا في آن واحد بحيث ترتبط بعضها بالبعض وتكمل بعضها البعض، بل تطورت بشكل غير مناسب وعلى نحو صارخ بحيث أن بعض الفروع الاقتصادية نمت نموا مفرطاً، كأجسام غريبة معزولة عن تطور الفروع الأخرى بل وعلى حسابها لدرجة أعاقت أو منعت تطور هذه الفروع.

- **التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي**. وهذا التفاوت يخلق، في البلدان الأضعف من حيث مستويات التطور، مشاعر من الخوف في ولوج طريق التكامل مع البلدان الأخرى الأكثر تطوراً. تطرح هنا مشكلة **الاقتسام العادل** بين جميع أعضاء التكتل للمنافع والخسائر الناجمة عن التكامل. وتعتبر هذه المسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة لأي اتحاد تكاملي بين الدول التي تمتلك هذا النوع من الاقتصاد. ويمكن **فرز أربعة أسباب اقتصادية** أساسية تؤدي الى **تفاقم** مشكلة التوزيع المتساوي للمنافع والخسائر وهي:

1. نتيجة تخلف اقتصادات الدول النامية عموما تظهر **مشكلات جديدة** في كثير من الأحيان أمام المشروعات التي تقام في إطار التكامل حتى بعد حل المشكلات المعقدة، مثل التمويل وإيجاد اسواق التصريف. وتبدو هذه المشروعات أحيانا غير ريعية لأسباب ثانوية غير مأخوذة سابقا بالاعتبار، مثل غياب هذه السلع أو تلك من الأسواق. ويؤدي هذا الى تزويد السوق بالسلع على حساب الاستيراد المرتفع الأثمان من خارج التكتل.

2. الى جانب العوامل القائمة في ميدان الإنتاج يلعب **وضع النقل والمواصلات والخدمات** في الإقليم دورا هاما في إعاقة العمليات التكاملية، وقد جرت الإشارة الى ذلك في فقرة سابقة.

3. إذا كان هناك **انحراف جوهري لأسعار عملات بعض** الدول، المشاركة في التكتل الاقتصادي، عن قوتها الشرائية الحقيقية بالنسبة لعملات الشركاء الآخرين، سيكون من المحتم أن تظهر في هذا الاتحاد (بعد تطبيق إجراءات تحرير التجارة بصورة متبادلة) **مشكلات أمام توازن موازين مدفوعات البلدان المتكاملة**.

- **ويشكل العامل السياسي، ونعني به الاختلافات الواضحة في طبيعة الأنظمة السياسية السائدة في هذه البلدان عاملا معيقا لتطوير التكامل بينها**. إن انخراط بلدان ذات أنظمة اجتماعية اقتصادية مختلفة في العمليات التكاملية بإمكانه أن يؤثر بشكل جدي على مضمون واتجاهات تلك العمليات. إن التجربة التاريخية تشير الى أن التكامل الاقتصادي بين البلدان التي تنتهج سبلا متناقضة أمر مستبعد، ويلعب العامل السياسي هنا دورا حاسماً. من المؤكد أن المهام المستقبلية لسيرورات التكامل الاقتصادي بين العراق والبلدان المجاورة ستكون كثيرة ومتشابكة وعلى حلها يتوقف بشكل جدي تطور هذه العملية الموضوعية، التكامل، وإكسابها مضامين أكثر وضوحا وبروزا. إن **أبرز** هذه **المهام** هي:
* **ضرورة الاستغلال الأمثل للظروف الطبيعية والاقتصادية وتحقيق أولوية التخصص في مجال الإنتاج الصناعي والزراعي في إطار إقليمي واسع**. إن تعميق التخصص والتحسين اللاحق لقسمة العمل بين هذه

البلدان يتيح إجراء توسع ملموس في إنتاج الفروع الصناعية القائمة ويمكنها من الاستغلال الأمثل لقدراتها الإنتاجية والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

*** إزالة التركيب المشوه والأحادي الجانب لاقتصادات البلدان موضوع التكامل بوصفها ملحقات زراعية ومصدرة للمواد الأولية والخامات وبعض السلع الصناعية.** إن هذا يشكل أحد متطلبات تحقيق تنمية سريعة وفعالة وعاملا مساعدا في تطوير أشكال التنسيق والتكامل الإقليمي. إن قضية **الجمع** بين التخصص الإنتاجي الدولي وتنمية اقتصادات البلدان المتكامِلة تتخذ أهمية حاسمة في الظروف المعاصرة. إن السبب الكامن وراء ذلك يتمثل في أن ضمان الاستخدام الأكمل والأكثر عقلانية للقوى المنتجة لكل بلد من البلدان النامية ولمجموعها غير ممكن إلاّ بالجمع المنسق بين التخصص الدولي وتطوير الاقتصادية القومية.

*** الانتقال الواعي والمتدرج من الأشكال البسيطة للتعاون والتكامل بين هذه البلدان الى الأشكال الأكثر تعقيدا لهذه العملية ونقصد بها مرحلة التنسيق بين الخطط الاقتصادية القومية على أساس التخصص الدولي والتعاون الإنتاجي.** إن عملية **التنسيق** بين الخطط الاقتصادية تعني، في الحقيقة، **الانتقال** الى مرحلة نوعية في التكامل وهي **إنشاء** الروابط المتبادلة في مجال الإنتاج. إن **انتقال** عملية التكامل بين بلداننا، وفي مجال الإنتاج، يشكل عاملا أساسيا مهما في **تقليص**، ثم **تصفية** أسس الاندماج الرأسي التي تشكلت بين اقتصادات البلدان النامية وبين اقتصادات البلدان المتقدمة صناعيا. ومن جهة ثانية فان ذلك سيعني **بداية** تحقيق عملية التداخل والترابط بين اقتصادات البلدان الداخلة في عملية التكامل ، وهذا أمر هام جدا.

*** لا بد من إعارة اهتمام اكبر للجانب المؤسسي للتكامل من خلال إنشاء هيئات إقليمية متخصصة ومنحها الصلاحيات الضرورية لتطوير التعاون والتكامل الإقليمي مع ضرورة الاهتمام في أن تكون الإجراءات المنظمة لعملية التكامل ذاتها إجراءات مرنة تتناسب وواقع التكامل بين البلدان المنخرطة في عملية التكامل.** إن هذه المؤسسات وكذلك الإجراءات التي تنتهجها ينبغي أن **تتطور** في المستقبل بالارتباط وتطور **درجة التشابك المتبادل** بين الاقتصادات القومية لهذه البلدان وبما يخدم ضمان قيام التكامل بتحقيق نجاحات ملموسة تبرر المواصلة والاستمرار فيه.

أهداف "الاستراتيجية": طموحة ...عمومية ... متناقضة !!

وبشأن **الاهداف الاستراتيجية** الاساسية المستهدف تحقيقها بحلول عام 2030 فقد تحددت في ما يلي [35]:

- زيادة النسبة السنوية لنمو القيمة المضافة الصناعية الى 10%.
- زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى 18%.
- زيادة نسبة تشغيل العمالة في المنظومة الصناعية.
- زيادة نسبة الاستثمار في المنظومة الصناعية مقارنة مع إجمالي الاستثمارات.
- ز يادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الانتاج الصناعي.
- زيادة نسبة المحتوى المحلي في المنتجات الصناعية.
- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الصناعة التحويلية.

تتيح قراءة هذه الاهداف بلورة **الملاحظات** التالية.

أولا: انها اهداف طموحة لا تتناسب والامكانيات الفعلية الموجودة في القطاع الصناعي، ولا في الهياكل الارتكازية المتوفرة، ولا في البنية الاقتصادية المتخلفة والاحادية الجانب. فقد شخصت "الاستراتيجية"،

[35] الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 9-10.

وهي تتحدث عن البنية الداعمة للصناعة، أن العراق يعاني من ضعف شديد فى هذه البنية وذلك على النحو التالي [36] :

- عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها بنية تحتية وشروط ومستمزمات إنشاء الصناعات المختلفة ساهم فى صعوبة بدء الأعمال.
- تدهور شديد فى جميع وسائل النقل والمواصلات (برى، بحرى ونهرى، وجوى).
- نقص كبير في انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والانقطاعات الفجائية التى تصل إلى حد الانقطاع الكامل.
- ضعف البنية التحتية المعرفية شاملة شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك البنية التحتية الخاصة بالمعايير والمقاييس والجودة.

ثانيا: ومن جانب آخر، إنها **اهداف عمومية** ولا تتضمن ملموسيات في أكثر من قضية. ويدلل على ذلك انه وباستثناء الهدفين الاولين، حيث يلاحظ تحديد أهداف لزيادة نمو القيمة المضافة الصناعية ولمساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، فان بقية الاهداف اكتفت بالتحديدات التالية ومن دون ذكر معدلات ملموسة: (**زيادة نسبة تشغيل العمالة، زيادة نسبة الاستثمار، زيادة نسبة الصادرات الصناعية، زيادة نسبة المحتوى المحلي** في المنتجات الصناعية، **زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي** في الصناعة التحويلية).

ثالثا: **بعض الاهداف متناقضة مع الوجهة العامة للاستراتيجية الصناعية**. لنأخذ مثلا الهدف الثالث والمتمثل بـ "زيادة نسبة تشغيل العمالة في المنظومة الصناعية" والذي يتعارض مع تأكيد الاستراتيجية في مكان آخر على ضرورة بلورة "خارطة طريق لاعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة" وهو تعبير مخفف عن المسعى لخصخصتها. ومن المعروف ان "تحديث" هذه المؤسسات يستلزم عدة اجراءات من بينها استخدام "تقنيات معاصرة" وهذه تؤدي بالضرورة الى **تقليص** العاملين ودفع نسب كبيرة منهم الى "جيش العمال الاحتياطي الصناعي". والحديث هنا ليس نظريا بل أشارت الى ذلك فقرة: **محاور الاستراتيجية** [37]، حيث أكد احد تلك الاهداف على (تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء). وبحسب "الاستراتيجية" فإن هذا يتطلب في عام **2017** (تحقيق قفزة نوعية فى الأداء والحصول على التكنولوجيا كجزء من عملية إعادة الهيكلة القائمة لشركات القطاع العام).

ان تأكيدنا على **تناقض الاهداف** يتجسد في أن منطق السوق كما معروف غير معني بفكرة العدالة الاجتماعية، فعندما يتقاطع منطق "الكفاءة الاقتصادية" الذي ترتكن إليه السوق مع هدف "زيادة نسبة تشغيل العمالة في المنظومة الصناعية" تجنح السوق الى إخضاع كل شيء لمنطقها الداخلي. علما ان اقتصاد السوق هو منتوج رأسمالي روحا ودما وهذا الأخير يحكمه منطق الاستقطاب.

ومن الضروري الاشارة هنا الى ان تفعيل النمو في بلادنا وتعظيمه ورفع معدلاته إلى مستويات عالية واستقراره عند تلك المستويات لا بد أن يحكم خيارات التغيير وأهدافه ومجمل الإصلاح والتحديث الاقتصادي ولاسيما التكنولوجي والصناعي والزراعي بالتلازم مع الإصلاح والتحديث التعليمي. لكن هذا النمو الفعال الرفيع المستدام لا يمكن تحقيقه بتقزيم دور الدولة الاقتصادي ودورها الاستثماري وإنما يتحقق هذا النمو بتعظيم دورها الاقتصادي نوعيا وكميا وليس نوعيا فقط، يؤكد ذلك الانعكاس السلبي لتراجع الاستثمار العام الصناعي لا على أداء القطاع العام الصناعي فحسب، وإنما على الاستثمار الوطني الإجمالي والنمو الاقتصادي العام.

[36] المصدر السابق، ص 7.
[37] الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 10 ولاحقا.

الاطار العام للسياسات والمبادرات

في الفصل الثالث من "الاستراتيجية" والموسوم: **الاطار العام للسياسات** [38] ، يجري التوقف أمام قضايا عديدة ومن بينها **الشروط المسبقة والتحديات أمام وضع سياسات صناعية ناجحة.** وهذه – بحسب الاستراتيجية- تتطلب مهمة رسم السياسات على مستويين:

الاول: مناخ استثماري يشجع الاستثمار الخاص الانتاجي وتغيرات هيكلية مبنية على حاجة السوق. والسؤال المطروح هنا هو عن أي سوق يجري الحديث؟ هل عن السوق المحلية أم السوق الدولية؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك في ظل المنافسة الطليقة؟.

الثاني: تدخلات موجهة تهدف الى تسريع النمو الصناعي والانتاجية بصورة شاملة، ضمن جملة من الشروط أشارت اليها "الاستراتيجية" ومن بينها "الموازنة بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فعلى سبيل المثال فان سياسة تشجيع الاستثمار الاجنبي يجب أن لا تكون على حساب الصناعة العراقية والمنتج المحلي، وسياسة الانفتاح التكنولوجي يجب أن تكون دافعاً للصناعيين العراقيين لاكتساب المعرفة الفنية وليس لمغادرة ساحة الاعمال". والسؤال الذي يطرح نفسه بحدة هو أنه وفي ظل اقتصاد السوق الذي تطبق فيه الاستراتيجية الصناعية كيف يمكن "ان لا تكون سياسة تشجيع الاستثمار الاجنبي ...على حساب الصناعة العراقية والمنتج المحلي"؟ وهنا لا تتحدث الاستراتيجية عن **الآليات** الكفيلة بتحقيق ذلك بل تصمت صمت القبور.

وبشأن **"المبادرات السياسية الرائدة"** [39]، تشير الاستراتيجية الى ان هذه المبادرات تسترشد بسياسات مجربة ولا خلاف حولها في تجارب تنمية صناعية ناجحة عالميا في كل من **سنغافورة والصين وتركيا** مثلا (علما ان هذه التجارب هي موضع سجالات وخلافات لا ينتهي أوارها كما اشرنا سابقا).

يبدو ان ثمة التباس لا بد من توضيحه. فالاستراتيجية الصناعية تؤكد على ان يكون للقطاع الخاص دور رئيسي فيها وان يرتبط ذلك أيضا باعتماد خارطة طريق لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، أي بعبارة اكثر تبسيطا خصخصتها أو نقل نشاطها من حقل الانتاج الى حقل التداول لتصبح شركات للاوراق المالية (أي الرهان على المضاربات في البورصة وليس على الانتاج)! بمعنى ان الوجهة العامة للاستراتيجية هي الخصخصة "دون قيد او شرط" ! والتي روج لها صقور الليبرالية الجديدة في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين وعلى راسهم الرئيس الامريكي الاسبق **(رونالد ريغان)** ورئيسة وزراء بريطانيا **(مارغريت تانشر)** لدرجة اطلق على تجاربهما تسميتي **"الريغانية"** و **"التانشرية"**. وبعد ثلاثة عقود انهارت عمارة "الليبراليين الجدد" عندما اندلعت الازمة المالية العالمية مجددا في شهر ايلول من عام 2008 وما تلاها من تداعيات خطيرة لتتحول تلك الازمة الى ازمة اقتصادية عالمية البعد وعميقة ولا تزال نيراها مشتعلة. ومع ذلك يراهن مهندسو الاستراتيجية على العودة الى هذا الخيار/الخصخصة، علما ان هذه التجارب التي تسترشد بها الاستراتيجية هي تجارب كان للدولة فيها دور رائد ومقرر، بهذه الدرجة أو تلك.

فعلى العكس من الاعتقاد الرائج الذى كان للبنك الدولى وصندوق النقد الدولي دور كبير فى إشاعته، فإن النجاح الذى حققته دول شرق آسيوية ومن بينها سنغافورة (التي تعتبرها "الاستراتيجية" احد النماذج التي لاخلاف عليه) لم يكن بفضل اعتمادها المفرط على آليات السوق. بل كان مفتاح النجاح هو **تفعيل** حكومات هذه الدول لعدد من السياسات الصناعية والتجارية والاجتماعية الداعمة للتنمية، وتدخلها بإقامة المشروعات التى تعمل على تحقيق **تغيرات هيكلية** ذات شأن فى اقتصاداتها، وذلك فضلا عن السعى بشتى السُبل لترويض قوى السوق والتحكم فى مساراتها وتسخيرها لخدمة التنمية، فلم تتحقق التنمية فى

[38] المصدر السابق، ص 16 ولاحقا
[39] الاستراتيجية،مصدر سابق، ص 17 ولاحقا.

تلك الدول بفضل آليات السوق، بل بفضل توجيه الدولة للأسواق وسيطرتها على تحركاتها [40]. وقد اشرنا الى ذلك بالتفصيل في مكان آخر من هذه الدراسة (انظر: الحلقة الرابعة) عندما تحدثنا عن "المعجزة الاسيوية".

لهذا فان الفكرة التي تراهن عليها " الرؤية الاستراتيجية " والمتمثلة بتحويل الدولة العراقية "من دولة مالكة الى دولة حارسة" غير واقعي وتفنده تجارب العديد من البلدان التي بنت تجاربها على "الطريقة الرأسمالية".

وهنا لابد من التساءل عن مدى قدرة الخصخصة على وفق الرؤية النيوليبرالية في ظروف الاوضاع الاقتصادية الحالية، أي إحلال القطاع الخاص في العراق محل القطاع الحكومي، و"**طرد**" الدولة من الحقل الإقتصادي، **وتقليص** دورها في الهياكل الإرتكازية، التي تسهل نشاط المؤسسات الخاصة وتطور المنافسة، كوسيلة للتغلب على الازمة الاقتصادية – الاجتماعية البنيوية ومواجهة مشكلات التنمية في ظروف بلادنا الراهنة؟.

تذبذب برنامج إحياء الصناعة العراقية

بين خيار تشجيع الصادرات وخيار إحلال الواردات

- مقاربات استراتيجية -

من بين المبادرات التي ركز عليها "برنامج احياء الصناعة في العراق" هو اعتماد خيار مزدوج: **تشجيع الصادرات واحلال الواردات**، والاطار الزمني لتحقيق ذلك هو للاعوام 2014-**2017** والموازنة السنوية هي (**2**) مليون دولار لعام **2014** و (**20**) مليون دولار للسنوات اللاحقة. والنتائج المتوقعة لذلك ستتمثل – بحسب "الاستراتيجية"- في مايلي [41] :

- خلق ثقافة عامة عن أهمية التصدير.
- تحسن حالة ميزان المدفوعات.
- تحسين جودة السلع.
- زيادة الانتاجية.

ما يثير الانتباه هنا تطبيق الخيار المزدوج: **تشجيع الصادرات واحلال الواردات.** وهذا يتطلب وقفة لتبيان مدى امكانية تطبيقه علما ان "الاستراتيجية" لا تتحدث بالتفصيل عن الفروع الصناعية المختارة لتطبيق كل خيار مما يجعل من الصعب **تقييم** رهان الاستراتيجية على هذا التوليف.

لذا سنقوم هنا باستعراض الاستراتيجيات التي طبقتها الدول النامية لكي نوضح خصائص كل واحدة منها.

أولا: إستراتيجية إحلال الواردات

تهدف هذه الإستراتيجية، في العادة، إلى تشييد مشاريع صناعية قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل؛ وتستلهم هذه السياسة– التي طبقتها دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية ثم بعض دول جنوب شرق آسيا بداية من السبعينيات من القرن العشرين- نظرية **النمو المتوازن** بالتركيز على إحلال الواردات بالتصنيع المحلي، مع تطبيق إجراءات دعم وإجراءات حمائية تفرضها الدولة على الواردات من السلع الأجنبية قصد رفع القدرة التنافسية للسلع الوطنية في السوق المحلية.

من بين **الأهداف** المتوخاة من تطبيق هذه الاستراتيجية:

---

[40] لمزيد من التفاصيل حول هذه التجارب قارن: ابراهيم العيسوي، **"نماذج النمور الاسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر"** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1994).

[41] **الاستراتيجية**، مصدر سابق، ص 28.

- زيادة معدلات الادخار والاستثمار، حيث الحماية الموفرة للصناعة الاحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية، فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع، ومن ثم يرتفع معدل الادخار والاستثمار.
- اقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة.
- توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية.

وكما معروف يهدف لجوء الدول النامية إلى التصنيع أساسا إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية، والقضاء على التبعية للخارج، إلا أن هذه الإستراتيجية تعمل عكس هذا الاتجاه، لان المتتبع لمراحلها المختلفة يلمس حقيقة أنه كلما تقدمت في التطبيق ازدادت اختناقا وبالتالي تبعية، وذلك نظرا للصعوبات التي واجهتها، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. انتقال هذه الدول من استيراد السلع الاستهلاكية بأنواعها إلى استيراد السلع الرأسمالية ذات التكاليف العالية.
ب. اعتماد هذه الاستراتيجية على إحلال السلع الاستهلاكية، وهذا لا يؤدي إلى تغيير الهيكل الصناعي في البلد، لأنه تصعب الانطلاقة من الصناعات الاستهلاكية إلى إقامة الصناعات الأساسية المنتجة لوسائل الانتاج.
ج. ضيق السوق الداخلية الذي يجعل مردود هذه الصناعات محدودا في الزمان والمكان.
د. لم تتمكن هذه الإستراتيجية من التخفيف من حدّة مشكلة البطالة الذي تعاني منها الدول النامية عموما، نظرا لطبيعة التكنولوجيا المستعملة وهي تكنولوجيا كثيفة رأس المال، واستقرار البيئة الإنتاجية السائدة والمعتمدة على القطاعين الإستخراجي والزراعي التصديري في بعض البلدان.

وكما معروف، كان الهدف من هذه الاستراتيجية إقامة مثل هذه الصناعات في الدول النامية حيث قوبلت ايضا بالتشجيع من طرف الدول الرأسمالية المتطورة. وهذا ناتج طبعا عن أهداف كلا الطرفين في إقامتها.

<u>أولا : موقف البلدان النامية</u> المتبنية لهذه الاستراتيجية: ويكون الهدف من عملية النقل بشكل رئيسي:

- **إحلال هذه الصناعات محل الاستيراد،** أي انها تقيم هذه الصناعات في بلدانها لتغطية الاحتياجات المحلية، بدلا من الاعتماد على استيرادها من الخارج؛ خاصة أنها تمثل احتياجا مطلوبا بشدة بعد مرحلة حرمان طويلة نسبيا، ويكون هذا على العموم من أجل تصنيع مواد خام متوفرة في البلد المعني بدلا من تصديرها خاما، ومن ثم استيرادها سلعا مصنعة.
- **اقامة هذه الصناعات من اجل التخصص في التصدير** وهي الحالة التي أخذت في الشيوع أكثر فأكثر في العقود الأخيرة. فتقام صناعات تحويلية كاملة لا علاقة لها بالاحتياجات الداخلية ومتخصصة فقط، بالتصدير وخاصة الى البلدان المتطورة (الاستفادة من قوة العمل الرخيصة وتوفر المواد الخام المحلية).

<u>ثانيا موقف البلدان الطاردة لهذه الصناعات (البلدان المتطورة)</u>: يتلخص موقفها في التخلص من الصناعات المتقادمة تكنولوجيا، و التي أصبحت إمكانية تطوير تقنياتها محدودة، وبالتالي فهي تحتاج لقوة عمل كثيرة العدد ذات كفاءة محدودة، وهو عنصر غير مرغوب فيه في ظروف تنامي قوة الحركة العمالية والنقابات عموما في البلدان المتطورة وازدياد مطالبها المادية والاجتماعية، وهذا يفرض على المؤسسات أجورا عالية أكثر مما هو في البلدان المتخلفة.

إن سياسة إحلال الواردات وإن كانت قد سمحت لبعض الدول النامية بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعة سنوات الستينيات، كالبرازيل مثلا التي غطى إنتاجها المحلي تسعة أعشار الاحتياجات من المنتوجات الصناعية، إلا انها **فشلت** في إحداث الانطلاق الاقتصادي المأمول في العديد من الدول النامية وذلك لعدة **أسباب** نذكر منها [42]:

- **ارتفاع حدّة التفاوتات الاجتماعية،** فقد بيّنت دراسات ميدانية أُجريت على بعض الدول التي طبقت هذه السياسة أنها أدّت إلى تعميق التفاوت في الدخل بين الطبقة العاملة والفلاحين من جهة، وطبقة الرأسماليين من جهة ثانية، حيث أن هذه الأخيرة انصبّ استهلاكها على السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة من الخارج مما دفع بالإنتاج الصناعي الإحلالي إلى إنتاج هذه السلع، ولكن دون جدوى لأن نمط الاستهلاك لدى هذه الطبقة لم يسمح برفع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية من هذه السلع، بسبب رغبتها في شراء ما هو مستورد لكونه ذا نوعية "احسن" من المنتج المحلي متأثرة بما يسمى بـ "الأثر الاستعراضي **Demonstration effect**".
- **لم تساعد سياسة إحلال الواردات في حلّ مشكلة البطالة** بسبب أن تخفيض تكلفة رأس المال شجع الصناعة على الاعتماد المكثف على رأس المال على حساب اليد العاملة.
- **تعميق التبعية للبلدان الرأسمالية المتطورة في مجال السلع الرأسمالية،** وبالتالي لم تحقق هذه السياسة هدفها في تقليل الواردات بل أحدثت فقط تغييرا في هيكلها بانخفاض حصة الواردات من السلع الاستهلاكية وزيادة حصة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.
- **إهمال القطاع الزراعي** مما نجم عنه عدم قدرته على تلبية الاحتياجات من الغذاء واحتياجات القطاع الصناعي من المواد الخام.
- **اصطدام التوسع في الإنتاج بضيق السوق المحلية،** مع عدم إمكانية ولوج الأسواق الخارجية إما بسبب الحماية أو المنافسة الدولية الشديدة.
- **استيراد التكنولوجيا الأجنبية بدل السعي إلى إنتاجها** وبالتالي تتعطل امكانية بناء قاعدة تكنولوجية وطنية.

ثانيا: استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير

إن الخلفية النظرية لهذه الاستراتيجية تستلهم نظرية الميزات المقارنة لريكاردو (اشرنا إليها في مكان آخر من هذه الدراسة) والتي تنصح بأن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي يمتلك فيها مزايا نسبية، و **(نموذج هارود – دومار)** الذي يعتبر قطاع التصدير قطاعا قائدا للنمو [43].

تتوخى هذه الاستراتيجية تحقيق **عدة أهداف** من بينها [44]:

- رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير؛
- تنويع الصادرات؛
- رفع ديناميكية الاستثمارات الأجنبية داخل القطاعات الموجهة للتصدير؛
- إعطاء الأولوية لنمو القطاعات الصناعية التجهيزية؛
- الاستفادة من القيمة المضافة العالية الناتجة عن التصنيع؛
- الاعتماد على الميزة النسبية للدول النامية فيما يخص وفرة مدخلات الصناعة من المواد الأولية؛
- التغلب على ضيق السوق المحلية والتوجه نحو الأسواق الدولية؛

---

[42] قارن: داود محمد صبح، **"استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، (غ.م)، 1995، ص 12.

[43] Sato, Ryuzo (1964). "The Harrod-Domar Model vs the Neo-Classical Growth Model". *The Economic Journal* 74 (294), p. 380–387.

[44] قارن: عبد الرحمان بن سانية، **"الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"**، اطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان (الجزائر)، العام الدراسي 2012-2013، ص 82 ولاحقا.

- استيعاب التكنولوجيا والبحث عن تطويرها محليا؛
- توفير العملة الصعبة؛
- إنشاء قاعدة صناعية قوية.

ورغم ما علق عليها من آمال فإن هذه الاستراتيجية عرفت **جملة من الصعوبات** ميدانيا، ومن بينها:
- **عدم قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية** (في البلدان الراسمالية المتطورة) بسبب ظروف التبادل الدولي اللامتكافئ، وممارسات الشركات متعددة الجنسيات، مما أثر سلبا على إيرادات الدول النامية من العملة الصعبة.
- **اختلال الهيكل الاقتصادي وظهور الازدواجية فيه**، حيث يظهر قطاع متقدم تكنولوجيا (قطاع التصدير) وقطاع متخلف (قطاع إشباع الحاجات الداخلية) بشكل يجعل النمو المحقق في القطاع المتقدم لا تنسحب ثماره على بقية القطاعات، وبالتالي لا يتمكن الاقتصاد من تحقيق الانطلاق.
- **تبعية الدول النامية تكنولوجيا للدول المتقدمة** التي تحرص دائما على اعتماد تكنولوجيا أكثر تطورا من تلك التي تصدرها.
- ارتباط إنتاج هذه الصناعات بتقلبات الطلب على منتجاتها في اقتصاديات الدول الأجنبية.
- التمويل باعتماد القروض الخارجية وما نجم عنه من تفاقم المديونية.
- تعتمد هذه الاستراتيجية على عمل نشيط للشركات متعدية الجنسية التي سعت الى إقامة صناعات ضعيفة التوليد للقيمة المضافة والملوثة للبيئة مستفيدة من وفرة الطاقة والمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، مع اعتماد استراتيجية تقوم على تجزئة السلسلة التكنولوجية ونشرها على شكل حلقات متناثرة على عدد من الدول، وبالتالي لا تستفيد الدول النامية إلا من حلقة تكنولوجية واحدة.

يعود سبب تخلي الدول الصناعية المتقدمة عن مثل هذه الصناعات، أو عن مراحل من التصنيع إلى التناقضات الحديثة التي ظهرت في هذه الدول والمتعلقة بالبيئة والتلوث ... الخ، وإلى المواجهة بينها وبين دول "العالم الثالث" حول شروط الإنتاج والتبادل وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي. ولذلك **نتج** عن انتهاج هذه الإستراتيجية ما يلي:

أ. احداث مشاريع ضخمة بتكاليف باهظة، لكن اغلبها لا يصل إلى طاقته الإنتاجية الكاملة، الأمر الذي أدى إلى امتصاص هذه المشاريع لموارد ضخمة، أحوج ما تحتاجها الدول النامية في تطوير قطاعات بكاملها.
ب. "تسهيل" اندماج اقتصاديات الدول النامية في سياق التقسيم الدولي الرأسمالي المعاصر للعمل الذي فرضته الشركات المتعدية الجنسيات.
ج. وجود صعوبات كبيرة أمام هذه الصناعات، نظرا للحواجز التي تفرضها الدول الرأسمالية المتقدمة لدخول منتجاتها إلى السوق العالمية.

ثالثا: إستراتيجية الصناعات المصنعة

من المعروف أن الاقتصادي الفرنسي جيرارد دي برنيس *Gérard* Destanne de *Bernis* (1928- 2010) هو الذي بلور هذه الإستراتيجية والتي تتمحور حول **إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة**، وهي تشكل تطبيقا لنظرية النمو غير المتوازن، حيث تعطي الأولوية في الاستثمار لإقامة الصناعات القاعدية بهدف تهيئة المجال لديناميكية اقتصادية من خلال نشوء صناعات تكاملية مع تلك الصناعات.
وقد جاءت هذه الاستراتيجية اعتمادا على **نظرية أقطاب النمو**، حيث ترى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي

تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام والى الخلف. ويحدد **دي برنيس** هذه الصناعات في الفروع التالية[45]:
* مجموعة الفروع التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى؛
* الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية؛
* انتاج الطاقة (الصناعات البتروكمياوية).

وكمثال على هذه التجربة فقد اعتمدت الجزائر مثلا هذه السياسة خلال الفترة (1966-1977) بإقامة صناعات ثقيلة في ميدان المحروقات، التعدين والميكانيك، الكهرباء.. الخ، تميزت بالخصائص التالية [46] :
- هي صناعات كثيفة رأس المال (وبالتالي ضعيفة خلق فرص العمل)؛
- ذات تبعية تكنولوجية كبيرة للخارج؛
- تتجاوز القدرة الإنتاجية مما ضخم التكاليف وسبب سوء استخدام الموارد، وبالتالي التوجه لطلب دعم الدولة وتفاقم المديونية الخارجية.

ولقد بدأ التخلي عن هذه السياسة منذ عام **1982/1981**، ونهائيا منذ **1988** مع اجراءات إعادة الهيكلة، ثم تبني "برامج التكييف الهيكلي" لاحقا في عهد الرئيس الجزائري الأسبق **الشاذلي بن جديد (1929-2012)**.
ورغم ما جاءت به هذه الاستراتيجية بكفالة بناء قدرة إنتاجية ذاتية في الدول النامية، إضافة لإيجاد تكامل اقتصادي في المدى البعيد، إلا أن نتائجها كانت **متواضعة** بسبب العراقيل التي واجهتها، ومنها على سبيل المثال لا الحضر [47] :
أ - اعتماد هذه الصناعات على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وبالتالي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة، إضافة لعدم مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار والعمالة. ومعنى ذلك أنها تستنزف القدرات المالية لهذه الدول مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة.
ب - تحتاج هذه الإستراتيجية لتأهيل عالٍ في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة، وهذا يستدعي بالضرورة استثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات والمتمثلة في تكوين الكوادر اللازمة، وقبل التمكن من ذلك، على الدول النامية أن تستعين بالخبرات الأجنبية، وهذا معناه زيادة الاعباء المالية.

كان لاعتماد الدول النامية لهذه الاستراتيجيات جملة من **الآثار** من بينها ما يلي:

1. لم تكن في مستوى طموحات هذه الدول لأنها تجمع العديد من التناقضات كالرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء إلى الاستيراد، واعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع انتشار البطالة، وارتفاع أسعار المعدات والتجهيزات مع الافتقار إلى رؤوس الأموال الضرورية.

2. أوجدت قاعدة صناعية في هذه الدول تعتمد كليا على الخارج، مما جعل اغلب المشاريع المقامة عبئا على كاهل هذه الدول.

3. زادت من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن وكان لذلك تأثيرا سلبيا على القطاع ألزراعي وزاد ذلك من مشاكل المدن ألاجتماعية بسبب اكتظاظها بالمهاجرين.

---

[45] لمزيد من التفاصيل حول مقاربة دي برنيس قارن: زوزي محمد، "استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة/الجزائر، العدد 2010/8، ص 167 ولاحقا.
[46] لمزيد من التفاصيل قارن: عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**....، مصدر سابق، ص 80 ولاحقا.
[47] لمزيد من التفاصيل قارن: لجنة من المؤلفين، **"الأزمة الجزائرية. الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية"**. ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

ولمزيد من التفاصيل حول كل من الاستراتيجيات الثلاث يمكن النظر الى الجدول أدناه (رقم 2) الذي يقدم مقارنة بينها.

جدول رقم (2)
مقارنة بين الاستراتيجيات الصناعية

النموذج التفاصيل	الصناعات المصنعة (روسيا، الجزائر، الهند)	احلال الواردات (البرازيل، المكسيك)	استراتيجية التصنيع الموجهة التصدير (دول جنوب شرقي اسيا)
العملية	نمو مُدار مخطط غالبا، يعطي الأولوية لقطاع انتاج وسائل الانتاج	نمو ليبرالي يعطي الأولوية للسلع الاستهلاكية والصناعات التحويلية	نمو ليبرالي مؤسس منذ البداية على تنمية قطاعات خاصة : النسيج، التركيب الالكتروني
الاهداف	ضمان الاستقلال	تقليل الاستيراد ورفع قيمة الموارد المحلية	تعظيم حصيلة الصادرات
القاعدة	الثروة الطاقوية والمنجمية	المواد الأولية الزراعية	اليد العاملة الجيدة، المؤسسات الخاصة والعامة
التمويل	-التراكم الداخلي لرأس المال -الأولوية للمؤسسات الوطنية التي ترعاها الدولة	الأموال الوطنية أو الدولية: المؤسسات الخاصة	رؤوس الأموال الأجنبية
الخصائص	-التركيز الجغرافي للصناعة في أقطاب معينة -تكلفة عالية لرأس المال -ضعيفة في خلق مناصب العمل -التضحية بالسلع الاستهلاكية والزراعية - مؤسسات عمومية كبرى	-انتشار جغرافي للصناعات -قليلة الاحتياج لرأس المال -خلق مناصب عمل كثيرة -هيكلة متنوعة للمؤسسات -ضعيفة أمام المنافسة الخارجية -التبعية التكنولوجية والضعف الاستراتيجي	-تركيز الأقطاب في المناطق الحرة -التبعية للاستثمارات الأجنبية -قوية في خلق مناصب الشغل -التبعية للأسواق الخارجية -استغلال اليد العاملة -تنوع الأنشطة
الانتشار	الدول الكبرى الاشتراكية	أمريكا اللاتينية، إفريقيا	آسيا، المكسيك وبعض البلدان الإفريقية

Source: Matouk BELATTAF, économie du développement, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010, p: 129.

<u>"الاستراتيجية" منحازة ايديولوجيا !</u>

إذا تمت قراءة "الاستراتيجية" قراءة في العمق فإنه يمكننا القول أن هناك **افكارا مترابطة (وان كانت متناثرة) تعني في جوهرها الرهان على القطاع الخاص واقصاء الدولة وتحويلها الى مجرد خفير.** وللتدليل على ذلك نلتقط هنا جملة من تلك الافكار المتناثرة في ثنايا "الاستراتيجية":

- لم تعد التوجهات الاستراتيجية التقليدية للتصنيع موائمة مع الاشتراطات الجديدة للمنافسة فى ظل الملامح الأساسية للاقتصاد العالمى حالياً، الأمر الذى يتطلب **فكر وتوجه مختلفين** عن التوجه القائم حالياً في العراق وكذلك التعاون ما بين عدد أكبر من الأطراف المعنية.
- يكون للقطاع الخاص دورا رئيسيا.
- تغيير هيكل القطاع الصناعى لصالح القطاع الخاص.
- تنمية القطاع الخاص بتاسيس شركات صغيرة ومتوسطة (**2000** شركة في عام **2017**، **5000** في عام **2022**، **15000** شركة في عام **2030** مع هدف الوصول إلى نسبة **75%** من ملكية الموجودات الصناعية تعود الى القطاع الخاص).
- خارطة الطريق لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة بتحويلها "إلى شركات مساهمة فعالة فى سوق الأوراق االمالية".

- التقليل التدريجى من الدور المركزي فى التخطيط وادارة المنظومة الصناعية.

ان قراءة القضايا اعلاه تبين ان المعنى واضح هنا: **الرهان على القطاع الخاص و آليات السوق الطليقة مقابل إقصاء الدولة** وحصر نشاطها في إطار تنظيمي (فني) صرف باعتبارها هنا بمثابة "شرطي" يقوم بحماية هذا النمط الجديد من التطور الذي تراهن عليه "الاستراتيجية".

نحن إذن أمام مقاربة إيديولوجية. ولابد من الاشارة هنا الى ان ثمة فرق واضح بين **تقديس السوق واقتصاده وآلياته**، والدعوة الى اقتصاد مفتوح والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ان **افتراض** "الاستراتيجية" بان القطاع الخاص هو **المحرك لعملية التنمية الصناعية** هو افتراض يدل على معرفة غير دقيقة بواقع تطور هذا القطاع (اقصد هنا المحلي) رغم ان "الاستراتيجية" اشرت الى ضعفة. فهذا القطاع نتيجة السياسات الاقتصادية التي سادت في زمن النظام الدكتاتوري وبعد **2003/4/9** وخصوصا ما انتهجته سلطة الاحتلال من ممارسات مدمرة، اضافة الى سياسات الحكومات المتعاقبة، **أفضت كلها الى تدمير القطاع الخاص المحلي**، لذا فان هذا القطاع يحتاج الى فترة طويلة ليستعيد عافيته ويصبح قطبا من أقطاب النمو الاقتصادي عموما والصناعي خصوصا.

وفي لحظة التطور الملموسة التي تمر بها بلادنا فإن **تفعيل النمو وتعظيمه ورفع معدلاته** إلى مستويات عالية (كما ورد في "الاستراتيجية" وايضا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية) واستقراره عند تلك المستويات، لا بد أن يحكم خيارات التغيير وأهدافه ومجمل الإصلاح والتحديث الاقتصادي ولاسيما التكنولوجي والصناعي والزراعي بالتلازم مع الإصلاح والتحديث التعليمي التي تؤكد عليه الاستراتيجية الصناعية وبقية الاستراتيجيات. لكن هذا النمو الفعال المستدام، في مثل الظروف التي يمر بها العراق، لا يمكن تحقيقه بتقزيم دور الدولة الاقتصادي والاستثماري خصوصا وإنما يتحقق هذا النمو بتعظيم هذا الدور نوعيا وكميا.

وهنا لابد من التأكيد على أن الحكم على القطاع العام ليس مقتصراً على ما هو ظاهري، ولا يجوز ان يكون مقتصراً على البعد المالي والنقدي وعلى الأداء الاقتصادي. بل هناك **ضعف بنيوي** في القطاع العام، لا يجوز اهماله، وهو أنه قطاع يتصف بالجزئية من حيث البنية الصناعية، قطاع مجتزأ، فروعه مجتزأة وليست متكاملة، وأنه يحمل ضعفاً تكنولوجياً بصفة عامة. واذا ما اريد لهذا القطاع ان يكون قادراً على الأداء الاقتصادي وعلى مجاراة السوق، فلا يكفي تغييره إدارياً ومالياً وتنظيمياً، بل لا بد من ادخال عناصر جديدة تتيح له مزيداً من التكامل الصناعي الرأسي. ولهذا فإن إصلاح هذا القطاع مرتبط بتحديثه وتجديده إنتاجياً وتكنولوجياً. طبعاً هناك من يعتقد أن القطاع العام قد كلف كثيرا وآن الأوان للتوقف عن هدر الأموال فيه !!. وإذا كان القطاع العام قد حقق ربحاً في بعض المصانع، ومني بخسارة في مصانع أخرى، فإن هذا لا يعني أنه محكوم عليه بأن يبقى خاسراً. وليس صحيحا القول ان القطاع العام يعني الخسارة، وأن القطاع الخاص يعني الربح، فالتجربة بيّنت ان القطاعين عانيا (ولا يزالان وسيبقيان لزمن أطول) من أمراض اقتصادية عديدة.

ومن المهم الإشارة هنا، فى هذا الصدد، إلى أنه وعلى عكس ما يروج له انصار الليبرالية الجديدة الذين انهارت عمارتهم النظرية عند اندلاع الازمة المالية العالمية في عام 2008، فان **إصلاح القطاع العام ليس مستحيلا.** فالخبرة الصينية مثلا (والتي اعتبرتها "**الاستراتيجية**" من التجارب المرجعية الناجحة) تشير إلى إمكانية النجاح فى تحويل الكثير من شركات القطاع العام إلى شركات قادرة على المنافسة الدولية، وذلك من خلال التجديد التكنولوجى لهذه الشركات الذي مرّ عبر الاجراءات التالية:

أ. إدخال بعض التحسينات (غير الجذرية) فى التكنولوجيات القائمة بما يرفع من كفاءتها.

ب. إنشاء أقسام للبحث والتطوير فى الشركات الكبيرة لزيادة قدراتها التنافسية.

ج. الشراء المباشر لتكنولوجيات جديدة واستيعابها فى بعض الشركات العامة.

نحتاج إذن في اللحظة الراهنة من تطور الاقتصاد العراقي عموما والقطاع الصناعي خصوصا (باعتباره قاطرة التنمية الفعالة) الى **مقاربة عقلانية، واقعية** تنطلق من معالجة المشكلات الفعلية.

الفكرة المحورية البديلة إذن هي الجمع بين دور السوق ودور الدولة في مواجهة العديد من المقاربات الإيديولوجية الأحادية الجانب التي أما أن تقدس دور السوق بالمطلق أو دور الدولة بالمطلق. فقد **بيّنت التجارب التنموية العالمية انه لا يمكن لآليات السوق لوحدها ان تحقق كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية وخصوصا في بلدان تعيش في مراحل النمو وإعادة البناء، مثلما هو الرهان على دور وحيد للدولة في هذه العملية.**

في اللحظة الراهنة تواجهنا جملة مشاكل واختلالات، ووجود بطالة مرتفعة، وكذلك الجانب الأمني وتعقيداته المعروفة. ولذا فإنه لا يمكن تحقيق إعادة الاعمار ولا إطلاق تنمية مستدامة ولا بناء ديمقراطية من دون دور نشيط للدولة وتحفيز القطاعات الأخرى: العام والمختلط والتعاوني.... الخ، فالتعددية الاقتصادية - وفي هذه المرحلة بالذات - ليست خيارا تكتيكيا بل استراتيجيا.

أما بشأن الإصلاح التي تراهن عليه "الاستراتيجية" فهو مشروط بمناخه، لذا ليس صحيحا الحديث بالعموميات. فمن المعروف أنه ومنذ سقوط النظام الدكتاتوري و "الإصلاح " جرى حسب وصفة صندوق النقد الدولي "التكييف الهيكلي والخصخصة دون قيد أو شرط " ومشيئة خبرائه حيث جرى التركيز على جملة **مهام كبرى** يمكن حصرها في:

1. إزالة الاختلالات في ميزانية الدولة والميزان التجاري.
2. المطالبة بتحرير التجارة.
3. اجراء تغييرات هيكلية (خصخصة وإصلاح المؤسسات العمومية).

هذه الوصفة لم تنظر، وللأسف، الى ظروف العراق الخاصة بحيث لا يجوز ان يكون الإصلاح **هدفا** بحد ذاته بل جزء من إستراتيجية تنمية شاملة تعرف ما تريد.
وكما هو معروف، ترتكز السياسات الاقتصادية للتكييف على إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة: فلم تعد **"دالة الهدف"** المعلنة لديها: التنمية وعدالة التوزيع، ولكنه (الإصلاح الاقتصادي.....؟) أما وسائل العمل فإنها تنطلق من التخفيف من المسؤوليات أو عبر السياسات المالية من خلال الإنفاق العام بما فيه مخصصات الدعم السلعي.

التجربة التي راهنت عليها وصفة الصندوق تتيح **الاستنتاج بأنها قادت الى النتائج التالية**:

- تهميش دور القطاع الخاص المحلي فليس لديه ما يقوم به في ظل إطلاق العنان للمنافسة دون تحضير الممهدات الضرورية لها مما أدى الى **تدمير** الصناعة والزراعية الوطنية. ومن حق المرء ان يتساءل: **كيف تطرح "الاستراتيجية" مطلب ان "يكون للقطاع الخاص دورا رئيسيا" في مثل هذه الظروف؟** ربما ثمة **استنتاج واحد** ووحيد هو رهان "الاستراتيجية" على القطاع الخاص الأجنبي أو على دور ما للبرجوازية متمثلة في حلفها الثلاث المتين: **البيروقراطي-الطفيلي-الكومبرادوري**، وهذا الحلف غير معني ببناء استراتيجية صناعية وقاعدة انتاجية فهو مشغول بتطوير القطاعات التي تدر اقصى الارباح والتي تتركز اليوم في قطاع المضاربات والمتخمة حتى اخمس اقدامها في "عسل" الفساد الذي اصبح مؤسسة "نباهي بها الامم"!!. وهنا لا يستقيم الحديث مع ما طرحته الاستراتيجية من مسعى لـ "وضع الاقتصاد العراقي على مسار واعد للتنمية لغاية عام **2030**" [48].

[48] **الاستراتيجية**، مصدر سابق، ص 1.

- **اتساع شقة التباين بين القوى الاجتماعية المختلفة** في النصيب النسبي من الثروة والدخل، عند مستوى منخفض من معدلات نمو الناتج الإجمالي (باستثناء القطاع النفطي ووتائر نموه والتي لا علاقة لها بآليات النمو المحلية بل بالطلب العالمي ومستويات اسعار النفط في الاسواق العالمية). وهذا يؤدي الى بروز الظاهرة التي يمكن ان نطلق عليها (الاستقطاب الاجتماعي)، بمعنى التحديد الجامد والصارم نسبيا للمواقع الاجتماعية على سلم الثروة والدخل لمختلف الفئات الاجتماعية، وبالتالي تصادم أقدارها ومصائرها بفعل السعي المتضارب الى اكتساب طريقة محددة لممارسة الحياة.

الوزن النوعي للعوامل الخارجية في "الاستراتيجية"

بشأن العوامل الخارجية ودورها، تنطلق "الاستراتيجية" من "ان البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة تتميز الآن بما يأتي: التطور التكنولوجي السريع فى تكنولوجيات الإنتاج والعمليات الإنتاجية، عولمة سلاسل القيمة، **وزيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسية** (التخطيط مني – ص.ي)، زيادة حدّة منافسة الاقتصاديات النامية والصاعدة، وجود مجموعة من القواعد الدولية وضعتها الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف والتى تحكم تدفقات التجارة والاستثمار والمعايير المُطبقة، وأخيرا الزيادة فى درجة التعقيد وعدم التأكد فى بيئة الأعمال" [49].

واستنادا الى الملاحظات اعلاه "فإن صياغة وتنفيذ استراتيجية ناجحة للتصنيع تتطلب مشاركة جميع الأطراف المتصلة بالصناعة والمؤثرة فيها وتشمل: عديد من البيئات الحكومية على المستوى الوطني والمحلى، منظمات القطاع الخاص بالإضافة إلى **الشركات متعددة الجنسية** المهتمة بالاستثمار فى العراق، مؤسسات الدعم الفنى والمالى المتخصصة، هيئات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف، المنظمات غير الحكومية" [50] .

وانطلاقا من واقع "إن المنظومة المساندة القائمة حالياً فى العراق لا تخدم هدف تحقيق التصنيع المستدام" فان "الاستراتيجية" ترى انه لا بد من إعادة هيكلة كل من الأنظمة التالية: التعليم، النقل، التعليم الفنى والتدريب المهنى، العلم والتكنولوجيا، الابتكار والبحث والتطوير، الادارة المالية والاجهزة المصرفية وذلك لدعم النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر" [51].

اضافة الى "بناء نواة تجمعات صناعية تنافسية تعتمد على المنشآت الصناعية الكبيرة والمتكاملة مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية".. و "تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب" [52].

وإذا ما عرفنا "تواضع" الإمكانيات الفعلية للموارد المحلية التي تراهن عليها " الاستراتيجية " في هذا المجال فإنه يمكن الاستنتاج ان **الرؤية مسكونة برهان الخيار على الاستثمارات الأجنبية وزيادة نفوذ الشركات المتعدية الجنسية. ونظرا لأن هذه الشركات والاستثمارات لا تهتم بالفروع الضعيفة تكنولوجيا فان نشاطها سيتركز ويتمركز "في القطاعات الواعدة" بهدف تحقيق اقصى الارباح**.

واذ يجري الحديث هنا عن الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الاجانب وفي مقدمتهم الشركات المتعدية الجنسية وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر فانه لا بد من القول ان هذه العمليات تجري في ظروف العولمة الرأسمالية القائمة على التجديد التكنولوجي. وقدر تعلق الأمر بالقطاع الصناعي فان أهم ما يميز نظام العولمة الراهن هو **الربح** (وهو ما كان على الدوام في الرأسمالية)، والتنافس بهدف الربح، وإهمال البعد الاجتماعي، و تصفية المكاسب الاجتماعية وإهمال الأبعاد الاجتماعية للتنمية.

---

[49] **الاستراتيجية**، مصدر سابق، ص 2.
[50] نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.
[51] المصدر السابق، ص 6.
[52] المصدر السابق، ص 10.

ومن جهة أخرى فإن المعطيات تشير الى **ارتباط** جانب كبير من التدفق الاستثمارى الأجنبى على الدول النامية بخصخصة الشركات المملوكة للدولة فيها. كما أن النسبة الكبرى من التدفق العالمى للاستثمار الأجنبى المباشر تذهب إلى الدول الراسمالية المتقدمة. ومن جهة أخرى فإن نصيب الدول النامية يتركز بالأساس فى عدة دول فقط، ويذهب أكثر من نصف هذا النصيب إلى عدد قليل من الدول فى جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا [53]. ويمكن الاتفاق مع أطروحة (**سانجايا لال)** الذي يقول فيها أن "الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحل محل التنمية الذاتية. بل إن وجود قطاع صناعى ديناميكى وتنافسى هو الذى يجذب الاستثمار الأجنبى عالى النوعية، ويسمح للدولة المضيفة بجنى منافع أكبر من هذا الاستثمار" [54].

واضافة لذلك فان **دور الشركات متعدية الجنسية فى نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية**، وكما تشير إليه دراسات عديدة، بينت أن تخصيص الموارد على الصعيد الدول أصبح يتأثر بشكل متزايد بقرارات هذه الشركات بوجه عام، وتفضيلها تركيز عمليات البحث والتطوير فى الدول الأم، أى الدول التى بها المراكز الرئيسية لهذه الشركات.

كما أن إقرار الـ **(TRIPS)** – أي: **الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية** (*Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights*) قد جعل الحصول على التكنولوجيات الحديثة أكثر صعوبة عن ذى قبل، وذلك لارتفاع تكلفتها.

وفي ضوء الملاحظات اعلاه يمكن الاتفاق مع الاقتصادي المصري المعروف **د.ابراهيم العيسوي** عندما أشار الى "*أن التعويل على الاستثمار الأجنبى فى إحداث نقل فعلى للتكنولوجيا ليس له سند حقيقى على أرض الواقع. ولذا فلا غنى للدول النامية عن بناء قواعد وطنية للعلم والتكنولوجيا، وذلك من أجل امتلاك أحد العناصر الجوهرية لبناء القدرات التنافسية ولتحقيق تنمية متوافقة مع الوفرة النسبية لعنصر العمل من جهة أولى، ومن أجل امتلاك قدرة حقيقية على استيعاب وتطويع التكنولوجيات الأجنبية من جهة ثانية، ومن أجل إرساء أسس راسخة للاعتماد على الذات من جهة ثالثة*" [55].

البديل.. الحاجة الى رؤية صناعية جديدة

من المؤكد واستنادا الى تجارب عديدة، فإن أية إستراتيجية تنموية جديدة يجب ان يكون محورها وعنوانها الأساس متمثلا في **بناء استراتيجية تنمية صناعية وطنية** (ضمن رؤية تنموية تعرف ما تريد) قادرة بالدرجة الأولى على تنويع البنية الراهنة للاقتصاد والصناعة وتنويع صادراتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته لتصدير البترول، ذلك لأن تصدير البترول و الموارد الطبيعية عموما لم تعد تشكل عاملا حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية و تجديدها و الاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج، وكذلك مستوى المهارات الفنية و تطور الموارد البشرية. ومن هذا المنظور يجب التفكير عند صياغة الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

ومن المفيد هنا الاشارة الى ان اختيار الصناعة كقطاع استراتيجي تبرره عدة أسباب من بينها:
- إن الصناعة تشكل قاطرة النمو وتطوير الجهاز الإنتاجي الوطني و التي بإمكانها أن تساهم في تغيير هيكليته.

---

[53] أنظر: ابراهيم العيسوي، **"نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه فى زمن العولمه"**، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط في بيروت حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، وذلك خلال يومي 20 و 21 مارس 2006، في بيروت، ص 19-20.

[54] Sanjaya Lall, "*Governments and Industrialization: The role of policy interventions*"**,** a paper presented to the "Global Forum on Industry-Perspectives for 2000 and beyond", New Delhi, Oct. 1995 (www.unido.org). p.4.

[55] انظر: ابراهيم العيسوي، **نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه فى زمن العولمه**...، مصدر سابق، ص 19-20.

- كما أنها تشكل حاضنة تكنولوجية من حيث قدرتها على إنتاج الابتكارات التقنية وتعميمها على الاقتصاد برمته.
- و هي، اضافة لذلك كله، أفضل ضمان للنمو المستدام بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وفي مقدمتها النفط وأسعاره.

لذا فان أي استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية وتخليصها من بنيتها المتخلفة يجب ان ترتكز على تنمية و تطوير هذه الصناعة بما يتيح للبلاد للإنتقال من مرحلة تصدير المواد الأولية والخامات إلى مرحلة انتاج المنتجات بتكنولوجية ذات قيمة مضافة أكبر بغية مواجهة المنافسة الدولية وتخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع النفط الخام من جهة ولقطاع الاستيرادات من جهة اخرى والتي بلغت في عام 2013 مثلا حوالي (**75**) مليار دولار [56].

ولتغيير هذا الواقع وبعث الديناميكية في الإنتاج الصناعي، من الضروري ان تسعى الإستراتيجية الصناعية الجديدة الى **إعادة هيكلة القطاع الصناعي** بحيث يكون مرتكزا على ترقية بعض الفروع الصناعية التي تساهم في رفع قيمة الخامات من خلال عمليات التحول الصناعي و تلك التي تساهم في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحول الصناعي، وترقية فروع جديدة. كما تسعى إلى إعادة انتشار الصناعات على المستوى الوطني عبر إنشاء "أقطاب نمو" أي مناطق صناعية مندمجة تستغل تمركز النشاطات الاقتصادية و تنظيم المؤسسات و هياكل البحث.

وإذا كان الحديث يدور عن "رؤيا صناعية" جديدة فلا بد من **ان يكون في صلب مهمات "الاستراتيجية" ورهاناتها إيلاء الاهتمام المطلوب لترقية القطاع الصناعي التحويلي**. فلا مجال لـ "الاندماج في الاقتصاد العالمي" والاستفادة من "المزايا النسبية" بدون تحديد دور محوري للقطاع الصناعي التحويلي. **لا بد إذا من إطار استراتيجي لشروط التغيير في التخصص الإنتاجي والسلعي بحيث يتفق هذا التغيير وتتوافق خياراته مع أهداف التنمية الصناعية** وبما يساعد بالتالي على تعزيز البنية التكنولوجية والقدرة الوطنية على استثمار التكنولوجيا مع تجديدها وعلى تعزيز البنية الصناعية وتكاملها الرأسي وترابطها مع بقية القطاعات الاقتصادية.
وهنا نتساءل: ألا تطرح المشاكل التكنولوجية البحتة والصناعية العامة والحاجة التاريخية الملحة إلى الإصلاح بل التغيير التكنولوجي والصناعي في القطاعين الصناعيين العام والخاص، باتجاه ترقية التخصص الصناعي والاقتصادي، على صناع القرار الصناعي وصناع القرار التكنولوجي في بلادنا، مهمة التعاون الوثيق والتنسيق الفكري والتخطيطي لوضع رؤيا وسياسة استراتيجية وطنية ورؤيا وسياسة إستراتيجية صناعية يتحدد فيها دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص ومسؤوليته؟.

لذا فإن **أهداف الاستراتيجية يجب ان تعكس طبيعة المرحلة** التي تمر بها التنمية الصناعية، التي لابد أن تستند بالضرورة إلى رؤية اقتصادية- اجتماعية واضحة ومحددة. وتعد هذه الرؤية حجر الأساس في تحديد الإطار العام للتصنيع الذي يتعين أن يجيب على السؤال المركزي: **ماذا** ننتج .. **ولمن** ننتج .. **وكيف** ننتج؟ وهذا يعني تحديد اتجاهات النمو العامة لفروع الصناعة الأساسية وارتباطاتها بالقطاعات الأخرى. وكذلك تعيين الاتجاهات العامة لحجم وطبيعة المردود الاجتماعي للتصنيع، وتوزيع الناتج الصناعي بين العمل ورأس المال، وبين المركز والاقليم والمحافظات.
ولابد من اختبار مدى توافق السياسة الصناعية مع التوجهات والأهداف التنموية سواء على المستوى النظري أي مدى استجابتها لتطوير الفكر التنموي أو على المستوى العملي أي مدى استجابتها للمتطلبات المطروحة في الوثائق التنموية الرسمية ومدى كفاءة تنفيذها، ومدى توافقها مع الضرورات الفعلية للاقتصاد والمجتمع في لحظة تطورهما الملموسة.

[56] لمزيد من التفاصيل قارن: OPEC, *Annual Statistical Bulletin 2013*

وما يثير الانتباه هنا ويحتاج الى تعليق هو أن "الاستراتيجية" تقدم نفسها على أنها تطرح رؤية جديدة عندما أكدت على التالي: "لم تعد التوجهات الاستراتيجية التقليدية للتصنيع موائمة مع الاشتراطات الجديدة لممنافسة فى ظل الملامح الأساسية للاقتصاد العالمى حالياً، الأمر الذى يتطلب فكر وتوجه مختلفين عن التوجه القائم حالياً في العراق وكذلك التعاون ما بين عدد أكبر من الأطراف المعنية" [57]. ولكن كما معروف فان **"الرؤية الجديدة"** عادة ما تقترن بالسعي لبناء "إستراتيجية جديدة" في حين ان الورقة المذكورة تركز جهدها في غالب الاحيان عند بلورة " سياسات"، أي تتوقف عند صياغة تكتيكات فقط.

خلاصة القول: **إن تقلب الخيارات والسياسات في القطاع العام الصناعي، كتقلب الخيارات والسياسات المشابه في قطاعات أخرى خلال السنوات الماضية، يؤكد بوضوح الحاجة إلى إخضاع الخصخصة إلى تحديد إستراتيجي للتعددية الاقتصادية ودور الدولة والقطاعات المتعددة في إدارة الإصلاح والتطوير والتنمية من جهة وإدراج الإصلاح الاقتصادي وإصلاح القطاع العام وإجراءاتهما في المنشآت والشركات العامة الصناعية والاقتصادية الأخرى في إطار استراتيجي مستقبلي وبرامج استراتيجية ومرحلية متكاملة ومتجانسة، أي تطرح هنا اشكالية بناء بديل تنموي استراتيجي آخر تحتاجه بلادنا اليوم، بديل التنمية المستقلة والمعتمدة على الذات والقادرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.**

وتجنبا لأي سوء فهم هنا، لا بد من الاشارة الى ان التنمية المستقلة لا تعنى العزلة أو القطيعة الكاملة مع الاقتصاد العالمي، كما أنها لا تعنى الانكفاء على الذات أو "الاكتفاء الذاتى" فكليهما يجافى المنطق الاقتصادى السليم وتجارب الواقع الفعلي وتناسبات القوى الاقتصادية على صعيد عالمي. بل ان **جوهر** التنمية المستقلة - حسب تعبير دقيق للمفكر الاقتصادي المصري الراحل **د. إسماعيل صبرى عبد الله** - هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبى حقيقى، فى مواجهة عوامل الضغط التى تفرزها آليات العولمة الرأسمالية، وفى مواجهة القيود التى تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالى العالمى، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية [58].

وفي ظروف العولمة الرأسمالية المعاصرة فان الاستقلال أمر نسبى، وليس مطلقا، و المراد به هنا هو تأمين مستوى معقول للسيطرة الاجتماعية على شروط اعادة الإنتاج وتسخير العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلى، لا لخدمة مصالح دول المركز الرأسمالى، وبناء هيكل اقتصادى متطور ذى تشابكات قوية فيما بين قطاعاته المختلفة، وان يلعب القطاع الصناعي دورا رئيسيا في ذلك .

ومن بين **ركائز التنمية المستقلة والمعتمدة على الذات** ما يلي [59]:
- إحداث زيادة كبيرة فى معدل الادخار المحلى شرط لا غنى عنه لاستقلالية التنمية واطرادها مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق. ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط فى الاستهلاك أو الاستيراد، اعتمادا على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبى يمكن أن يحلا محل الإدخار المحلى فى إنجاز التنمية.
2. **للدولة والتخطيط دور حاكم فى نجاح التنمية المستقلة.** و تشير العديد من الخبرات إلى أن السوق فى حد ذاته لا يصنع تنمية، وأنه حتى فى الحالات التى سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنبا إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية، فإن التنمية كانت تتم، ليس بآليات السوق الحرة، وإنما بتوجيه الدولة

---

[57] الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 2.
[58] إسماعيل صبرى عبد الله، **مصر التى نريدها** (القاهرة: دار الشروق، 1992).
[59] يعج الادب الاقتصادي بكثير من الدراسات حول التنمية المستقلة والمعتمدة على الذات. ولمزيد من التفاصيل قارن: محمد دويدار وآخرون، **استراتيجية الاعتماد على الذات** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1980؛ كذلك: رمزي زكي، **الاعتماد على الذات** ، المعهد العربى للتخطيط ودار الشباب ، القاهرة ، 1987؛ كذلك: ابراهيم العيسوي، **نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه فى زمن العولمه...**، مصدر سابق.

للسوق وتحكمها فى مساراتها، وفى ضوء مخططات محددة للدخول فى صناعات بعينها ولتنمية المزايا النسبية فى صناعات بذاتها، وذلك باستعمال حزمة لا يستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية، لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات، وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية محلية.

3. **المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل** شرط لنجاح التنمية.

4. يجب **ان يكون النمو هو قاطرة التجارة لا العكس،** وأن ما يجذب الاستثمار الأجنبى هو توافر إمكانات حقيقية للنمو فى الاقتصاد المعني من خلال معدل مرتفع للادخار والاستثمار.

5. **إن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود، ورفع الحماية والدعم عن الصناعات الوطنية وتحرير أسعار الفائدة والصرف قبل إحراز تقدم ملموس فى بناء الطاقات الإنتاجية للدولة، وقبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها فى بعض القطاعات، يمكن لهذا كله أن يلحق أضرارًا جسيمة بالاقتصاد الوطنى، ويصادر فرص التنمية.** وتعني هذه الملاحظة على وجه الدقة أن انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى ليس مرفوضا من حيث المبدأ، بل المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح **متدرجًا ومحسوبًا** فى كل الأحوال فى ضوء الشوط الذى قطعته كل دولة على طريق التقدم.

وهذا كله يستدعي حوارا جادا، وطنيا ومجتمعيا بين أطراف العملية الإنتاجية والقوى الناشطة في الاقتصاد الوطني والباحثين المتخصصين بقضايا التنمية والخبراء والممارسين، وان لا تكون عملية صياغة الاستراتيجية محصورة بعمل "الخبراء" في غرف مغلقة.

المبحث الثالث: خطاب " الاصلاح الاقتصادي" في العراق

ملاحظات حول مسودة "قانون الاصلاح الاقتصادي الاتحادي" [60]

بيّنت حصيلة الفترة المنصرمة تفاقم التفاوتات الاجتماعية **واستمرار تعمق** الفرز الطبقي والاستقطاب، وتعاظم التهميش الاجتماعي بشكل بات **ينذر** بتوترات اجتماعية قد يكون من الصعب السيطرة عليها فيما لو تفجرت التناقضات المكبوتة بفعل عوامل عديدة، بعضها يقع خارج الاقتصاد طبعاً.

وتشير الحصيلة الملموسة لتراكمات آثار هذه السياسات وتفاقم الاستقطاب إلى أن **نمطا جديدا لتوزيع الدخل والثروة قد بدأ بالتبلور ويتعمق باستمرار.** وقد **نجم** عن ذلك، بالتبعية، **تباينات** شديدة تحدث الآن في مستوى معيشة الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقا للتغير الذي حدث في مداخيلها وأثّر على مواقعها الاقتصادية. فهذه السياسات **أثّرت** سلبا على دخول ومستوى معيشة الطبقات الكادحة والفئات الوسطي، في حين أدت – في المقابل- إلى تحسن واضح في دخول بعض الشرائح وخصوصا تلك المرتبطة بالبيروقراطية والطفيلية والكومبرادور.

وبالمقابل لاحظنا خلال الفترة الأخيرة بروز عناصر خطاب اقتصادي حاولت بلورته (وما زالت تحاول) بعض مراكز صناعة القرار مما يطرح ضرورة التوقف عنده والتعامل معه بروح ناقدة. وثمة جملة من الموضوعات يتكئ عليها هذا الخطاب وربما أولها تلك المتمثلة بـ " ضرورة اجراء اصلاحات هيكلية". ولا يجادل أحد على أهمية وضرورة الاصلاحات الاقتصادية التي تحتاجها البلاد ولكن الخلاف **ينبثق** عندما يجري الحديث عن **مضمون** هذا الاصلاح **وقواه** المحركة **والآليات والظروف** الملموسة التي يطبق فيها.

وفي لحظة التطور الملموسة التي تمر بها بلادنا فإن تفعيل النمو (طبعا ليس بالاعتماد على تصدير النفط الخام) وتعظيمه ورفع معدلاته إلى مستويات عالية لا بد أن يحكم خيارات التغيير وأهدافه. كما ان الانتقال من الطابع الريعي والأحادي الجانب للاقتصاد العراقي يتطلب تنويع الاقتصاد وتحريره من الاعتماد المفرط على عوائد النفط. وهذا يتطلب التطبيق الفعال لسياسة نفطية متسقة موجهة بإستراتيجية

---

[60] كنتُ قد ناقشتُ المسودة بالتفصيل ضمن سبع حلقات بدأ من 12 تشرين الاول/اكتوبر 2013. لمزيد من التفاصيل قارن: د.صالح ياسر، **"الاقتصاد السياسي للاصلاح الاقتصادي في العراق"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/6092-2013-10-12-15-59-28

اقتصادية - اجتماعية ورؤية مستقبلية بعيدة المدى تعرف أهدافها جيدا وتمتاز بتناسق داخلي سليم، وتعتمد بالاساس على تطوير قطاعات الانتاج المادي وليس الرهان على القطاعات الريعية.

وبالمقابل، وبنتيجة ما تركته الازمة الاقتصادية العالمية من اثار سلبية، فقد بدأت تظهر وتتنامى **تصريحات** يطلقها بعض صناع القرار الاقتصادي والسياسي تشير الى أن الامكانيات المحلية محدودة مقارنة بالحاجات الفعلية، ولذا لا بد من فتح الابواب امام الاستثمار الاجنبي فهو الطريق الوحيد في مثل هذه الظروف !!.

نعود الآن الى موضوعنا الاساسي وهو **طبيعة** الاصلاح الاقتصادي المطلوب. يبدو ان المشكلة الاساسية المطروحة هنا هي: **هل ان الحديث يدور حول الاصلاح بشكل عام مستخلص حد الاستنساخ من تجارب اخرى، ام اصلاح ينطلق من الحاجات الفعلية للاقتصاد العراقي في لحظة تطوره الملموسة اليوم؟**
هذه هي الاشكالية التي ينبغي تدشين الحوار حولها بعيدا عن اية اشتراطات ايديولوجية مسبقة خاضعة لضغط وصفات الصندوق والبنك الدوليين، والنتائج التي رافقت تطبيقها في بلدان عدة هي نتائج ابسط ما يقال عنها انها مخيبة وتفقأ العين.

ثمة اذن حاجة لطرح العديد من الأسئلة المثارة حول الموضوع، من بينها:
أولاً: لماذا الإصلاح الاقتصادي؟ إلى ماذا يهدف وما هي منطلقاته؟ وما هي القوى الاجتماعية التي يخدم هذا الإصلاح أهدافها في ظروف بلادنا الملموسة؟
ثانياً: ما هي البرامج المتاحة للإصلاح الاقتصادي، وأية خلفية نظرية (فكرية) تحكم هذه البرامج؟
ثالثاً: لماذا التأكيد على دور الدولة والقطاع الخاص والقطاع التعاوني والمختلط في الشأن الاقتصادي؟ وما علاقة الجوانب الاجتماعية بالإصلاح الاقتصادي؟ وهل ان التعددية الاقتصادية هنا هي خيار تكتيكي ام استراتيجي؟
رابعا: تحت أية ظروف داخلية وإقليمية وعالمية يعيش اقتصادنا اليوم ؟ وما هو نوع الإصلاح الاقتصادي المنشود الذي يستجيب لهذه الظروف ويتعاطى مع التحديات المحلية والاقليمية والدولية؟

وأعتقد ان هذه الأسئلة هي أسئلة استراتيجية.

العودة الى التاريخ مطلوبة

قبل ذلك، لا بد من التذكير بان الحديث عن "الاصلاح" ليس جديدا بل سبقته العديد من التسريبات عن أن حكومة "الشراكة الوطنية" في حينه كانت بشان طرح مشروع للاصلاح. وقيل في مناسبات سابقة أن هناك **"ورقة للاصلاح"** لم تنشر تفاصيلها أبدا ولكن تم "تسريب" بعض بنودها كبالونات اختبار لقياس مدى ردود الفعل تجاهها. كما صدرت في حينه تصريحات متناقضة من مختلف الكتل النيابية، بين من ينفي وجود مثل هذه الورقة وبين من يشككك بجدية (**التحالف الوطني**) و (**دولة القانون**) في القيام بإصلاحات ومشدِدة على تنفيذ التعهدات والالتزامات التي نص عليها **"اتفاق أربيل"** الذي تشكلت على اساسه "حكومة الشراكة الوطنية" آنذاك. واتضح لاحقاً أنه لا وجود لهذه الورقة، وإنما كانت هناك **"افكار وتصورات"** مطروحة على الكتل السياسية من قبل (**التحالف الوطني**)، لمناقشتها وصولا إلى توافقات بشأنها. هكذا وبكل سهولة تنكر المعنيون بـ "الاصلاح" لوجود ورقة كهذه !.
ومن جانب آخر دعى العديد من القوى والاحزاب السياسية إلى **الكشف** عن "ورقة الاصلاح" ان كانت موجودة فعلا واعلانها للرأي العام، والى الخروج بالمناقشات والمداولات من الحلقة الضيقة لقيادات الكتل المتنفذة الى فضاء اوسع. فمثل هذه **"الورقة"** تحتاج الى **تفكيك** لمعرفة مضامينها والنوايا الحقيقية لمعديها وما يقف ورائها من اهداف.

ومن خلال ما تناثر من تصريحات في حينه حول "ورقة الاصلاح" العتيدة، يمكن القول ان "الاصلاح" الذي كانت تروج له القوى المتنفذة (ولا يزال وسيستمر على ما يبدو ما دام النظام المحاصصي مهيمنا!) هو عبارة عن **تكتيك يندرج في اطار استراتيجيات هذه القوى للبقاء لأطول فترة ممكنة معاندة رياح التغيير المطلوبة بعد ان عجزت عن ايجاد حلول ومخارج معقولة للازمة البنيوية، بل أدت كل ممارستها الى إعادة انتاج هذه الأزمة** والعجز عن التعاطي مع التغيرات العاصفة التي شهدتها البيئة الاقليمية والدولية خلال الاشهر الاخيرة.

قد يتيح هذا النوع من الاستراتيجيات **احتواء** الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، **والتكييف** مع الضغوط الداخلية والخارجية من أجل التغيير الى حين. كما أن ما **يميز** هذه "الاصلاحات" هي أنها من صنع بعض القوى المتنفذة بدلا من أن تكون محصلة لنقاش وطني واسع بين كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من دون اقصاء أو تهميش.

والمشكلة المثيرة للإنتباه هنا هي ان ما روج ويروج له من "اصلاحات" **تنطلق مسبقا** من فرضية اقتصاد السوق ومن "مسلمة" ان **الليبرالية الاقتصادية تؤدي الى ليبرالية سياسية**. في حين ان التجربة في العديد من البلدان اثبتت عدم صحة هذه "المسلمة"، حيث لم يؤد "تحرير" الاقتصاد الى تحرير الحقل السياسي وتكريس الديمقراطية، بل أفضى في حالات كثيرة الى **نكوص سياسي وديمقراطي** وتفاقم التناقضات المجتمعية وانفجارها. والمثالان **التونسي والمصري** يدللان على ذلك حيث كانا يقدمان على أنهما بمثابة نماذج لنجاح "التحرير الاقتصادي" - بحسب وصفة صندوق النقد الدولي وكان يتباهى بهما بمنسبة او بدونها. إضافة الى ذلك فان "التحرير الاقتصادي" لم يؤدِ هو الآخر الى بناء اقتصاد سوق على وفق النموذج المطبق في البلدان الراسمالية المتطورة، بل ترتب عليه استفادة شرائح ضيقة من "شبكات المصالح" من المرتبطين بالنظام الحاكم، حيث استولت هذه المجموعات من **"رأسمالية المحاسيب"** على الجزء الاعظم من الثروة الوطنية ونهبها بمختلف الاشكال. كما لم تتمكن العديد من الدول من التخلص من اقتصاد الريع وبناء اقتصاد منتج. بمعنى آخر، ان **التحرير السياسي والاقتصادي لا معنى له إن لم يسبقه تغيير في القواعد التي تحكم العملية السياسية.**

بعبارة أدق واكثر وضوحا، ان ما ترشح من معلومات عن "الاصلاح" المزعوم يتيح القول أنه لا يرتقي الى تطلعات العراقيين على اعتبار ان الأمر لا يتعلق بالإصلاح بحد ذاته، بل بمضمونه ومدى قدرته على تغيير الاضاع، وان هذا التغيير يجب ان يكون شاملا وتشارك فيه كل القوى المعنية، من دون أي اقصاء او تهميش.

ولهذا فانه عند **تدشين** النقاش حول "الإصلاحات الاقتصادية المنشودة"، المناسبة لظروفنا الملموسة، من الضروري **التأكيد** هنا على القضايا التالية:

- **الإصلاح المنشود يجب ان يكون جزء من رؤية Vision إستراتيجية** ينبغي أن تحدد أهدافها بوضوح وبعيدا عن أية رطانة.

- **الدولة في هذه المرحلة ينبغي ان تلعب دورا متوازنا ومتكاملا مع السوق** لا طرفا ثانويا ومهمشا، كما يريد ذلك صقور الليبرالية الجديدة.

- **القطاع الخاص المحلي في العراق وبسبب أوضاعه المعروفة يحتاج، ولوقت طويل، الى الدولة ودعمها**، ومن الخطأ – في ظروفنا الراهنة - طرح الأمور من منطلق أولوية قطاع على حساب آخر بل من خلال الوحدة الجدلية والتأثير المتبادل والاستفادة من كل القطاعات: الحكومي، الخاص، التعاوني، المختلط.. الخ.

- **الانتقال من الطابع الريعي والأحادي الجانب للاقتصاد العراقي الى تنويعه وتحريره من الاعتماد المفرط على عوائد النفط**. وهذا يتطلب التطبيق الفعال لسياسة نفطية متسقة موجهة بإستراتيجية اقتصادية ورؤية مستقبلية بعيدة المدى وواضحة الأهداف ومتناسقة داخليا.

عدا ذلك يصبح الحديث عن "الاصلاحات" مجرد رطانة سياسوية، وكسبا للوقت..أي جعجعة بلا طحين.

****

بعد الملاحظات العامة اعلاه لا بد من التوقف عند مشروع **"قانون الاصلاح الاقتصادي الاتحادي"** الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته الخامسة والثلاثين المنعقدة بتاريخ **2013/9/13** المدقق من قبل مجلس شورى الدولة وأحاله إلى مجلس النواب لمناقشته وتشريعه (رفضه الأخير في قراءة أولى في اوائل نوفمبر من نفس العام)- وللاختصار سنشير اليه لاحقا **"القانون"**- عبر قراءة متانية وتفكيكية لمفرداته بما يتيح لنا كشف "المستور" وتحديد فحوى الخطاب المثبت في النص "القانون" الذي أرادت القوى المسيطرة الترويج له.

يقول الفيلسوف **جاك دريدا**: النص سرداب مظلم يفتح على منافذ من ناحية وهو غامض ومعتم من ناحية أخرى. لذا لابد من تفكيك النص وهو هنا "القانون"، لنخرجه عن "صمته" ونقوض أمنه المعرفي وسلطته، أي محاولة دفعه الى قول مالم "يتعود" قوله. هنا تنطرح علينا اشكالية أخرى تتعلق بالقراءة ونوعيتها، وهل هي قراءة "بريئة" تعتمد "لجم" تناقضات النص؟ أم انها قراءة تسعى لتفجير "الاختلاف" الكامن في صلب النص وابراز مستوياته المتعددة.

ركائز "قانون الاصلاح الاقتصادي الاتحادي"

عند قراءة " القانون، بعيدا عن التفاصيل التي تتضمن "معرفة عامة"، يمكن القول أنه – أي القانون - **يرتكز** على عدة أعمدة أو ركائز تشكل " الاسمنت المسلح "له. وسنتناول هنا هذه الركائز بالتفصيل.

الركيزة الاولى: الخيار الناظم للاصلاح حسب "القانون" هو: اقتصاد السوق من خلال "بناء اقتصاد مترابط ومتين يستند على مبادئ السوق".

النقطة المحورية في **"القانون"** هي المادة (1) – أولا والتي تنظر الى الاصلاح بكونه عبارة عن "إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحديثة ومتطلبات التحول لاقتصاد السوق، وضمان توسيع قاعدة الإنتاج من خلال اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة العادلة".

وتتفرع عن هذه الفرضية المنطلقية كل القضايا الواردة في **"القانون"**. ومن هنا أهمية تدشين نقاش يدخل في جوهر القضايا بما يساعد في تفكيك "القانون" وكشف مضامينه العامة وأيضا المستور منه لأن صائغيه يحاولون المراوغة عبر الجمع ما بين المتناقضات. وهذا يتطلب رفع مستوى النقاش بالعودة الى الجذور بحيث يكون نقاشا مفاهيميا وليس تسطيحا للامور أو المعالجة التبسيطية لقضية جوهرية.

عند استخدام مقولة **"اقتصاد السوق"** في النقاشات الدائرة يضيع المفهوم بين الحق والباطل كما يقال، وتمتزج الايديولوجيا بالمفهوم العلمي. ومن هنا فلابد من **التأكيد** في بداية هذه الفقرة على ضرورة **التمييز** بين مقولة **"السوق بشكل عام"** و **"السوق الرأسمالية"** التي **تفترض** تبادلاً قائماً على الإنتاج السلعي الرأسمالي. فالسوق هو **ميدان** التداول السلعي، وهو مقولة **ترتبط** بالعلاقات السلعية بشكل عام وبظهور ونمو الإنتاج السلعي الذي بلغ أبعاده الواسعة عند **تفسخ** الإقتصاد الطبيعي في المدينة والريف **وظهور**

التقسيم الإجتماعي للعمل، **وتعمق** هذا التقسيم وتطورت أشكاله المختلفة. إن **الانتاج السلعي**، أي الإنتاج الذي يكون **هدفه** المباشر المبادلة، هو **سيرورة طويلة المدى** يمتد تاريخها لقرون عديدة، سابقة للرأسمالية. ومن هنا **لايجوز المطابقة** بين السوق والرأسمالية، لأن الرأسمالية ليست الإنتاج السلعي بشكل عام، بل هي مرحلة تاريخية محددة من تطور الإنتاج السلعي هذا. ولهذا ليس صحيحاً، من الناحية المنهجية، المطابقة بين السوق والرأسمالية، ذلك لأن السوق وكثافة المبادلات السلعية يمكن الإستدلال عليها في فترات سابقة على الرأسمالية بعشرات القرون [61] .

إن **تطور** التقسيم الإجتماعي للعمل وتعمقه، **والتخصص** الإنتاجي الواسع، **وتطور** العلاقات السلعية – النقدية والروابط الإقتصادية بين مختلف مناطق البلد الواحد، كلها عوامل **أدت** الى **تبلور** السوق الوطنية الواحدة كإمتداد وتبلور ونفي للأسواق المحلية المبعثرة. وينطبق هذا التحليل المكثف مع ظهور السوق الرأسمالية.

لقد **نشأت** السوق الداخلية الرأسمالية بفعل **نشوء وتطور** الرأسمالية، كتشكيل إجتماعي تاريخي قائم على **أنقاض** الإقطاعية وساعدته السيرورات المرافقة للتطور، مثل **تعمق** التقسيم الإجتماعي **والتخصص** والإنهيار المتواصل للإقتصاد الطبيعي، **وفصل** المنتجين عن وسائل الإنتاج **والبلترة** المتعاضمة وسيرورات التراكم البدائي الراسمالي...الخ، الى أن **تتخذ** هذه السوق سماتها المميزة له. وفي **القرن السادس عشر** ولدت **"السوق الرأسمالية العالمية"** التي هي **مجموعة** الأسواق الوطنية لبلدان العالم الرأسمالي وبرجوازيته الصاعد حينذاك، حيث **وحّدتها** التجارة الخارجية المتنامية بإستمرار، وأسهمت في توطيدها فيما بعد **قوة** البوارج البحرية ونارها التي لاترحم. لقد **اكتملت** معالم هذه السوق بصيغتها "المثلى" وأصبحت **تتطور** في **القرن التاسع عشر**، عشية **تطور** نمط الإنتاج الرأسمالي **وإخضاعه** الأنماط الأخرى لمنطقه، **وتحوله** الى **اسلوب سائد** وذي بُعد مركب: محلي وعالمي في الوقت نفسه. وعقب **تطور** الصناعة الآلية الضخمة في عدد من البلدان الأوربية والولايات المتحدة، ومع **إنتقال** التشكيل الإجتماعي الرأسمالي الى مرحلة أعلى، **الاحتكار**، نشأت **السوق الرأسمالية العالمية** الشاملة الموحدة التي حكمت وتحكم في منطقها وقوانينها الصارمة، وخصوصاً قانون القيمة، مختلف بقاع العالم مخضِعة إياها لمنطقها الصارم الذي لا يرحم.

لابد إذن من **مواجهة** إشكالية السوق الرأسمالية مواجهة مباشرة داخل **دائرة** الإشكاليات التاريخية والسياسية المعاصرة، المرتبطة بالتشكيل الرأسمالي ذاته، وليس خارجه.

ومن هنا ثمة ضرورة لطرح **أسئلة** تساهم في وضع هذا المفهوم (**السوق**) أمام محك النقد والمساءلة مما يتيح **زحزحة وفرز** العناصر المكونة له، وبالتالي **الإنتقال** بالمفهوم وموضعه من مستوى المراوغة الى مستوى الفهم والجدل. إن تناولاً كهذا يفتح المجال من جديد لوضع هذه القضية موضع المساءلة والتفكير بها بهدوء، بعيدا عن صخب الإيديولوجيا النيوليبرالية، وحتى لا يستمر المرء في ترديد الشعارات أو يستعير إستعارة رديئة للمفاهيم أو المقولات دون إعمال العقل، وبالتالي نستطيع أن **نكشف** المغازي الأساسية للمزدوجة الشائعة سوق/ديمقراطية.

يتعين الآن **الإنتقال** الى معالجة أكثر ملموسية للإشكاليات المرتبطة بـ "اقتصاد السوق" بحسب الوصفة "النيوليبرالية"، أي اقتصاد مدار ذاتياً، ودون أي تدخل من قبل الدولة. وقد اشرنا في مكان آخر من الدراسة أن "اقتصاد السوق" بطبعته النيوليبرالية ليس له أي رصيد في الواقع، بل هو مجرد **بنية نظرية** خالصة!. واشرنا ايضا الى أنه لا يوجد تصور محدد وموحد لمفهوم " **إقتصاد السوق**" بصيغته الرأسمالية، حيث **تشير** التجربة التاريخية الى أن هذا الإقتصاد يظهر بتجليات متنوعة [62].

---

[61] يمكن الحصول على معرفة أكثر تفصيلاً حول إشكالية السوق وتطوره التاريخ بالإطلاع على أي كتاب جاد من كتب الإقتصاد السياسي أو تاريخ الفكر الإقتصادي.

[62] Ch.Jonson, " *MITI and the Japanes Miracle. The Growth of Industrial Policy 1925- 1975"*,Op, cit, P.18

الركيزة الثانية: الخصخصة دون قيد أو شرط ! إقصاء الدولة وتحويلها الى مجرد خفير!

خطاب الخصخصة ليس جديدا فقد اصبح مرافقا لنا يوميا، بمناسبة أو دونها. غير أن الجديد هو أن هذا **الخطاب** وما يرتبط به من **سياسات** ومنظّرين قد بلغ درجةً من " الفصاحة " بحيث بات طرح مسألة **إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفق وصفة صندوق النقد الدولي الشائعة** في صلب أجندته.

والاهم من هذا ان **الدعوات لتطبيق الخصخصة** تقدم **مغلّفة** بتبريرات وحجج كثيرة، في مقدمتها ان الاقتصاد العراقي **يعاني** من ازمة عميقة، وانه **لا يمكن تجاوز** هذه الازمة الا من خلال القيام بـ "اصلاح اقتصادي جذري" ، هذا طبعا من دون الاشارة الى مضمون هذا "الاصلاح" الذي يراد تطبيقه، وانه لا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال **اعتماد** خيار الخصخصة. ولا يكتفي منظرو "الاصلاح" بهذه الحجج بل **يتكأون** على **حجة اخرى** هي ان **تجارب** القطاع العام ودور الدولة الاقتصادي قد انتهى على صعيد عالمي، وان التاريخ الحالي هو **تاريخ** الاصلاحات الكبرى، وضرورة **الاستفادة** من تجارب الآخرين ! لكن عندما **يتساءل** المرء عن التجارب يأتيه الجواب جاهزا ومعلباً: **تحقيق الاصلاح يتم من خلال التجارب " الناجحة " وهذه التجارب معروف صاحبها ومنفذها وهو صندوق النقد الدولي،** فهذه الوصفة هي الاكثر سحراً ورواجا في ظل هيمنة القطب الأوحد.

واذا تم تطبيق هذه الوصفة، في ظل الازمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، فإن **اندماجه** بالاقتصاد العالمي، وهو اقتصاد راسمالي دما ولحما، سيكون **غير متكافي** من حيث الآثار التي ينتجها. **وأول** تلك الاثار تتمثل **بانكشاف** الاقتصاد العراقي على المنافسة العالمية الكاسحة، مما يؤدي (وقد تحقق بعضها ان لم نقل كلها بالفعل) الى **ثلاث نتائج** خطيرة:

- **تهميش القطاع الصناعي واساسا التحويلي منه،** حيث **ستتضاءل** قدرة الصناعات المحلية (وهي الضعيفة أصلا) على **منافسة** المنتجات القادمة من الخارج، وبالتالي الى **انهيار** العديد من الصناعات بل والفروع الصناعية (وهذا ما واقع فعلا)، وبالتالي تدمير أية امكانية حقيقية لتبلور برجوازية محلية عراقية، وخصوصا البرجوازية الصناعية منها. وهكذا فان " إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي" – كما جاء في المادة (1) من "**القانون**"، و "تشجيع تنمية القطاع الخاص" كما جاء في المادة (4) تصبح مجرد فرضيات مقطوعة الجذور وتنتمي الى واقع آخر.

- **تدمير القطاع الزراعي،** نتيجة رفع الدعم الحكومي، بسبب شروط هذه الوصفة، مما يؤدي الى **عدم قدرة** المنتجات الزراعية على منافسة مثيلاتها من المنتجات الاجنبية المماثلة التي ستغزو الاسواق المحلية. **وسيؤدي** هذا الى حدوث **استقطاب وتمايزات** داخل المجموعات الفلاحية **تقود** الى **تهميش/تدمير** البعض منها **وتعاظم** ثراء الاخرى. ومن بين السيناريوهات المتوقعة يمكن افتراض عودة الاقطاع الى هذا القطاع تحت ذرائع مختلفة من بينها "**استعادة الملكية التي اغتصبتها الحكومة من خلال تطبيقها قانون الاصلاح الزراعي** "!!!.

- **تعميق الاختلال في الميزان التجاري** من خلال مقص التجارة الخارجية، حيث التبادل سيكون لا متكافئا **نتيجة** اختلاف الانتاجية في كلتا المجموعتين واشتغال **قانون القيمة العالمي** (الرأسمالي طبعا) لصالح الطرف الاقوى، وهو هنا الاقتصادات الرأسمالية المتطورة والمعولمة. وعلى هامش هذا الاختلال **ستنشأ** "الظروف المثلى" لتبلور **برجوازية كومبرادورية** وتطور الموجود منها لتشكل حلفا قويا مع البرجوازية الطفيلية الصاعدة بسرعة الصارخ في المشهد العراقي، وخلق الشروط والاسس لصعود حلف يتبلور بوضوح هو **حلف البرجوازية البيروقراطية-الطفيلية-الكومبرادورية** وما سينتجه ذلك من آثار على مسار التحولات الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية الراهنة واللاحقة.

بعد هذه الملاحظات التمهيدية الضرورية لا بد من العودة مجددا الى "**القانون**" وقرائته قراءة تفكيكية وليس مسطحة. يمكننا القول ان هناك **فكرتان مترابطتان** في ثناياها "القانون" حتى وان افترقتا فإنهما يظهران كالتوأم السيامي!

- في العديد من صفحات "القانون" اشارات الى "إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقاً .... لمتطلبات التحول لاقتصاد السوق، وضمان توسيع قاعدة الإنتاج من خلال اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة العادلة" (المادة 1 من القانون). كذلك: "الانتقال من الإدارة المركزية للاقتصاد الى الإدارة اللامركزية" (الفقرة خامسا من المادة 2)، أو: تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي (الفقرة ثالثا من المادة 4)، او: " تسهيل خصخصة الشركات العامة" (الفقرة سادسا من المادة 4).
- إن الصيغة أعلاه، وحتى تشق طريقها الى التطبيق، فإنها **تفترض** إعادة النظر في طبيعة الدولة العراقية بتحويلها **من دولة مالكة الى دولة حارسة** أي تغيير دورها وحصره في إطار تنظيمي صرف باعتبارها هنا بمثابة "شرطي" يقوم بحماية هذا النمط الجديد من التطور الذي تراهن عليه الرؤية الجديدة ممثلة بـ " قانون الاصلاح الاقتصادي الاتحادي".

ومن خلال الاقتباسات أعلاه يبدو المعنى واضحا هنا: **إقصاء الدولة والرهان على القطاع الخاص**. والخيار هنا ليس فنيا كما اعتاد " منظرو الاصلاح" الترويج له طيلة السنوات الماضية (ولا يزالون ينافحون)، بل نحن أمام مقاربة إيديولوجية. وثمة فرق واضح بين **تقديس السوق واقتصادها وآلياتها، وبين الدعوة الى اقتصاد مفتوح ومندمج في الاقتصاد العالمي على اسس المساواة**.

وفي لحظة التطور الملموسة التي تمر بها بلادنا فإن تفعيل النمو وتعظيمه ورفع معدلاته لا بد أن يحكم خيارات التغيير وأهدافه ومجمل الإصلاح والتحديث الاقتصادي ولاسيما التكنولوجي والصناعي والزراعي و "ضمان تنمية اقتصادية شاملة ورفع مستوى المعيشة لإفراد المجتمع وزيادة فرص العمل" التي يؤكد عليه "القانون". لكن النمو الفعال المستدام، في مثل الظروف التي يمر بها العراق، لا يمكن تحقيقه بتقزيم دور الدولة الاقتصادي والاستثماري خصوصا وإنما يتحقق هذا النمو بتعظيم هذا الدور نوعيا وكميا وليس كميا فقط. **والمثير للانتباه ان "القانون" لا يضم بين ثناياه أية اشارة الى القطاع الصناعي التحويلي وكأن الاصلاح غير معني بذلك**. وهنا يمكن **كشف التناقض البنيوي** الناظم بين **اهداف** الاصلاح **وآليات** تحقيقه، أي **ما هي القطاعات التي يراهن عليها صائغو هذه الطبعة من "الاصلاح"؟**. وطبيعي ان هذا الوضع ناجم عن انعدام وجود استراتيجية اقتصادية – اجتماعية تعرف أولوياتها واهدافها الرئيسية بوضوح.. فمثل هذه الاستراتيجية لم تتبلور بعد لحد الآن وربما لن تتبلور خلال الفترة القريبة المقبلة. ومن يقرأ استراتيجية التنمية الاخيرة سيلاحظ ذلك بالتاكيد.

نحتاج إذن في اللحظة الراهنة من تطور الاقتصاد العراقي الى **مقاربة عقلانية، واقعية** تنطلق من معالجة المشكلات الفعلية. **الفكرة المحورية البديلة إذن هي الجمع بين دور السوق ودور الدولة** في مواجهة العديد من المقاربات الإيديولوجية الأحادية الجانب، التي تقدس أما دور السوق بالمطلق أو دور الدولة بالمطلق. وكما أكدنا سابقا فقد بيّنت التجربة التنموية العالمية انه لا يمكن لآليات السوق لوحدها ان تحقق كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية وخصوصا في بلدان تعيش في مراحل النمو وإعادة البناء، مثلما هو الرهان على دور وحيد للدولة في هذه العملية.

في اللحظة الراهنة تواجهنا جملة مشاكل واختلالات، ووجود بطالة مرتفعة، والجانب الأمني وتقيداته المعروفة ولذا يمكن القول انه لا يمكن تحقيق إعادة الاعمار ولا إطلاق تنمية مستدامة ولا اطلاق عملية ديمقراطية من دون دور نشيط للدولة وتحفيز القطاعات الأخرى: الحكومي والخاص والمختلط والتعاوني.... الخ.

وثمة ملاحظة مهمة هنا لا بد من ذكرها ونعني بها **التعددية الاقتصادية** وكيف يتوجب النظر إليها. لاشك ان وجود قطاعات اقتصادية مختلفة، والإقرار بها والتعامل معها، هو **انعكاس** لواقع طبقي واجتماعي موضوعي في بلادنا والذي سيستمر لفترة طويلة، ولتطلع هذه القوى الى شغل مكانها في

الاقتصاد الوطني وفي عملية التنمية ثم انعكاس هذا الدور في المشاركة السياسية وتحمل أعباء المرحلة وتحدياتها. وإضافة لذلك فان لتبني مفهوم التعددية الاقتصادية **آثارا** إستراتيجية تتجاوز الحقل الاقتصادي لتمتد الى الحقل السياسي ممثلا بالتحالفات السياسية المطلوبة وأهمية ترصينها على أساس مصالح ملموسة، في إطار التحالفات الطبقية والسياسية الواسعة التي تشكل الكتلة التاريخية في الظروف الراهنة حيث اندماج غير مسبوق بين المهام الوطنية/الديمقراطية والاجتماعية/الاقتصادية. ومن هنا فإن النضال في سبيل انجاز هذه المهمات، بالمعنى التاريخي، يمثل مهمة راهنة تستقطب أوسع الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية من برجوازية تقليدية/انتاجية وبرجوازية صغيرة مدينيه وعمال وفلاحين وكادحين من شغيلة اليد والفكر..الخ. ولهذه الأسباب، وغيرها الكثير، فان طرح موضوع التعددية الاقتصادية ينبغي فهمه ليس باعتباره ينطلق من مناورات تكتيكية قصيرة النظر بل من اعتبارات إستراتيجية ذات طابع موضوعي تحتمها ضرورات المرحلة التاريخية الانتقالية التي تمر بها البلاد.

نعود الى **"القانون"** ذاته مجددا، فقد يلاحظ القارئ انه يتحدث – أي القانون- عن العلاقة بين هذه القطاعات ولكنه في الواقع **ينطلق** من مقاربة ايديولوجية للأمور **منحازة مسبقا** للقطاع الخاص ومسكونة بإمكانية ان يلعب هذا القطاع الدور القيادي للاصلاح في المرحلة الانتقالية. غير ان الواقع الفعلي للقطاع الخاص ولأسباب عديدة لا يستطيع انجاز هذه المهمة اليوم.

أما بشأن "الإصلاح المنشود" فهو مشروط بمناخه، لذا ليس صحيحا الحديث بالعموميات كما جاء في **"القانون"**. فمنذ سقوط النظام الدكتاتوري و "الإصلاح" جرى حسب وصفة صندوق النقد الدولي: " التكييف الهيكلي والخصخصة دون قيد أو شرط" ومشيئة خبرائه حيث جرى التركيز على جملة **مهام كبرى** يمكن حصرها في:

- إزالة الاختلالات في ميزانية الدولة والميزان التجاري.
- المطالبة بتحرير التجارة.
- إجراء تغييرات هيكلية (خصخصة وإصلاح المؤسسات العمومية).

هذه الوصفة لم تنظر وللأسف الى ظروف العراق الخاصة بحيث لا يجوز ان يكون الإصلاح **هدفا** بحد ذاته بل جزء من إستراتيجية تنمية شاملة.

التجربة التي راهنت وصفة الصندوق عليها وطبقت في العديد من البلدان وأدت في بعضها الى انفجار اجتماعي (مثل ما حدث في مصر وتونس في أوائل 2011 أو ما اطلق عليه "الربيع العربي")، تتيح **الاستنتاج بأنها قادت الى جملة من النتائج من بينها**:

1. **تهميش دور القطاع الخاص المحلي** فليس لديه ما يقوم به في ظل إطلاق العنان للمنافسة دون تحضير الممهدات الضرورية لها مما أدى الى تدمير الصناعة والزراعية الوطنية. ومن حق المرء ان يتساءل: **كيف يطرح "القانون" مطلب ان يلعب القطاع الخاص الدور القيادي في مثل هذه الظروف؟** ربما ثمة **استنتاج واحد** ووحيد هو رهان "القانون" على القطاع الخاص الأجنبي أو على دور ما للبرجوازية الكومبرادورية. وهنا لا يستقيم الحديث مع ما طرحه "القانون" من مسعى لبناء " ***اقتصاد مترابط ومتين*** ".

2. **اتساع شقة التباين بين القوى الاجتماعية المختلفة** في النصيب النسبي من الثروة والدخل، وهذا يؤدي الى بروز الظاهرة التي يمكن ان نطلق عليها (الاستقطاب الاجتماعي) بمعنى التحديد الجامد والصارم نسبيا للمواقع الاجتماعية على سلم الثروة والدخل لمختلف الفئات الاجتماعية، وبالتالي تصادم أقدارها ومصائرها بفعل السعي المتضارب الى اكتساب طريقة محددة للممارسة الحياتية.

وبالعودة الى "**القانون**" مجددا يلاحظ إنه يعرف "الاصلاح الاقتصادي" في المادة (1)- أولا بأنه " إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحديثة ومتطلبات التحول لاقتصاد السوق، وضمان توسيع قاعدة الإنتاج من خلال اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة العادلة".

وبتفكيك التعريف اعلاه الى مكوناته يلاحظ ان ثمة إذن **أربعة** اسس/مفاهيم يستند اليها الاصلاح المنشود:

- اقتصاد السوق؛
- آليات السوق؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية؛
- ضمان المنافسة العادلة.

بهذا المعنى فان الاصلاح المطلوب، وفقا لهذه الصيغة، مسكون بالآليات المعروفة (اقتصاد السوق، آليات سوق، تحرير التجارة، المنافسة).

بمعنى آخر ان "القانون" هنا يركز على **الجوانب الفنية** للقضية مهملا بعدها المجتمعي ومضمونها. في حين أن الاصلاح الاقتصادي كما معروف ليس عملية فنية صرفة بل هو عملية مركبة متعددة الأبعاد ويفترض ان تشمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية و الفئات والشرائح الاجتماعية بحيث يتأثر الجميع من خطوات الإصلاح. وإذا لم تكن الآليات مدروسة ومتكاملة عندها ستصيب النتائج البعض على حساب البعض الآخر.

فالإصلاح الاقتصادي بهذا المعنى **عملية مركبة ونجاحها يحتاج لإرادة سياسية** وتوافق الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المعنية بالإصلاح والتي تتحقق مصالحها في نهاية المطاف من خلاله.

ومن هنا تضارب الآراء وتعارضها وتقاطعها أحيانا تجاه الإصلاح المنشود. وبهذا المعنى لا توجد وصفة جاهزة للإصلاح تصلح للتطبيق، بل أن كل تجربة هي بنت شروطها وظروفها المحلية وتتأثر تلك "الوصفة" بتناسبات القوى السائدة في الفترة التي تطبق فيها تلك الاصلاحات.

الركيزة الثالثة: مضمون "اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي" .. تنمية واستقلال أم إعادة انتاج التبعية وتأبيد الهيكل الراهن- الحدود والإمكانيات والمآل

كما معروف فإن خاصية الاقتصاد العراقي الراهن هو كونه اقتصاد متخلف وريعي وأحادي الجانب. ومن هنا فان إعادة هيكلته تفترض **التخلص** من البنية الاحادية وبناء اقتصاد متنوع بالتركيز على قطاعات الانتاج المادي الأخرى وفي مقدمتها قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة. ولكن لو دفعنا الصيغة الموجودة في الفقرة أولا من المادة (1) من " **القانون**" - والتي اشرنا لها قبل قليل - لوجدنا أنها تشير الى التالي:

(إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحديثة ومتطلبات التحول لاقتصاد السوق، وضمان توسيع قاعدة الإنتاج من خلال اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة العادلة).

ان تفكيك النص أعلاه الى مكوناته يتيح فرز **اربعة "اقانيم"** هي بمثابة الأسس التي ترتكز عليها عملية "اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي" وفقا لرؤية مهندسي "الاصلاح الاقتصادي الاتحادي" المقترح.

1. **الاول**، هو ان إعادة الهيكلة تتم وفقا لمتطلبات التحول لاقتصاد السوق.
2. **الثاني**، هو ان السوق موضوع الحديث ليست "سوقا " بالمعنى العام بل ملموسا وهي السوق الرأسمالية.

3. **الثالث**، هو انه وبما ان السوق رأسمالية الطابع، وان هذه الأخيرة عالمية البعد، فان "السوق العراقية" لن تكون سوى جزء من السوق الرأسمالية العالمية.
4. **الرابع**، ان هذه السوق، سواء اكانت عالمية البعد او محلية، فإنها تشتغل وفقا لمبدا "الحرية الاقتصادية". ومن اركان هذا المبدأ تحرير التجارة واعتماد المنافسة. هذا مع العلم ان "**القانون**" يشير هنا الى مفهوم "المنافسة العادلة"، وهذا يعبر - و للأسف - عن عدم فهم طبيعة المنافسة السائدة اليوم، على صعيد الاقتصاد الرأسمالي سواء ببعده المحلي ام ببعده العالمي، والتي ابسط ما يقال عنها بانها منافسة غير عادلة بسبب التفاوت المعروف في مستوى تطور اقتصاد بلدان "المركز" و "بلدان الاطراف" ضمن النسق الراسمالي العالمي.

مقاربة ريكاردوية لـ "الاصلاح"

إن "إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ... من خلال اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة" تعني ان صائغي "**القانون**" يستندون هنا (دون ان يصرحوا بذلك علنا) الى فكرة **الاستفادة** من "**الميزات النسبية**" وهي أطروحة تعود أصولها إلى الاقتصادي الانكليزي **دافيد ريكاردو (1772-1832)** أحد أقطاب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وقد انتقدنا هذه المقاربة في مكان آخر من الدراسة ولا نجد ضرورة لتكرار ذلك هنا. ولكن بالمقابل نطرح فقط السؤال التالي:
هل يمكن اعتماد نظرية التكاليف النسبية كمعيار للتخصص والتبادل الدولي في الظروف المعاصرة، حيث السمة الأساسية هي التفاوت في مستويات التطور على الصعيد العالمي ؟.

إن **مجمل** التحليل الريكاردي لا يسمح بالإجابة على هذا السؤال، برغم الأهمية الحاسمة، على الصعيدين النظري والتطبيقي، لتلك الإجابة. ولهذا فان ما يطرحه "القانون" بشأن الاستفادة من "تحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة العادلة" في ظل التفاوتات الاقتصادية على الصعيد العالمي سيؤدي، في الواقع، الى **إبقاء** الاقتصاد العراقي على بنيته الراهنة بكونه اقتصادا ريعيا لأنه يتمتع بـ "ميزة نسبية" في مجال إنتاج الخامات والوقود (النفط)! وهذا يتعارض مع منطلق "الاصلاح الاقتصادي الاتحادي" الذي يؤكد على "إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي" حيث الهيكل الراهن متخلف وأحادي الجانب.
ومن جانب آخر فان **افتراض** "المنافسة العادلة" لا يستقيم مع واقع عصرنا الراهن حيث التأثير الكبير للاحتكارات المتعدية الجنسية على التقسيم الدولي الرأسمالي المعاصر للعمل.

وعند دفع جملة الافكار الواردة اعلاه الى نهايتها المنطقية **فانه يمكن الاستنتاج بأن " اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي" تراهن على العوامل الخارجية** وليس على العوامل المحلية أو على جدل العلاقة بين المجموعتين من العوامل.

مقاربة مالية وليس انتاجية .. (بريمر يعود مجددا ولكن بطبعة جديدة !

تشير المادة 4، الفقرة ثالثا من "**القانون**" الى التالي: " تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمبادئ والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون وضمان الانسجام بين غايات واهداف استراتيجية الموازنـــــــة العامة الاتحادية".
وإذا ربطنا هذه الفقرة بما جاء في المادة (1) من "**القانون**" والتي تشير الى "إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحديثة ومتطلبات التحول لاقتصاد السوق، وضمان توسيع قاعدة الإنتاج من خلال اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة العادلة"، فإنه يمكن الاستنتاج ان مدخل "الاصلاح" المطلوب هو مدخل مركب:
- اعتماد آليات السوق.
- الرهان على التجارة.

بهذا المعنى فان المدخل هو **الرهان على الجانب المالي** اولا وليس على **الجانب الانتاجي**.

طبعا هذا المدخل ليس اصيلا بل هو امتداد لعملية بدأت منذ اواسط 2003 عندما اصدر الحاكم المدني الامريكي آنذاك (**بول بريمر**) مشروعه الاقتصادي. فمنذ ذلك الحين ظل الهاجس الرئيسي لصناع القرار الاقتصادي والسياسي خلال "المرحلة الانتقالية" هو التحول نحو اقتصاد السوق على غرار "النموذج" الذي جرى تطبيقه في بلدان اوربا الشرقية رغم اختلاف الظروف، حيث يسود عندنا اقتصاد انتقالي، ريعي/خدماتي متخلف وأحادي البنية.

ويمكن الاتفاق مع اطروحة القائلة بأن الاقتصاد الانتقالي في العراق الذي بدأ بالتبلور بعد العام 2003 "لم يوفر ... من اسس الاقتصاد الانتقالي الكلي الى اقتصاد السوق إلا مسببات الصراع المتمثلة بالتحرر المالي الواسع وخلق سوق مالية توازي تحرر منفلت في التجارة الخارجية" [63]. ومن المفيد الاشارة الى ان "تحرير" النشاط المالي وتطور سوق المال تم بمعزل عن التطور الاقتصادي العام، رافقه في الوقت نفسه اغتراب النشاط الحقيقي في اسواق الإنتاج الأخرى التي تعيش حالة من الركود والبطالة وخالية من مقومات الاقتصاد الانتقالي وسياساته.

وعلى هذا الأساس، لم تولَد بلادنا اقتصاداً انتقالياً واضحاً في وقت غابت فيه انماطا من الشراكة بين السوق والدولة كي تعمل وفق أسس السوق سواء في الاستثمار أم الإنتاج والتنمية في مرافق البلاد الانتاجية كافة.

وكانت النتيجة واضحة وتفقأ العين: لم ينتج الانتقال الى اقتصاد السوق إلا رأسمالية مالية (مضارباتية) تتعامل في اغتراب مالي واسع امام السوق الكلي الذي غاب الانتقال عنه كقوة استثمار وإنتاج حقيقي. هكذا بدلا من تكامل الاسواق بمستوياتها المحتلفة ووحدتها الداخلية أصبحت السوق المالية المحلية امتدادا للسوق المالية العالمية وذراعا لترحيل الثروة المالية الناقصة التكوين والضعيفة الارتباط بمفاصل الانتاج في الاقتصاد المحلي الى ثروة مالية كاملة تتكامل مع وتصب في مستودعات المال الدولية وتساهم في تقوية التراكم على الصعيد الراسمالي العالمي مقابل حرمان البلاد من تراكمها الحقيقي وبالتالي تمنع إعادة هيكلة الاقتصاد. وهكذا اصبحت آلية العمل في الاقتصاد الانتقالي المالي للعراق سببا لتفجر الصراعات بين رأسمالية الدولة المالية باعتبارها (**المالك الريعي الكبير**) وبين الرأسمالية المالية الاهلية (**المالك الصغير**) المتطفل على الريع المركزي والساعي للتحكم فيه عبر " آليات ديمقراطية" !! [64].

وبالمقابل لا يقول صائغو "القانون" شيئا عن الكيفية التي تتم فيها إعادة الهيكلة من أجل زيادة الانتاجية وضمان "المنافسة العادلة". ولأن "الشيطان يكمن في التفاصيل"، سنجري "محاولة التفافية" على النص لاستدراجه من اجل الكشف عن ما لا يريد قوله !

ونظرا لان الحديث في "**القانون**" يدور عن نوع من الاقتصاد محدد وملموس هو **اقتصاد السوق الحرة** وهو بلحمه ودمه اقتصادا رأسماليا، وان هذا الأخير هو اقتصاد عالمي البعد يضم في طياته اقتصاديات البلدان الراسمالية المتقدمة واقتصادات البلدان المتخلفة ضمن النسق الراسمالي العالمي، فان ذلك يعني أن إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي "وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق الحر والمنافسة العادلة والمشروعة" ستتم في اطار الآليات الناظمة لهذا النسق، أي من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي الراسمالي المعاصر وفي مرحلة من أبرز معالمها عولمة الحياة الاقتصادية وهيمنة الآليات الرأسمالية على تلك العولمة واخضاعها لمنطقها.

---

[63] د. مظهر محمد صالح، "**إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق... استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي؟**" متاح على الانترنيت على الرابط التالي :http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=48779

[64] عالج د.مظهر محمد صالح هذه القضايا بشكل واسع وعميق. لمزيد من التفاصيل قارن: د.مظهر محمد صالح، **"رأس المال المالي للدولة ورأس المال المالي الأهلي". متاح على الانترنيت على الرابط التالي:**
http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=49096

تجنبا لاي سوء فهم أو التباس، لا بد من تمرين ذهني هنا لتقريب الفكرة.

ففي اطار "إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لزيادة الإنتاجية وضمان المنافسة، وتنويع الموارد الاقتصادية وتحسين الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق الحر والمنافسة العادلة والمشروعة" - كما جاء في "**القانون**" - يمكن افتراض وجود **طريقين** لتحقيق عملية إعادة الهيكلة بشروطها المطروحة أعلاه: أما **التخصص والتعاون الاقليمي** أو **التخصص الدولي**، **هذا اذا افترضنا عدم امكانية انغلاق الاقتصاد**.

لنتابع كل خيار على حدة:

- **التخصص والتعاون الاقليمي ما هي نتيجته؟** لنأخذ مثلا بلدان الجوار، فهذه على العموم اقتصاداتها متماثلة: ريعية أو أحادية الجانب وتحكمها نظم سياسية متباينة، وهنا يطرح السؤال المعروف: كيف يجري **التخصص** وما هي **الصناعات** التي يتخصص بها كل بلد وما هي اشكال التعاون؟ ثمة مئات الأسئلة هنا يمكن طرحها. لذا فان أي حديث عن **تخصص اقليمي** له **معنى افتراضي** ولن يتحقق على المدى القصير والمتوسط طالما بقيت تلك الاقتصادات تتمتع بذات السمات. ويعني ذلك انه في ظل هذه الظروف وبحكم الأمر الواقع سيكون من المبرر التوجه نحو خيار "**الاندماج مع العالم**" عبر مسارات التخصص دولي البعد.

- **التخصص الدولي- الاندماج مع العالم**. هنا تنطرح مشكلة المفاهيم عندما تؤدي وظيفة إيديولوجية، فمهندسو " **القانون** " لا يتحدثون بالملموس عن أي عالم يجري فيه الاندماج، ولكن في الواقع ليس أمامنا سوى عالم واحد: **العالم الرأسمالي المتطور**. إذن سيتعين علينا **الاندماج** مع هذا العالم. ونظرا للتفاوت بين مستويات تطور الاقتصاد العراقي وطبيعة هذا الاقتصاد وبين مستويات تطور العالم الرأسمالي المتطور فان **الاندماج هنا لا يعني سوى خضوع الاقتصاد المتخلف الى منطق الاقتصادات المتطورة** وسينتج عنه **تبادلا لا متكافئا** ونتيجته واضحة: لن تحدث "منافسة عادلة" [65] كما ورد في "القانون" بل سيفضي الامر الى **تعميق التخلف والتبعية الاقتصادية، والابقاء على البنية الاقتصادية الراهنة**.

الركيزة الرابعة: تعدد المرجعيات الفكرية لـ "الاصلاح" .

مبادئ الرؤيا الاصلاحية في "القانون" متناقضة

تشير المادة (2) الى ان هذا "**القانون**"يهدف الى تحقيق جملة من **الاهداف** من بينها:
أولا- إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لزيادة الإنتاجية وضمان المنافسة.
ثانيا- تنويع الموارد الاقتصادية وتحسين الكفاءة في **إدارة الموارد الطبيعية وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق الحر** والمنافسة العادلة والمشروعة.
ثالثا- تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة الاتحادية وعائدات الشركات.
رابعا- تسهيل الدخول في شراكات بين القطاع العام والخاص وضمان المنافسة العادلة بينهما.
خامسا- الانتقال من الإدارة المركزية للاقتصاد الى الإدارة اللامركزية من خلال منح دور اكبر للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في التخطيط الاقتصادي والاستثمار في القطاع العام والشراكة بين

[65] مصطلح "**المنافسة العادلة**" مفهوم ملتبس وغير دقيق وغير علمي أيضا في مثالنا هنا، ويعكس حقيقة ان صائغيه يجهلون (او يتجاهلون) حقا القوانين الناظمة لتطور الاقتصاد العالمي (وهو في جوهره يمثل اقتصادا رأسماليا)، وفي مقدمتها "قانون التطور الاقتصادي المتفاوت"، وبالتالي لا امكانية لـ "منافسة عادلة" بين اقتصادات ذات انتاجيات عمل مخلفة ومتفاوتة تعبيرا عن مستويات تطور اقتصادي متباينة، وإذا حدث التبادل فسيكون تبادلا لا متكافئا.

القطاعين العام والخاص وتحفيز اللامركزية المالية لضمان القـدرة المالية لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية المحلية.
سادسا- ضمان تنمية اقتصادية شاملة ورفع مستوى المعيشة لإفراد المجتمع وزيادة فرص العمل.
سابعا- تهيئة مناخ استثماري لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب من خلال المشاركة الواسعة للقطاعات الخاصة في إدارة وملكية الوحدات الاقتصادية.
ثامنا- تطوير وتوسيع نشاطات أسواق المال ودعم المشاركة الواسعة للجمهور في التعامل بالأسهم والسندات والأوراق المالية المختلفة.
تاسعا- تحقيق **العدالة في توزيع** عوائد النشاطات الاقتصادية.

ومع أهمية هذه المبادئ لكنها **تثير** أيضا جملة من الإشكاليات المنهجية. فهي لا تعبر، في واقع الحال، عن رؤية متماسكة داخليا بسبب أنها **تضم مبادئ متناقضة** تنتمي، الى مدارس فكرية مختلفة. فإذن يمكن القول انه "لا وجود لأب واحد" لهذه الرؤية .... بل لها آباء عدة! فمبدأ "***عدالة التوزيع***" ينتمي الى مرجعية نظرية اقتصادية سياسية متنافرة مع "مبادئ اقتصاد السوق الحرة" التي تعمل وفق القاعدة التي ثبتها **آدم سميت** - أبو الاقتصاد السياسي الكلاسيكي- وقوامها "دعه يعمل دعه يمر!". كما ان " **المشاركة الواسعة للقطاعات الخاصة في إدارة وملكية الوحدات الاقتصادية**" لها مرجعية أخرى معروفة. فاعتماد القطاع الخاص كمنطلق للتنمية وقاعدة لها يعني رهان "القانون" على التطور الرأسمالي ... وهذا التطور يقوم على جملة قوانين ومنطقه معروف: انه محكوم بمنطق الاستقطاب، أي استقطاب الثروة من جهة يقابله استقطاب الفقر من جهة أخرى. العلاقات التي تسود هنا هي علاقات تقوم على أساس الرابطة أو الصلة التي تحكم العمل برأس المال وهي **علاقة استغلالية غير متكافئة** سواء على مستوى الإنتاج أم على مستوى التوزيع. ولذا فان هذا المبدأ على تناقض واضح مع مبدأ "**عدالة التوزيع**" الذي وضعه "القانون" في مقدمة المبادئ، في حين هي تروج لخيار آخر: رأسمالي بلحمه ودمه. إذا ما عرفنا ان الرؤية المثبتة في "القانون" تعلن هويتها منذ البداية: الرهان على اقتصاد السوق، وهذا الأخير غير معني أصلا بفكرة العدالة في توزيع الناتج المحلي بين العراقيين، فان "تحقيق العدالة في توزيع عوائد النشاطات الاقتصادية" الوارد في "القانون" يصبح لا معنى له أو مجرد تمويه ايديولوجي لإخفاء المضمون الفعلي لـ "قانون الاصلاح الاقتصادي الاتحادي".

ثم ان **افتراض** "القانون"، في عدة فقرات وبتنويعات مختلفة، مضمرة تارة ومكشوفة تارة أخرى، تريد التدليل على ان القطاع الخاص هو **المحرك لعملية التنمية الاقتصادية** وهذا افتراض لا يدلل على معرفة دقيقة بواقع تطور هذا القطاع (أقصد هنا المحلي). فهذا القطاع نتيجة السياسات الاقتصادية التي سادت في زمن النظام الدكتاتوري وفي العهد الجديد وخصوصا ما انتهجته سلطة الاحتلال من سياسات ملموسة، وممارسات الحكومات المتعاقبة **أفضت، جميعها، الى تدمير القطاع الخاص المحلي وخصوصا الانتاجي منه** .... لذا فان هذا القطاع يحتاج الى فترة طويلة ليستعيد عافيته ويصبح قطبا من أقطاب النمو.
كما ان "القانون" **ينطلق** من فكرة ملتبسة تحمل في طياتها تناقضا داخليا عصي على الحل، وقوامها "تنويع الموارد الاقتصادية وتحسين الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق الحر والمنافسة العادلة والمشروعة". ان **افتراض** وجود "منافسة عادلة ومشروعة" وفقا لمبادئ اقتصاد السوق الحرة انما يعبر عن جهل حقيقي بتلك المبادئ .. وفي الواقع فإن هذه المقاربة مسكونة برؤية سميثية (نسبة الى آدم سميث) أي تنظر لاوضاعنا وكأننا في عصر رأسمالية المنافسة الحرة (علما انه حتى في تلك الفترة لم تكن المنافسة حرة ولا مشروعة) في حين نحن نتمي الى مرحلة جديدة مختلفة جذريا عن مرحلة المنافسة الحرة.. وقديما قيل: **الطريق الى جهنم معبد بالنيات الطيبة!**.

ومن جهة اخرى فإن "ضمان تنمية اقتصادية شاملة ورفع مستوى المعيشة لإفراد المجتمع وزيادة فرص العمل" الوارد في "**القانون**"، يتعارض مع فقرة أخرى تنص على "إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحديثة ومتطلبات التحول لاقتصاد السوق، وضمان توسيع قاعدة الإنتاج من خلال

اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة العادلة". **فالفقرتين تنتميان في الواقع الى مدرستين فكريتين مختلفتين**: الأولى تنتمي الى (**العدالة الاجتماعية**) والثانية تنتمي الى (**الكفاءة الاقتصادية**). ومنطق السوق كما معروف غير معني بفكرة العدالة الاجتماعية، فعندما يتقاطع منطق "الكفاءة الاقتصادية" الذي ترتكن إليه السوق مع مبدأ العدالة المتمثل بـ "تشغيل كل القادرين على العمل" تجنح السوق الى إخضاع كل شيء لمنطقها الداخلي.

ملخص القول، إن هذه **الأهداف متناقضة** من جهة **وتنتمي الى مدارس مختلفة** من جهة أخرى. فهي تجمع بين: **العدالة الاجتماعية** (فكرة اشتراكية) وبين **اقتصاد السوق** (فكرة رأسمالية) وبين **اقتصاد السوق الاجتماعي** (اشتراكية ديمقراطية).

وبارجاع الامور الى نصابها يمكن القول ان المشكلة تتعلق بالفلسفة التي يريد صائغو "القانون" الترويج لها، والتي **تنطلق** من فرضية قوامها أن النمو الاقتصادي هو (المفتاح) لحل جميع مشكلات المجتمع، وتعتبر أن (السوق) كفيلة بإحداث النمو مما يقتضي فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص، وتحرير الاقتصاد والخصخصة وحرية التبادل التجاري وتقليص دور الدولة الاقتصادي، انطلاقا من **افتراضات** مثيرة للشكوك و من بينها:

1- **افتراض أن (السوق) تعمل بكفاءة**، وأن كل ما ينقصها هو إزالة القيود الحكومية من طريقها! في حين أن ما سيؤدي إليه انفتاح السوق هو الاحتكار والقضاء على المنافسة، إضافة إلى أن السوق محاطة في بيئة بيروقراطية فاسدة و "مؤسسة" عتيدة للفساد تنخر مختلف جوانب الحياة، الأمر الذي سيزيد هذه السوق ضعفاً.

2- **القطاع الخاص (والرأسمالية المرتبطة به)، قادر على تحقيق النمو، وأن ما يعيقه هو القيود الإدارية وتدخل الدولة ووجود القطاع الحكومي**. لكن هذا الاعتقاد خاطئ، ففي ظروف العراق الملموسة وخصوصا خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد منذ 2003 يتبين ان الرأسمالية المحلية، ليست قادرة لوحدها على القيام بأعباء التنمية، وهي كثيراً ما تميل، في الظروف الراهنة، إلى الاستثمار في القطاعات سريعة الربحية (وليس من بين هذه الأنشطة القطاعات الفاعلة والهادفة إلى تحقيق التنمية). ولأن رأس المال جبان كما يقال، وارتباطا بالظروف الامنية السائدة فان أغلب أصحاب رؤوس الأموال (باستثناء منطقة كردستان طبعا وظروفها تحتاج الى مقاربة تفصيلية خاصة ليس محلها في هذه الحلقة)، يغلب عليهم طابع الحذر وعدم الثقة والبعد عن المجازفة. لذا فإنهم غالباً ما يتجهون إلى ترحيل أموالهم للخارج أو الاستثمار في العقارات، أو في الاستيراد والخدمات، أو في المضاربات، بينما توجه جهود محدودة نحو الإنتاج والتصدير.

3- تنطلق الفكرة الرئيسية للاصلاح المثبت في "القانون" من " تحرير التجارة الخارجية والداخلية"، أي من الاعتقاد بأن **التجارة هي جالبة الخير**، وهي التي تحقق الازدهار والنمو. وفي الحقيقة فإن هذه الفكرة خاطئة من ألفها الى يائها، فالذي يخلق النمو والتنمية هو الانتاج. فإذا كان المقصود في هذه المرحلة الانتقالية حرية التجارة، وفتح باب الاستيراد، وإطلاق المنافسة غير المتكافئة مع الإنتاج المحلي، فإن هذا سوف يؤدي إلى القضاء على الصناعة والزراعة، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى نسف عملية التنمية والقضاء عليها.

وعلى صعيد آخر، فإن فرضية الاعتماد على قوى السوق في تحقيق النمو الاقتصادي لم يثبت صحتها، كما أن تدفق الاستثمارات الخارجية يظل مرهوناً بسياسات المركز المسيطر على حركة الرأسمال العالمي.

مرجعية "الاصلاح الاقتصادي الاتحادي" الفعلية ... نيوليبرالية!

ان تفكيك عناصر النص الذي بحوزتنا، أي "**القانون**"، يتيح لنا الكشف عن **مفارقة بنيوية** وهي أنه في الوقت الذي هدّمت الازمة الاقتصادية العالمية، التي يعيشها العام منذ 2008، عمارة النيوليبرالية كمرجعية للتنمية والاصلاحات يسعى "منظرو" الاصلاحات الاقتصادية عندنا الى **إعادة الروح** الى هذه "المرجعية" بعد أن تحولت الى ايديولوجيا خائبة كانت ذات يوم تؤمن بالآليات المنفلتة لقوى السوق والعمل على إضعاف تدخل الدولة وتغيير علاقتها بالقطاع الخاص.

فمثلا إن برامج التكييف الإقتصادي التي "**يقترحها**" الصندوق ويلتزم البلد المدين بتطبيقها إنما تتضمن **محاور أساسية**، يشتمل كل منها على **بنود** معينة هي عبارة عن **إجراءات** محددة [66]. وبالقدر الذي يتعلق بموضوعنا فإن **أهم** الإجراءات تلك هي **إصرار** الصندوق على **إعادة النظر بدور القطاع العام** (أو قطاع الدولة) في عملية التنمية بإعتباره، المحرك الرئيسي لها. ونظراً لأن الصندوق يعيش الهاجس الدائم المتمثل بالعجز العام، فإنه ينظر الى **دور ووظيفة** هذا القطاع **انطلاقا** من فكرة العجز. وفي هذا المجال **يصوغ** الصندوق **الأطروحة التالية**: بما أن عجز المنشآت العامة (بحسب تسمية الصندوق، علما انها تسمى في "القانون" بـ "الشركات العامة" - الفقرة خامسا من المادة 1- أصبح في كثير من البلدان أهم عناصر العجز الكلي، لهذا فإن الجوانب الرئيسية في التكييف الهيكلي هي **إعادة تقدير** ما إذا كان مقدار هذا العجز ما يبرره اليوم [67]. وإذا ما وضعنا هذه الأطروحة موضع التطبيق العملي فإنه يمكن القول أن **الهدف** الإستراتيجي للصندوق في هذا المجال يتمثل في **تقليص نمو القطاع المذكور وقصر نشاطه على المشروعات العامة وبيع مشروعاته الى القطاع الخاص.**

ماذا يقول "القانون" عندنا؟ انه يشير الى التالي:

- إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحديثة ومتطلبات التحول لاقتصاد السوق. ضمان توسيع قاعدة الإنتاج من خلال اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة العادلة.
- تشجيع تنمية القطاع الخاص ضمن بيئة السوق الحر.
- تنويع الموارد الاقتصادية وتحسين الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق الحر والمنافسة العادلة والمشروعة.
- تسهيل الدخول في شراكات بين القطاع العام والخاص وضمان المنافسة العادلة بينهما.
- المشاركة الواسعة للقطاعات الخاصة في إدارة وملكية الوحدات الاقتصادية.
- اعتماد الحوكمة الرشيدة في ادارة الشركات العامة وفق المبادئ والممارسات الدولية والفصل بين الملكية والادارة وتعزيز كفاءة الادارة والمنافسة بين الشركات العامة من خلال اعادة الهيكلة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

وعند المقارنة بين الصيغيتين لا يحتاج المرء الى عبقرية استثنائية لاكتشاف ان ما وارد في "القانون" ليس وصفة اصيلة للاصلاح بل هي نسخة (*fotocopy*) "معدلة" من وصفة صندوق النقد الدولي لـ "تتلائم مع ظروفنا الملموسة"!!

---

[66] قارن: محسن س.خان و مالكولم د.نايت، "برامج التكييف التي يدعمها الصندوق، هل تعوق النمو"، "**التمويل والتنمية**" عدد مارس/1986، ص 31، كذلك: مانويل جوبيتيات، "دور صندوق النقد الدولي في التكييف"، " **التمويل والتنمية** " عدد يونيو (تموز)/1987، ص 3 ولاحقاً.

[67] قارن: مارسيلو سيلوفيسكي، "التكييف في الثمانينات. إستعراض القضايا"، " **التمويل والتنمية** " عدد يونيو/1987.

القضية الخامسة: رسملة القطاع الزراعي وتحويل الارض الى سلعة

يدعو " القانون" الى "تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة وتوفير المدخلات الاساسية والكافية واصلاح التشريعات والاجراءات ذات الصلة بالاراضي وطرق استخدامها".
إذا دفعنا هذه الفقرة الى نهايتها المنطقية وربطناها بمفهوم "الاصلاح الاقتصادي" الوارد في الفقرة (1)- أولا والتي تنص على التالي: "إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحديثة ومتطلبات التحول لاقتصاد السوق، وضمان توسيع قاعدة الإنتاج من خلال اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة العادلة" لامكننا **تسجيل** الملاحظات التالية:

- **بث الرسملة على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني**. ولتحقيق ذلك لا بد من "**تدمير**" أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية أو رسملتها بقوة الأمر الواقع. ويتجلى هذه الترسمل واضحا عندما نعود للوسائل التي تتجلى بخلق الأرضية لرسملة القطاع الزراعي بدأ من " تدمير " الإنتاج السلعي الصغير (مزرعة العائلة) الى **تأسيس** الشركات المساهمة الى **إيجار** أراضي الدولة للشركات الزراعية مرورا بمحاولات **إخراج** الدولة من أي نشاط في القطاع الزراعي.
- تسعى الوسائل أعلاه أيضا **لـ "تحرير" الأرض ذاتها كسلعة** لصالح كبار الملاك والرأسمالية الزراعية، يقابله تحول أعداد كبيرة من فقراء وصغار الفلاحين إلى أشباه بروليتاريا. فما هو وارد في الفقرة المشار اليها أعلاه من "اصلاح التشريعات والاجراءات ذات الصلة بالاراضي وطرق استخدامها" يدلل على هذا الاستنتاج.
- وإذا كانت هذه الوسائل مقبولة ومشروعة من وجهة نظر صائغي "القانون" إلا أنها تقع في **تناقض** مع واقع ***القطاع الزراعي الذي ما زال القطاع الاقتصادي الأكثر توفيرا لفرص العمل***. فتطبيق الوسائل أعلاه، وهي رأسمالية طبعا يستلزم اعتماد " ***أساليب الزراعة الحديثة*** " التي هي أساليب تركز بالأساس على التكنولوجيا والعمالة الماهرة وبالتالي سيؤدي ذلك الى **بلترة** قطاعات واسعة من سكان الريف، وعندها لن يكون القطاع الزراعي هو " القطاع الاقتصادي الأكثر توفيرا لفرص العمل " في الاقتصاد العراقي.
- ويعني ذلك ان "القانون" **يراهن** على اعتماد سياسات تقوم على مبدأ العمل حسب آليات المنافسة في سوق ما زالت قيد التشكل وغير مقننة مما سيؤدي إلى **الآثار** التالية:
  - **هجرة آلاف الفلاحين** المستبعدين عن الإنتاج الريفي إلى أحياء عشوائية، وستظهر مجددا **نماذج من "مدن الصفيح"** التي ستفضي أيضا الى **إعادة إنتاج الفقر والتهميش** بمديات جديدة بكل ما يحمله ذلك من مخاطر اجتماعية على السلم الأهلي.
  - **تهميش** نسبة متصاعدة من الفلاحين لصالح التركيز على إثراء أقلية.
  - **انتقال** الفقر من الريف إلى المدن: أحياء عشوائية، بطالة، أعمال غير ثابتة وما يرافق ذلك كله من مشكلات اجتماعية تكون في العادة بمثابة قنابل اجتماعية موقوتة وقابلة للانفجار في كل لحظة.

ويمكن القول ان مقاربة "القانون" للمشكلة الزراعية في العراق ليست مقاربة أصيلة بل هي **ترتكن** الى **نمط التطور في البلدان الراسمالية المتطورة** بالأساس. ولكن لا بد من التأكيد هنا على **استحالة تكرار** هذا النموذج لجملة أسباب لا يتسع المجال للدخول في تفاصيلها بل فقط الإشارة الى اختلافها عن تجربتنا من حيث الظروف والشروط. طبعا قد يجادل المدافعون عن رسملة القطاع الزراعي قائلين: إن المسألة الزراعية في أوروبا قد وجدت الحل في الهجرة من الريف، فلماذا لا تكرر بلداننا هذا النموذج بفارق زمني قدره قرن أو قرنان؟ ولكن هؤلاء ينسون أن الصناعة والخدمات الحضرية في القرن التاسع عشر كانت تحتاج إلى أيدٍ عاملة أكثر، وأن الفائض عن حاجتها قد هاجر إلى الأمريكيتين. و "العالم الثالث" اليوم لا يملك هذه الفرصة، وإذا كان عليه أن يكون منافساً كما يفرضون عليه، فإن عليه اللجوء إلى التقنيات الحديثة التي لا تحتاج لأيدي عاملة كثيرة. إن الاستقطاب الناتج عن التوسع العالمي لرأس المال، يمنع بلدان "الجنوب" من تكرار نموذج "الشمال" بفارق زمني.

يتضح مما سبق كله، وعلى ضوء الأزمة المزمنة والهيكلية التي تعيشها الزراعة والريف العراقي الناجمة عن سياسات النظام المقبور والسياسات الاقتصادية التي اعتمدها الاحتلال وأيضا انعدام وجود إستراتيجية تنموية عند القوى التي قادت العملية السياسية خلال الفترة بعد **2003** وفي ظل السياسات الحكومية الحالية، يتضح **الاتجاه** الواضح لتمايز الفلاحين وإفقار فئات واسعة منهم من الشرائح الوسطى والصغيرة. وهذا يخلق أرضية لطرح بديل فلاحى ديموقراطى لا بد من تدشين نقاش بشأنه لبلورة عناصره ولكن طبعا ليس في العمل.

القضايا المفقودة في " القانون "

إضافة الى الملاحظات السابقة فانه يمكن الاشارة الى ان "القانون" افتقد الى أية إشارة الى جملة من القضايا ومن بينها وأهمها القطاع الصناعي التحويلي. وإذا كان الحديث يدور عن **"رؤيا اقتصادية" جديدة من خلال تطبيق "اصلاح اقتصادي شامل"** فلا بد من ان يكون في صلب مهمات هذا الاصلاح ورهاناته إيلاء الاهتمام المطلوب للقطاع الصناعي التحويلي. فلا مجال لـ " **تنويع الموارد الاقتصادية وتحسين الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية" و "إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لزيادة الإنتاجية وضمان المنافسة"** كما أشار "**القانون**" بدون تحديد دور للقطاع الصناعي التحويلي. لا بد إذن من **إطار استراتيجي** لشروط التغيير في التخصص الإنتاجي والسلعي بحيث يتفق هذا التغيير وتتفق خياراته مع أهداف التنمية الصناعية وتساعد بالتالي على تعزيز البنية التكنولوجية والقدرة الوطنية على استثمار التكنولوجيا مع تجديدها وعلى تعزيز البنية الصناعية وتكاملها الرأسي وترابطها مع بقية القطاعات الاقتصادية. إن هذا يؤكد (إن كانت هناك حاجة للتأكيد) الحاجة الملحة إلى رؤيا متكاملة للتحديث التكنولوجي والتطوير في القطاع الصناعي إجمالا وفي كل من فروعه الرئيسية على أساس النظر إلى هذا القطاع بمجمله أي بمكونيه العام والخاص واية اشكال اخرى.

ويهمنا هنا طرح **التساؤل** التالي: ألا تطرح المشاكل التكنولوجية البحتة والصناعية العامة والحاجة التاريخية الملحة إلى الإصلاح بل التغيير التكنولوجي والصناعي في القطاعين الصناعيين العام والخاص، باتجاه تفعيل النمو والتنمية وترقية التخصص الصناعي والاقتصادي، على صناع القرار الاقتصادي في بلادنا مهمة التعاون الوثيق والتنسيق الفكري والتخطيطي لوضع رؤيا وسياسة استراتيجية وطنية تكنولوجية ورؤيا وسياسة إستراتيجية وطنية صناعية يتحدد فيها دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص ومسؤوليته؟.

الخلاصة: "**القانون**" ورقة طافحة بالايدولوجيا، وهي بالتالي لا تصلح ان تكون رؤية اقتصادية تدعي أنها تستهدف بناء معالجات رصينة وليس ممارسة دور تخدير الوعي وتبسيط المشكلات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع في لحظة تطوره الملموسة.

وربما يمكن ان نغامر بطرح استنتاج قوامه أن **نقطة مقتل** "القانون" هي أن صائغيه مصرون على انه يمثل "رؤية جديدة". ولكن كما معروف فان " **الرؤية الجديدة** " عادة ما تقترن بالسعي لبناء "إستراتيجية جديدة"، في حين ان "القانون" يركز الجهد عند بلورة " **سياسات** "، أو صياغة تكتيكات. ولهذا السبب جاءت صيغة "القانون" مرتبكة الصياغات، وغير واضحة المهمات، ومتعددة المرجعيات، بما لا يساعد على تحقيق مهمة الاصلاح الوارد في المادة الاولى والتي تنص على "إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي". فالصيغة المطروحة في "القانون" ستساهم في الابقاء على البنية الراهنة واعادة انتاجها في "ظروف افضل".

وفي هذه اللحظات المتوترة والمفتوحة على كل الاحتمالات تواجه البلاد في الحقل الاقتصادي مشكلة الخيارات التنموية بين تلك القادرة على التغلب على الازمة البنيوية المتفاقمة وتلك التي تسعى لاعادة انتاج الواقع الراهن بل وتابيده. وبهذا المعنى فان الحديث عن الاصلاح الاقتصادي المطلوب ليس حديثا فنيا بل

هو حديث عن خيارات اقتصادية – سياسية مركبة. وفي الواقع نحن الآن أمام خيارين كبيرين كل واحد منهما يعبر عن نمط تنموي محدد.

أي اصلاح اقتصادي مطلوب اليوم ؟

بداية، لا بد من الاشارة الى بعض الملاحظات التمهيدية الضرورية:
- ان الإصلاح الاقتصادي المطلوب وان كان **عملية فنية** في محتواها ولكنها بالمقابل **عملية مجتمعية تحتاج الى إرادة سياسية واعية وحصول توافق مجتمعي بين القوى و الطبقات والشرائح الاجتماعية التي تتبنى هذه الصيغة أو هذا النوع من الاصلاح وتتحقق مصالحها في نهاية المطاف**. وكل تردد أو تأجيل للاصلاح يؤدي لانقسامات في الآراء المجتمعية ومن ثم تأجيل الاصلاح أو الاكتفاء بالترميم وتعديل وتطوير بعض التشريعات التي لاتشكل في مجموعها إلا جزءاً من الإصلاح الاقتصادي.
- كما ان الإصلاح ايضا **عملية اقتصادية – اجتماعية - سياسية - ثقافية** شاملة تشمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية وتطول كافة الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية، بحيث يتأثر الجميع بخطوات الإصلاح وان بشكل متفاوت (أما سلبا او ايجابا). وإذا لم تكن الخطوات مدروسة ومتكاملة فالنتائج ستصيب البعض على حساب البعض الآخر. ومن هنا نلاحظ تضارب الآراء وتعارضها تجاه الإصلاح ومضمونه، الذي يختلف باختلاف تفسير القوى الاجتماعية المعنية لهذا النمط أو ذاك من الاصلاح المنشود وما يجلبه من آثار، سلبية أم إيجابية.
- وانطلاقا من الملاحظات السابقة فانه وعندما تفهم التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية اقتصادية-اجتماعية متكاملة، فانه لا بد عندها أن يكون الإصلاح الاقتصادي عملية متكاملة. لذا فإن **الرهان على إجراء "الإصلاح" في بعض القطاعات دون القطاعات الأخرى، عندها لن تتحقق الاهداف المنشودة من الاصلاح ومن التنمية في الوقت نفسه.**

وفي هذا المجال لا بد من الانطلاق من **اشكالية** مهمة قوامها الاقرار بأن الأزمة الشاملة للاقتصاد العراقي والاختلالات العميقة التي خلفتها الفترة الماضية وتلك التي افرزها الاحتلال بعد 2003 وانهيار مؤسسات الدولة والتناقضات والصراعات الجارية حول إعادة بناء الدولة وحول شكلها ومضمونها واتجاهات تطورها بتكريس الطابع الديمقراطي يستلزم من بين ما يستلزمه **الشروع بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الانتاجية، وتغيير بنيته الاحادية الجانب وطابعه الريعي وتحديثه، وتأمين توزيع أكثر عدلاً للدخل والثروة، وتنمية الموارد البشرية، والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً**.
من هذا المنطلق لا بد، إذن، من التأكيد على أن الاقتصاد العراقي بحاجة إلى إصلاح بل وإصلاح جذري، ولكن المشكلة لا توجد هنا بل في مكان آخر، ونعني بذلك **مضمون** هذا الإصلاح. فما يروج له من طبعة راهنة للإصلاح، باختلاف "المدارس" التي تطرحها، تشترك في الفلسفة والغايات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ تهدف إلى اعتماد السوق محورا للنشاط الاقتصادي آلية لممارسته ولتوجيهه، والترويج إلى مفهوم وممارسة الخصخصة من دون أن يسبق ذلك دراسات جدوى حقيقية. وينافح البعض مؤكدا على أن هذه العملية يجب أن تنطلق من **تضييق** دور الدولة الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص الأولوية في السياسات الاقتصادية دون حساب للوضع المزري الذي يعيشه هذا القطاع، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية من دون اية ضوابط. وتؤكد التجربة التاريخية على أن العديد من تجارب الخصخصة تدلل على خطأ النظرة الأيديولوجية التي تعتبر القطاع الخاص خيراً مطلقاً والقطاع العام شراً دائماً والعكس صحيح ايضا.

تتيح الملاحظات المثارة في مختلف الصفحات السابقة القول بأن الاصلاح الاقتصادي المنشود ولكي ياخذ مداه الحقيقي لا يجوز ان ينطلق من نظرة ايديولوجية مسبقة عند تحديد الموقف المطلوب من

القطاعات الاقتصادية المختلفة بل من **تعميم التجارب التاريخية وما تضمنته من خلاصات ملموسة ونتائج ملموسة وتداعيات ملموسة**. وفي هذا الصدد يمكن **بلورة الخلاصات** التالية:
- **رفض الاحاديات المطلقة** أو تناول القضايا بمعيار الاسود والابيض أو الخير والشر. فالعديد من التجارب تشير الى "فشل مشروع التنمية المستند إلى تنظيم الحياة الاقتصادية من قبل الدولة حصراً وكذلك المشروع الذي يعتمد على قوى السوق كليا".

- **عدم الرهان المطلق على آلية السوق كوصفة سحرية لحل كل المشكلات الاقتصادية** التي يواجهها أي بلد من البلدان التي تريد الانتقال الى هذا النموذج من التسيير الاقتصادي. وربما يتساءل البعض لماذا؟ الجواب هو ان آلية السوق لوحدها لا تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد، بل يقود منطق تعظيم الأرباح إلى نمو اقتصادي غير متكافيء، اجتماعياً وإقليمياً وقطاعياً. فالسوق لا يرسي ذاته بنفسه وهذا يستدعي تدخل الدولة لوضع القواعد والمؤسسات المنظِمة له. وفي تاريخ الراسمالية ذاتها (وليس غيرها) الكثير من الامثلة على هذا القول.

- **إن الدور القيادي لأي قطاع لا يقوم على محاججة إيديولوجية صارخة بل على أساس دراسات عيانية ملموسة تنيط بهذا القطاع أو ذاك دوره الفعلي، الحقيقي**، وليس المفترض في أذهان صائغي الخطابات المصممة لكل المقاسات. لقد بيّنت تجارب العقود الخمسة او الستة الاخيرة فشل مشروع التنمية المستند إلى تنظيم الحياة الاقتصادية من قبل الدولة حصراً وكذلك المشروع الذي يعتمد على قوى السوق كلياً. وبهذا المعنى يمكن **الاستنتاج** بأن النهوض بالاقتصادي العراقي يتطلب **إقامة علاقات تكاملية** بين القطاعين الخاص والعام والمنافسة في بعض المجالات، فضلاً عن إطلاق شروط المبادرة لانبثاق وتطور مختلف أشكال الملكية: العامة والخاصة والمختلطة والتعاونية وبما يستجيب لحاجات الاقتصاد الوطني وتطوره المتوازن.

وارتباطا بالملاحظات أعلاه فإن الاصلاح الاقتصادي المطلوب يستلزم **توفر طائفة من الشروط**، من بينها:
- **إن ينطلق من الاحتياجات الفعلية الموضوعية** لمجتمعنا في لحظة تطوره الراهنة والتي تكمن في **تحقيق** التنمية المستدامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بالاستناد إلى الإمكانات الذاتية من جهة مع السعي لبناء **علاقات** متفاعلة ومتوازنة ومتكافئة (على الاقل نسبيا) مع الاقتصاد العالمي **والاستفادة** من الجوانب الايجابية لعملية العولمة، **وتجنب الخلط** بين مضمونها وطابعها الموضوعي من جهة وتجلياتها الراهنة (العولمة الرأسمالية) من جهة أخرى، وخصوصاً **وصفات** الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

- **تجاوز الجدل حول دور كل من القطاعين العام والخاص** من خلال **التغلب** على "المسلمات" الشائعة عند البعض بأن القطاع العام يعني الخسارة وأن القطاع الخاص يعني الربح وبالتالي يجب المباشرة بخصخصة فورية، إذ أن الواقع يشير الى وجود أمراض اقتصادية تنتاب كلا القطاعين، ويتعين العمل على تجاوزها بدل الانشغال في "حرب المتاريس" بشأن من يتحمل المسؤولية.

- **الحاجة** إلى **تفعيل التعددية الاقتصادية** في هذه المرحلة. إن المطلوب اليوم هو **تحسين** أداء الاقتصاد الوطني، بقطاعاته المختلفة، **انطلاقا** من حقيقة أن لكل قطاع دوره المرسوم، فالتنمية المطلوبة في هذه المرحلة **تعني** من بين ما تعنيه **الاستفادة** الصحيحة من كافة القطاعات وتحقيق التكامل فيما بينها استنادا الى رؤية استراتيجية تقوم على التعددية الاقتصادية خلال هذه المرحلة الانتقالية الاستثنائية.

- **تجنب** الصيغ الجاهزة **التي تعتمد** الحلول المقطوعة الجذور عن واقع اقتصادنا والمهمات الملموسة التي تواجهه، ومن بينها **وصفات** "خبراء" صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **توفير إجماع مجتمعي حول الإصلاح المطلوب، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال العلنية والمشاركة الفاعلة من مختلف أوساط المجتمع ومفكريه وخبرائه ونخبه** عبر تدشين نقاش عام من اجل **بلورة** الموقف بشأن القضايا الكبرى أو المفاصل الأساسية للإصلاح المطلوب.

- **ضرورة توفر إرادة سياسية حازمة وقوى اجتماعية قادرة على وضع مشروع الإصلاح موضع التطبيق وتحويل مفرداته الى واقع ملموس**. وبمقابل ذلك لابد من **تجاوز** الاكتفاء بخطوات ترقيعية.

- **أن يحظى الإصلاح بالمصداقية المطلوبة من مختلف قطاعات المجتمع**، وهذا يتطلب أن يرافق الإصلاح الاقتصادي جهود مركزة وحثيثة وصادقة للقضاء على الفساد وآليات إنتاجه و "ثقافته" التي ساهم النظام المقبور بزراعتها وتنامت بشكل مثير في الفترة التي تلت **2003** حتى اصبحت واحدة من ابرز العوائق امام تطور الاقتصاد الوطني، وبعكس ذلك لن يحضى الاصلاح بالمصداقية المطلوبة من الشعب ومن القوى الاجتماعية التي يتوجه اليها. ويعني ذلك ان برنامج الإصلاح لن يحض بالدعم والتشجيع الشعبي ما لم يترافق بخطوات جادة للمحاسبة، تستهدف خلق مناخ نظيف ونزيه في معرض أداء الخدمة العامة، ويرتبط وجود هذا المناخ بمحاسبة وإبعاد رموز الفساد والحد من النزيف، وبخطوات جدية لاستعادة الأموال العامة المنهوبة.

- أن **يترافق** الإصلاح الاقتصادي، أيضا، **بتحقيق إصلاح النظام الإداري والمالي والنقدي** بما في ذلك النظام الضريبي، بهدف تحقيق العدالة الضريبة المطلوبة.

- إن **مظلة اجتماعية** مطلوبة في بلادنا الخارجة من سنوات القهر والقمع والحصار الذي تضررت منه قطاعات واسعة من مجتمعنا، وينبغي أن **تتوفر** لها الشروط الضرورية لتجاوز التهميش وبالتالي الانخراط في الديناميكية الاجتماعية عبر تأمين العمل أو ضمان حد أدنى معقول من الدخل وبما يضمن الارتقاء بنوعية الحياة في البلاد.

ومع أن مهمات الإصلاح الاقتصادي في العراق اليوم لا تخرج من حيث المبدأ والوجهة العامة عن تلك التي تبرز في الاقتصادات الانتقالية (**Transition Economies**)، الا ان العراق يتميز بالحاجة الى التركيز على حزمة من السياسات والإجراءات والتوجهات التي تساعد على دفع عملية النمو مع تحقيق العدالة الاجتماعية وتبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

ومن جهة ثانية فإنه وعند **تدشين** النقاش حول "الإصلاحات الاقتصادية المنشودة"، في ظروف العراق الراهنة، يتوجب **التأكيد** هنا على القضايا التالية:
- الإصلاح المنشود يجب ان يكون جزء من إستراتيجية التنمية المنشودة.
- الدولة ينبغي ان تلعب دورا متوازنا ومتكاملا مع السوق.
- القطاع الخاص المحلي في العراق وبسبب أوضاعه المعروفة يحتاج ولوقت طويل الى الدولة ودعمها.
- الانتقال من الطابع الريعي والأحادي الجانب للاقتصاد العراقي بتنويع الاقتصاد وتحريره من الاعتماد المفرط على عوائد النفط. وهذا يتطلب التطبيق الفعال لسياسة نفطية متسقة موجهة بإستراتيجية اقتصادية ورؤية مستقبلية بعيدة المدى وواضحة الأهداف ومتناسقة داخليا.
- ان مفاعيل الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، جديرة بأن تدرس جدياً من قبل الجهات المعنية، وأن تقدر عواقبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة دقيقة وموضوعية. ذلك أن الاوضاع العامة في البلاد ما زالت مثقلة بأعباء وملابسات ومخاطر كثيرة، مما يستدعي تقدير الأمور بمسؤولية عالية وبنظرة متوازنة لمتطلبات الإصلاح من ناحية، وحساب عواقبها المتوقعة وكيفية مواجهتها من ناحية ثانية.

واضافة لذلك وعند الحديث عن الاصلاحات المطلوبة فإن واحدة من المهام الاساسية التي يجب حسم النقاش بصددها، عند بلورة الاستراتيجية الصناعية، هي **تحديد الإصلاح المطلوب في القطاع العام الصناعي** منهجا وغاية، والمقصود بذلك إصلاح هذا القطاع ضمن إصلاح البنية الصناعية والتخصص الصناعي وسياساتهما. وهنا تتدفق **اسئلة عديدة** من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
- هل سيكون الخيار خصخصة كاملة أم جزئية عاجلة أم آجلة؟، أو يكون خصخصة محلية أو عربية أو أجنبية أو مختلطة؟ .
- ما هي دوافع الخصخصة كمنهج مباشر لـ "الإصلاح" فيما يخص القطاع العام الصناعي؟
- هل يمكن اعتبار خسارة الشركات العامة الصناعية ماليا خسارة مستقلة عن عيوب الاختيار الصناعي لتخصصها الإنتاجي والسلعي الذي أخذت به الجهات الصناعية صاحبة القرار؟.

ومعنى هذا أن مشاكل القطاع العام الصناعي لا يمكن أن يختزل إلى مشاكل متعلقة بالإدارة الاقتصادية نمطا أو ممارسة أو كليهما، وإنما ينبغي التمييز بين عيوب البنية والتخصص وعيوب الإدارة القاصرة في الشركة العامة الصناعية الواحدة وعلى مستوى القطاع العام الصناعي برمته، لا بل وضمن القطاع الصناعي العام والخاص معا.

وفي ضوء الملاحظات السابقة يمكن القول انه وبدلا من التركيز على إشكالية الخصخصة بحد ذاتها والترويج للإصلاحات الاقتصادية دون تحديد مضمون مجتمعي دقيق لها، فإن المقاربة الصحيحة لهذه القضية تتطلب التركيز بالاساس على **بناء إستراتيجية تنموية متكاملة**. وحتى يكتب النجاح لهذه الاستراتيجية لا بد ان تنطلق من **اعتماد برنامج للإصلاح الاقتصادي ينطلق من الحاجات الملحة لاقتصادنا ومجتمعنا وليس من وصفات اثبت تجربة العديد من البلدان انها افضت الى تعظيم الاستغلال والتفاوت الاجتماعي والتبعية الى الخارج وتكريس الطابع الريعي او الخدماتي او كليهما للاقتصادات الوطنية.** ومن المؤكد ان اصلاحا اقتصاديا ينطلق من الحاجات الملحة لبلادنا في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة يشكل واحدة من الخطوات الأولى والأساسية ضمن مسعى الخروج من الأزمة البنيوية والمتعددة الصعد، وان نجاح هذا المسعى يعتمد على طبيعة برنامج الاصلاح ومنهجيته والقوى الاجتماعية التي تطبقه وتلك التي تدعمه.
إن هذا يرتبط طبعا بسؤال استراتيجي تتجنب خطابات القوى المسيطرة الإجابة الواضحة عليه، ونقصد بذلك: **هل يستهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي المنشود استئناف عملية التنمية التي تلكأت لجملة أسباب لا يتسع المجال للخوض في تفاصيلها؟ أم أنه يستهدف إدماج الاقتصاد العراقي بشكل أكبر في السوق الرأسمالية العالمية عبر زيادة "انفتاحه" في اطار "المنافسة العادلة"؟ أو انه مجرد محاولة لاستيعاب الحركة الاحتجاجية المتنامية وتهميش دورها؟**

ولا بد هنا من **تجنب** تناول الإصلاح الاقتصادي المطلوب باعتباره قضية فنية بحتة فقط، ذلك لان الإصلاح هذا هو، في نهاية المطاف، **تعبير** عن خيارات سياسية - اقتصادية - اجتماعية كبرى.

وفي كل الاحوال من الضروري تجنب حصر النقاش بشأن قضية الاصلاحات المطلوبة في اطار ضيق في أوساط "النخب" و "مجموعات الخبراء"، بل على العكس ينبغي جعله حوارا مجتمعيا تشارك فيه كل القوى والطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المعنية بتلك الاصلاحات التي ستنعكس آثارها على المواطنين والمواطنات بهذه الدرجة أو تلك، بالسلب او بالايجاب طبقا لمضمون الاصلاحات المطبقة ومدى تلبيتها لمطالب الناس وتعبيرها عن الحاجات الملموسة لتطور بلادنا في اللحظة التاريخية الملموسة. وبعكس ذلك تصبح الاصلاحات مجرد هرطقة.

والخلاصة، نحن **شهود مشاريع وخيارات عديدة، متصادمة ومتضاربة**، وهذا أمر طبيعي في ظروف تمر فيها البلاد بمرحلة انتقالية مفتوحة، حيث **تتنوع** المقاربات والحلول المقترحة. ولهذا فإن **الحاجة ملحة**

اليوم أكثر من أي وقت مضى لتدشين حوار وطني شامل يساعد على **تحديد** الإطار المطلوب للاقتصاد الذي تريده بلادنا، **وبناء** اقتصاد وطني ذي بنية ديناميكية **قادرة** على **التكييف** مع المتغيرات الناشئة على ارض الواقع العراقي وكذلك مع **متطلبات** التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية وما تطرحه من استحقاقات. ولابد من **التأكيد** هنا على **ضرورة الوعي** بأن المرحلة القادمة ليست بحاجة الى إعادة الاعمار وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني فحسب برغم أهمية ذلك، بل والى **التجديد والتحديث التقني والى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**. ولن يتحقق ذلك إلا في ظل **عراق ديمقراطي متحرر** من أي **عسف أو دكتاتورية أو هيمنة**، تحت أية يافطة كانت. وبالتالي ينطرح سؤال: هل القوى المتنفذة الحالية قادرة على تحقيق ذلك؟ ومن هنا التاكيد على ان المعركة حول الاصلاحات الاقتصادية ليست معركة فنية كما يريد "الخبراء" عندنا حصرنا فيها بل هي في الواقع **معركة بدائل مجتمعية متناقضة ومتصارعة** لأنها تعبيرات حقيقية عن الرؤى المطروحة ليس للراهن بل وللمستقبل ايضا. **ويظل السؤال الاستراتيجي التالي قائما: أي اصلاح نريد؟**

إنه سؤال برسم الاجابة !

المبحث الرابع: خطاب "الحزم الاصلاحية" الذي طرحه د.حيدر العبادي

كان شهرا حزيران وتموز عام 2015 ساخنان مناخيا وأكثر سخونة سياسيا. فقد اندلعت التظاهرات التي قام بها عمال السكك وسواق القطارات احتجاجاً على قطع رواتبهم وما تبعها من تظاهرات تتعلق بالخدمات ومكافحة الفساد. واتسعت رقعة تلك التظاهرات لتشمل العديد من المحافظات العراقية وذلك في 2015/7/31، إذ امتدت من العاصمة بغداد إلى النجف وبابل والمثنى والناصرية وكربلاء والبصرة وميسان وواسط.. الخ، كانت في ظاهرها احتجاجاً على تردي الأوضاع الخدمية وعلى ما تشهده البلاد من فساد إداري ومالي، ورفضا في باطنها لجملة الخيارات السياسية ونظام المحاصصات أس البلاء كله.

كان الانطلاقة الاولى خجولة وتركزت على المطالبة بتحسين الخدمات ولكنها تطورت لاحقا لتأخذ ابعادا جديدة و مطالب جديدة، ركزت على ضرورة القيام باجراء إصلاحات جذرية في شكل النظام السياسي، ومحاربة الفساد، وتفعيل النظام القضائي، وتقليص عدد النواب، وحل مجالس المحافظات والاقضية والنواحي، وإلغاء المحاصصة الطائفية- الاثنية، وتعديل بعض مواد الدستور .. الخ.

وفي التاسع من آب/أغسطس 2015، أطلق رئيس الوزراء العراقي، د.حيدر العبادي، حزمة من "الوعود الإصلاحية"، وذلك استجابة لمطالب الحركة الاحتجاجية المتنامية، باجتثاث الفساد، وتوفير الخدمات وإلغاء نظام المحاصصة الطائفية/الاثنية.. الخ.

جاءت إصلاحات العبادي بالتزامن مع العديد من الأحداث السياسية والميدانية التي يشهدها العراق وهو ما أثّر على مواقف الجهات الداخلية وتفاعلها معه.

واضافة الى ضغط الحركة الاحتجاجية وتناميها السريع، تعتبر دعوة المرجعية الدينية في النجف رئيس الوزراء باعتباره المسؤول التنفيذي الأول، إلى مواجهة الفساد والطائفية، أبرز ما سبق تلك الحزمة من الإصلاحات.

هذا مع العلم ان قوى أخرى منخرطة في العملية السياسية اعتبرت أن هذه الإجراءات غير كافية، وأنها لا تعبر عن المطالَب الأساسية للتظاهرات الاحتجاجية التي تشهدها البلاد. كما طالبوا الحكومة بفتح ملفات معينة مثل **ملف العقارات الحكومية** التي تقدر بمليارات الدولارات، خاصة في ظل ما يعانيه العراق من أزمة تتعلق بإغاثة النازحين والمهجرين بعد أن فشلت الحكومة في إيجاد حل مناسب لها. وكذلك **ملف التسليح الذي كلّف ميزانية العراق ما يقارب الـ (150) مليار دولار منذ عام 2003**، ولم يثمر ذلك، سواء

في توحيد الجبهة الداخلية أو تقوية الجيش العراقي للتصدي للإرهاب. هذا علاوة على **ملف الكهرباء** الذي كلّف الدولة عشرات المليارات من الدولارات دون جدوى.

أما **مجلس النواب** فإنه وعلى الرغم من تشكيك بعض المراقبين في قدرته على تمرير حزمة الإصلاحات الاولى نظرا لما يشهده النظام السياسي العراقي من محاصصة طائفية- اثنية مقيتة، فإن المجلس استطاع الموافقة عليها – أي الاصلاحات - بالإجماع في جلسة استثنائية؛ وهو ما يمكن إرجاعه إلى أن كافة القوى السياسية بمختلف ألوانها كانت تخشى من تمدد وانتشار موجة الاحتجاجات الشعبية في الشارع، خاصة مع حالة الانفلات الأمني التي تشهدها البلاد في ظل ضعف قدرات قوات الأمن اضافة الى انشغال معظمها في محاربة "داعش"؛ الأمر الذي دفع غالبية القوى السياسية الرئيسية في العراق إلى تأييد خطوات العبادي.

وما يثير الانتباه هنا ان "الطبقة السياسية"، والتي أبدت دعمها لرئيس الوزراء د.حيدر العبادي ووقفت إلى جانبه في أول الأمر فقد عادت وأعربت عن تحفظها على قراراته الإصلاحية تحت مختلف الذرائع والمبررات.

ولعل **الربط** بين التظاهرات الجماهيرية، وتدخل ودعم المرجعية الدينية، ومواقف القوى السياسية الأخرى والبرلمان ذاته، واستجابة رئيس الوزراء، يجعل قراءة وتحليل تداعيات الوقائع والاحداث أكثر دقة وموضوعية، يضاف الى ذلك تأييد واستجابة مختلف القوى والمكونات الشخصيات السياسية وغير السياسية، ومن ثم مجلس النواب، حتى وان كان ذلك التأييد وتلك الاستجابة متأتيان من الجو الضاغط باتجاه الإسراع بأجراء إصلاحات حقيقية أكثر من وجود قناعة حقيقية ورغبة صادقة.

الحُزم الاصلاحية .. بلا رتوش

في عام (2015) اطلق رئيس الوزراء د.حيدر العبادي **ثلاث حزم** اصلاحية.

ففي 2015/8/9، تم الاعلان عن **الحزمة الأولى للإصلاحات**، التي صوّت عليها مجلس الوزراء بالإجماع. ودون الدخول في التفاصيل يمكن الاشارة هنا الى ان هذه الإصلاحات شملت محاور عدة هي:

اولا: محور الإصلاح الإداري، وتضمن تقليص شامل وفوري في أعداد الحمايات لكل المسؤولين في الدولة وتحويل الفائض إلى وزارتي الدفاع والداخلية، والاستمرار بتحديد الامتيازات الأخرى للمسؤولين، إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فوراً، إبعاد جميع المناصب العليا من هيئات مستقلة ووكلاء وزارات ومستشارين ومدراء عامين عن المحاصصة السياسية والطائفية، ترشيق الوزارات والهيئات لرفع الكفاءة في العمل الحكومي وتخفيض النفقات، إلغاء مواقع المستشارين في الوزارات خارج الملاك وتحديد مستشاري الرئاسات الثلاث بخمسة مستشارين لكل رئاسة، إلغاء الفوارق في الرواتب من خلال إصلاح نظام الرواتب والمخصصات، وتقديم نظام حسب تعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء تأخذ بالاعتبار العدالة والمهنية والاختصاص، تخويل رئيس مجلس الوزراء صلاحية إقالة المحافظين أو رؤساء المجالس المحلية وأعضائها في حال حصول خلل في الأداء أو انتهاك للقوانين النافذة أو حالات الفساد.

ثانيا: محور الإصلاح المالي والذي شمل إصلاح بُنية نفقات وإيرادات الدولة من خلال معالجة التهرب الضريبي، تطبيق التعريفة الكمركية بصورة عادلة على جميع المنافذ الحدودية، وبضمنها منافذ إقليم كردستان؛ والاستعانة بالشركات العالمية الرصينة في هذا المجال لمنع الفساد وتشجيع المنتج الوطني؛ ومنع إغراق السوق العراقية، خفض الحد الأعلى للرواتب التقاعدية للمسؤولين وإجراء صياغة تقدم خلال أسبوع تعالج القرارات الخاطئة التي اتخذت سابقاً.

ثالثا: محور الإصلاح الاقتصادي، حيث تضمن ان تتولى خلية الأزمة التي شكلها مجلس الوزراء اتخاذ القرارات المناسبة لتفعيل حركة الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص من خلال؛ تفعيل القروض لتنشيط حركة الاقتصاد في البلاد، وتشغيل العاطلين عن العمل، والعمل على تفعيل قرار مجلس الوزراء وخلية الأزمة بدفع المستحقات واجبة الدفع إلى شركات القطاع الخاص، وانجاز برنامج الدفع الآجل المكلفة بإعداده وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة المالية خلال أسبوع، ورفعه إلى خلية الأزمة لإقراره، من أجل توفير خدمات للمواطنين، إلغاء جميع الاستثناءات من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية باستثناء عقود التسليح في وزارة الدفاع حالياً، تفعيل استراتيجيات العمل التي أعدتها مؤسسات الدولة ومنها بشكل خاص ما أنجز بالتعاون مع منظمات دولية.

رابعا: محور الخدمات والذي تضمن ضرورة الخروج بحزمة إجراءات لحسم مشاكل الكهرباء في مجالات؛ الإنتاج، النقل والتوزيع، والجباية، وتبني برنامج رقابة مجتمعية فعال لكشف التراجع أو الفشل في تقديم الخدمات بغية محاسبة المقصرين، ويتطلب ذلك تفعيل عمل جباية تقديم الخدمات بشكل كفوء سواء على مستوى الوزارات، أو الحكومات المحلية.

خامسا: محور مكافحة الفساد والذي أكد على تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد، وتنشيط دور المؤسسات الرقابية والكشف عن المفسدين ووضع معايير لتقييم أداء المؤسسات الرقابية. ويقتضي ذلك؛ تفعيل دور هيئة النزاهة الوطنية، وإعادة النظر في مكاتب المفتشين العموميين والتركيز على المهام الأساسية لمكاتبهم بما يقتضي ذلك من ترشيق هذه المكاتب، وإيقاف الترهل فيها، من أجل إن تكون فاعلة، فتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت إشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد، ودعوة القضاء إلى اعتماد عدد من القضاة المختصين المعروفين بالنزاهة التامة للتحقيق فيها ومحاكمة الفاسدين، ووضع سقف زمني لحسم قضايا الرقابة وكشف الفساد والإعلان عنها طبقاً للقانون.

وقد أكد العبادي على "أن هذه القرارات والتوجهات التي نطلقها اليوم، تشكل الحزمة الأولى على طريق الإصلاح الذي ننشده، ومكافحة الفساد. ومع إقرار هذه الحُزمة سنتخذُ الإجراءات اللازمة لتنفيذها". واضاف "إننا انطلقنا بنهجنا الإصلاحي من قناعتنا الراسخة بأن الإصلاح الشامل والجذري وعلى قاعدة الدولة الوطنية المدنية دولة المؤسسات هو السبيل المفضي للاستقرار والتنمية والاعمار وتحقيق العدالة واستعادة كيان الدولة الذي استباحته قوى الشر والإرهاب والفساد، تلك القوى التي مانعت وعرقلت مهام الإصلاح كونه يضرب بالصميم كيانها وامتيازاتها وبالأخص نظام المحاصصة وبنية الفساد اللذان ينخران جسد الدولة" [68].
علما أن العبادي هو إبن نظام المحاصصة وأنه – أي النظام المذكور – هو الذي جاء بالعبادي الى السلطة، سواء لعضوية مجلس النواب أو الى منصب الشخص الاول في بنية النظام السياسي، رئيس الوزراء.

الحزمة الثانية للاصلاحات

في اطار استجابة رئيس الوزراء د.حيدر العبادي للضغوط الشديدة التي تعرض لها بمعية الكتل السياسية من قبل المتظاهرين في مختلف مدن العراق وخارجه والمرجعية الدينية اصدر العبادي امرا ديوانيا بتاريخ 16 آب 2015 اعلن من خلاله تقليص عدد الحقائب الوزارية من 33 عضوا الى 22 عضوا. وذكر البيان ان بعض الوزارات ألغيت وبعضها تم دمجها بوزارات اخرى [69].

---

[68] نقلا عن: http://www.alalam.ir/news/1758748
[69] لمزيد من التفاصيل قارن:
http://al-aalem.com/%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-

ووفقا لما جاء في البيان فقد ألغيت مناصب نواب رئيس الوزراء، وزارة حقوق الانسان، وزارة الدولة لشؤون المرأة، وزارة الدولة لشؤون المحافظات وشؤون مجلس النواب، ووزارة دولة اخرى. كما تمت اعادة هيكلة الوزارات التالية:
أ- دمج وزارة العلوم والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
ب- دمج وزارة البيئة بوزارة الصحة.
ج- دمج وزارة البلديات بوزارة الاعمار والاسكان.
د- دمج وزارة السياحة والآثار بوزارة الثقافة.

أثارت **حزمة الاصلاحات الثانية** هذه جدلا وتساؤلات عن استثناء وزارات ينتمي وزراؤها الى أحزاب كبيرة من الدمج أو الالغاء، والتي يعتبرها الكثير من المتابعين "باباً مفتوحاً للفساد"، في حين وصفت بعض الكتل تلك الحزمة من القرارات الاصلاحية بـ "المبهمة وتحتاج للتوضيح ".
وبعد يومين من صدور الحزمة الثانية من الاصلاحات وردا على الاعتراضات والاسئلة العديدة صدر بيان عن رئيس الوزراء حيدر العبادي أشار فيه الى أن "الإجراءات المتخذة لتقليص عدد الوزارات ودمج بعضها بالبعض الآخر وإلغاء المناصب، هي من اجل تقليل الترهل في مرافق الدولة وجعلها أكثر فاعلية".

ولكن هذا التوضيح يحتاج الى وقفه.

فمثلا (وزارة المرأة) التي اعلن عن الغائها كانت تتألف من **20** موظفاً فقط، ومثلها وزارة المحافظات. وهذا الرقم هو اقل من قسم في وزارة النفط !!. ومن جهة اخرى من بين الوزارات الملغاة كانت هناك ثلاث وزارات تتألف من **50** موظفا فقط!!. فهل سيؤدي هذا الرقم المتواضع الى "تقليل الترهل في مرافق الدولة وجعلها أكثر فاعلية"، كما جاء في بيان السيد رئيس الوزراء المشار اليه اعلاه؟

هذا مع العلم ان **د. سعد الحديثي**، المتحدث الرسمي باسم مكتب رئيس الوزراء كان قد نبه الى أن موظفي الوزارات المرشقة أو الملغاة "سيتم استيعابهم"!! ولكن السيد الحديثي لا يشير الى كيفية استيعاب هؤلاء وعما اذا كانوا سيبقون على الملاك وعندها سيكون الأمر مجرد عملية مناقلة وليس "تقليل الترهل في مرافق الدولة وجعلها أكثر فاعلية"، كما اشار الى ذلك السيد العبادي.

ومن جانب آخر اثارت التغييرات الأخيرة تساؤلات عن سبب استثناء اجراءات الترشيق عددا من الوزارات الخدمية التي تتهم عادة بالفشل ويديرها وزراء ينتمون الى قوى سياسية متنفذة.

والملاحظة الثانية حول هذه الحزمة من الاصلاحات تتعلق بالآلية والطريقة التي اتبعت في اتخاذ القرارات وتنفيذها. فقد كان بالإمكان اللقاء بالوزراء المعنيين بالإجراءات قبل إعلانها، وإحاطتهم علما وتوضيح ما سيترتب على هذه القرارات من نتائج بالنسبة لهم ولطواقمهم القيادية ولمنتسبي وزاراتهم، وهم بالآلاف. فالإدارة السليمة لمعركة الإصلاح ومكافحة الفساد لا يمكن الانتصار فيها من دون توسيع قاعدة المؤيدين والمشاركين، وهذه تتطلب بالضرورة تواصلا وتشاورا متعدد القنوات والأساليب [70].

والملاحظة الثالثة، ثمة تساؤلات تدور حول الأسس التي اعتمدت في دمج بعض الوزارات. فعلى سبيل المثال، يعاني العراق من أخطار وتحديات بيئية جسيمة، فهل من الصحيح دمج وزارة البيئة بوزارة

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D9%84%D8%B5-%D8%B9

[70] قارن: "**الترشيق الحكومي خطوة اخرى ايجابية.. ولكن**". متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.iraqicp.com/index.php/party/from-p/32207-2015-08-17-19-51-13

الصحة التي يفترض إلغاؤها أو تقليصها تطبيقا لقانون نقل الصلاحيات إلى المحافظات؟ وهل حقا سيتطور البحث العلمي ودوره في المساهمة بإيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها البلاد في القطاعات والمجالات المختلفة بعد دمج وزارة العلوم والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي، في الوقت الذي تعاني فيه الأخيرة من التضخم والمشاكل الإدارية، مع وجود من يطالب بمزيد من الاستقلالية للجامعات وإلغاء وزارة التعليم العالي؟ فضلا عن أن مراكز البحث العلمي بحاجة إلى مزيد من الاستقلالية والمرونة والترشيق والدعم، في حين سيجري تعزيز المركزية وزيادة البيروقراطية ما سيؤدي إلى التراجع عما موجود حاليا رغم الملاحظات الكثيرة عليه.

لقد كان من الأنسب ان تحاط عملية الترشيق بشفافية أكبر وبمشاركة مختصين، وأن تعطى لهم مهلة زمنية لتقديم مقترحاتهم بالاستناد إلى دراسة متكاملة لآثار حذف ودمج أية وزارة.

وفي ظل الأوضاع القائمة، لن ينجو مثل هذا الإجراء من انتقادات تتعلق بالانتقائية في الاختيار والتمييز، لاسيما وأن الإلغاء والدمج طال وزارات ووزراء لم تسجل على معظمهم شوائب أو شبهات فساد.

الحزمة الثالثة للاصلاحات

تضمنت الحزمة الثالثة من الاصلاحات ما يلي:
1- إجراء تخفيضات كبيرة في اعداد الحمايات الشخصية للمسؤولين والرئاسات وغيرهم تصل الى 90% بالمائة وإلغاء أفواج الحمايات الخاصة التابعة الى الشخصيات واعادتهم الى وزارتي الدفاع والداخلية حسب التبعية لتدريبهم وتأهيلهم ليقوموا بمهامهم في الدفاع عن الوطن وحماية المواطنين.
وبحسب صانعي هذه الحزمة، يوفر هذا الاجراء لموازنة الدولة ما يزيد عن عشرين الف عنصر امني تتجاوز رواتبهم 250 مليار دينار سنويا (حوالي 200 مليون دولار).
2- إعادة هيكلة أفواج الحماية الخاصة بالرئاسات الثلاث ومكاتب نواب رئيس الجمهورية ومكاتب نواب رئيس الوزراء الملغاة وتحديد واجباتها وتبعيتها ونقل موجوداتها لتتولى القيام بمهامها الأمنية لحماية البلاد.
3- إعادة تخصيصات مكاتب نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء الملغاة إلى الخزينة العامة للدولة.
4- تشكيل لجنة مهنية عليا لإلغاء الفوارق في الرواتب من خلال إصلاح نظام الرواتب والمخصصات، وإلغاء المخصصات الاستثنائية لكل الرئاسات والهيئات ومؤسسات الدولة والمتقاعدين منها تأخذ بعين الاعتبار العدالة والمهنية والاختصاص وتقديم نظام جديد خلال شهر واحد من صدور هذا الأمر.
5- تخفيض الحد الأعلى للرواتب التقاعدية للمسؤولين وإجراء صياغة تقدم خلال أسبوع تعالج القرارات الخاطئة التي اتخذت سابقا.
6- تشكيل لجنة عليا تعنى باختيار المرشحين للمناصب العليا برئاسة وعضوية عدد من المختصين من هيئة النزاهة ووزارة التخطيط وخبراء من مراكز التنمية في القطاع الخاص والمستشارين والأكاديميين.
7- تشكيل لجنة عليا لاخضاع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة الى المساءلة والمحاسبة من خلال برامج تقويم معدة لهذا الغرض وتتولى اللجنة مهمة تقديم تقارير دورية (فصلية وسنوية) إلى رئيس مجلس الوزراء.
8- يقوم ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة بتقديم توصيات لتفعيل دور المفتشين العموميين وتقديم معايير قياسية لملاكات مكاتبها بما يؤدي إلى ترشيقها وإيقاف الترهل فيها إضافة إلى تقديم معايير لتقييم أداء المؤسسات الرقابية.

8- تنفيذ قرار الغاء مواقع المستشارين في الوزارات خارج الملاك سواء كانت على الملاك الثابت او المؤقت وتحديد مستشاري الرئاسات الثلاث بخمسة مستشارين لكل رئاسة.

بعد اطلاق الحزم الاصلاحية.. سجالات لا تنتهي

بداية، تقتضي الضرورة الاشارة الى ان هذه الخطوة رغم ايجابيتها، تبقى محدودة، ما لم تلازمها خطوات وإجراءات أخرى تضمن إخراج المواقع العليا من نهج المحاصصة السياسية والطائفية واعتماد مبدأ المواطنة والكفاءة والنزاهة، والإخلاص لمبادئ البناء الديمقراطي الاتحادي للدولة، كما نص على ذلك دستور العراق .

كما يمكن أيضا تسجيل بعض الملاحظات الأساسية المتعلقة **بتسلسل** أولويات تنفيذ الإصلاحات **والآليات، والأسلوب** المعتمد في اتخاذ القرارات، ومدى تجاوبها وانسجامها مع المطالب الملحة التي عبرت عنها جماهير المتظاهرين.

فلا يغيب على أي مراقب للحراك الجماهيري الواسع الذي شهدته العاصمة بغداد وعمّ معظم محافظات وسط وجنوب العراق، ناهيك عن مئات ألوف المواطنات والمواطنين ممن شاركوا فيه، بأن **المطلب الأول** والأكثر إلحاحاً بالنسبة لجماهير شعبنا هو محاربة الفساد المستشري في مفاصل الدولة والمجتمع ومحاسبة الفاسدين وإعادة فتح ملفات الفساد المحفوظة في الأدراج.

وكان المطلوب والمتوقع أن تتركز الإجراءات الأولى على هذا المحور وأن يصار إلى إتخاذ قرارات تنفيذية وإجراءات عملية لمحاسبة ومعاقبة من تتوفر بشأنهم ملفات وتهم مثبتة، لاسيما الفاسدين من كبار المسؤولين [71].

وكالعادة، بعد صدور كل حزمة من الحزم تصاعد السجال بين مختلف القوى، بين معارض لها ومؤيد أو متردد أو مشكك بجديتها وجدواها ومدى قدرتها على تحقيق الاصلاحات المطلوبة التي تحتاجها البلاد في لحظة تطورها الراهنة.

فمثلا **القوى الكردية** وعلى لسان **مسعود حيدر** النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية تم وصف حزم الاصلاحات التي أطلقها رئيس الوزراء حيدر العبادي بأنها "قرارات ارتجالية، وغير مدروسة"، ورأى – أي السيد حيدر- أنها "لا يمكن تطبيقها، ولن تؤدي الى اصلاح حقيقي في مؤسسات الدولة". كذلك اعتبر حيدر، الاصلاحات المذكورة "قفزا على الدستور، للتلاعب بمشاعر وعواطف المواطنين"؛ فهي لا تعدو ان تكون "تصفية حسابات ومزايدات".

من جهته اعتبر زعيم "التيار الصدري" **مقتدى الصدر**، الاصلاحات الحكومية باعتبارها "وهمية"، داعيا الى استمرار الاحتجاجات لحين تحقيق "اصلاحات حقيقية".

بدوره، **رعد الدهلكي**، النائب عن "اتحاد القوى الوطنية"، قال بان الحزمة الاولى "كانت واضحة المعالم، بينما كانت الثانية أقل وطأة، والثالثة مبهمة". وفسر هذا التذبذب بانه عبارة عن تراجع العبادي تدريجيا في اصلاحاته، ولا تعدو اجراءات الحكومة الاصلاحية سوى "توسيع صلاحياتها". وأعرب الدهلكي أيضا عن خشيته "من دخول تلك الاصلاحات مرحلة التسويف والمفاوضات"، بعد تأخر اطلاقها، وعدم تنفيذ الاصلاحات، التي اطلقتها الحكومة سابقا، بالكامل.

اما النائب عن "ائتلاف دولة القانون" **كامل الزيدي**، فقد كشف ان مشروع الاصلاح الذي اعلنته الحكومة هو مجرد عملية ادارية تقشفية كالغاء ودمج بعض الوزارات، وليس اصلاحا حقيقيا.

---

[71] قارن: "**الترشيق الحكومي خطوة اخرى ايجابية.. ولكن**". مصدر سبق ذكره.

وأضاف **الزيدي** في بيان له، ان "الحكومة لم تقدم أي اصلاح، مجرد انها قامت بعملية ادارية تقشفية كالغاء ودمج بعض الوزارات والتي كان متفق عليها سابقا ولا تعتبر خطوة اصلاحية"، مشيرا الى ان "المرجعية الدينية العليا والمواطنين سئموا من وعود الحكومة بشأن هذا الامر" [72]، علما ان السيد الزيدي هو عضو في الكتلة التي ينتمي اليها رئيس الوزراء !!.

مواقف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية

إن تراجع السلطتين التنفيذية والتشريعية عن الإصلاحات، بل التخلي حتى عن ورقتي الإصلاح اللتين تم طرحهما في الثامن والعاشر من أغسطس/آب 2015 من خلال قرار البرلمان الصادر في 2015/11/2، يؤشر إلى قوة الرغبة السياسية في وأد وجهة الإصلاح، وهي في مهدها، وأثبت عدم جدية مجلس النواب، في مكافحة الفساد، كما أثبت عجز السلطات الثلاث عن تحقيق رؤية الجماهير ومطالبها.

ومن متابعة **إجراءات** السلطات الثلاث: **التشريعية والتنفيذية والقضائية**، في تنفيذ المطالب المشروعة للمتظاهرين، وأبناء الشعب العراقي، يؤكد المتابعون أنها لم تكن في مستوى الوعود الإصلاحية فعلاً.

فبالنسبة إلى **السلطة التنفيذية**، لم تكن جادة فعليا في تنفيذ الإجراءات التي تضمنتها حزمة الإصلاحات التي أعلن عنها رئيس الوزراء، حيدر العبادي، مثل طرح مشاريع قوانين تعالج الفراغ القانوني الذي تخلفه الإجراءات، ومنها مشروع قانون إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية، مشروع قانون دمج الوزارات، مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث.. وغيرها. كما أن العبادي لم يطرح برنامجاً شاملاً وحقيقياً للإصلاح، ينفذ على أرض الواقع، واكتفى بإجراءات إدارية غير جذرية، إضافة إلى أنه لم يعمل بشكل حيوي على بناء استقطاب سياسي، يفضي إلى تكوّن كتلة برلمانية داعمة ومساندة له، مقابل هوامير الفساد المتمكنة من الرئاسات الثلاث.

وبدلا من أن تحقق حكومة العبادي مردوداً مالياً ومعنوياً للجماهير الغاضبة، والمؤيدة لخطواته المعلنة، من خلال استعادة بعض الأموال المنهوبة والمهربة، ذهبت إلى إصدار قرارات تقشفية، كان ضحيتها الأولى صغار الموظفين؛ والفئات الكادحة والفقراء عموما. وهذا ما يؤكد حقيقة ان للاصلاحات طابع طبقي وليس مجرد اجراءات تقنية الطابع. والتجارب العالمية تشير الى ان الاصلاحات التي جرت كان فيها على الدوام "رابحون كبار" و "خاسرون كبار"!! ولن تكون التجربة العراقية استثناء.

من جهته، تقاعس **مجلس النواب العراقي**، أيضاً، عن تنفيذ ورقته الإصلاحية الأولى، ولم يعلن عن حزمته الثانية التي وعد بإطلاقها، كما لم يبذل المجلس أي جهد تشريعي، يخدم مشروع الإصلاح أو قراراته، كما لم يقم بأي استجواب حقيقي لمسؤولي الدولة، المتهمين بالفساد أو بالتقاعس في أداء واجباتهم، ولم تشكّل أي لجان برلمانية لمتابعة التظاهرات ومطالب المتظاهرين، بصفة النواب ممثلين للشعب !!.

أما **القضاء**؛ فقد فشل في أداء واجباته التي يفترض أن تعزز من القرارات الإصلاحية، وتحقق بعض مطالب المتظاهرين المشروعة، ومنها تحديداً إصدار الأوامر القضائية بحق المتهمين بعد تسلمه ملف التحقيق بقضية سقوط الموصل، في 2015/8/17، إضافة إلى تغاضيه عن الانتهاكات التي طاولت الناشطين والمتظاهرين، من تصفيات واعتقالات إلى تغييب قسري، والإجراءات التي وضعتها الشرطة والجيش حول مناطق التظاهر، بما يحدّ من حرية التعبير عن الرأي بشكل سلمي.

وثمة ملاحظة تبدو ظاهريا وكانها "فنية" وهي اشكالية التنفيذ الفعلي لحزم الاصلاحات المختلفة التي طرحها د.حيدر العبادي. فثمة شكوك وتوجس إزاء التنفيذ الفعلي للإصلاحات، نظرا كونها تعتمد حتى

[72] نائب عن القانون يهاجم اصلاحات العبادي ويصفها بالتقشفية. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
/http://www.baghdad-times.net/2016/01/11/54538

هذه اللحظة على أجهزة الدولة، المسؤولة أصلا عن حالة سوء الإدارة والفساد، ما يثير التساؤل المشروع فيما إذا كان ممكنا لنفس الأجهزة وأنماط التفكير والعمل المتحكمة بها، أن تقوم بالتغيير المطلوب؟

ولم يستشف من الآليات المقترحة ما يعطي دورا جديا للرقابة الشعبية أو لمرشحين يمتلكون المواصفات الشخصية والمؤهلات العلمية والمهنية المطلوب توفرها في من يتم اختيارهم من جمهور المتظاهرين. فكل اللجان المزمع تشكيلها يتم ترشيح أعضائها من داخل مؤسسات السلطة والقوى التي تهيمن عليها. وإن كان ذلك يصح في الظروف الطبيعية والهادئة، فإن العراق يشهد حراكا جماهيريا يطالب بتخليص أجهزة الدولة من الفاسدين والفاشلين وعديمي الكفاءة، وهذا ما لم يحدث حتى الآن. وبالتالي لا بد من مشاركة شعبية بطريقة مناسبة في الهيئات التي تتولى مراقبة تنفيذ الإصلاح [73].

[73] قارن: **"الترشيق الحكومي خطوة اخرى ايجابية.. ولكن"**. مصدر سبق ذكره.

المبحث الخامس: البلاد الى أين؟

الثنائية المستحيلة: الانتقال الى الديمقراطية في ظروف اقتصاد ريعي

بداية، لا بد من الاشارة الى ان المسار الذي عرفه التحول السياسي في العراق بعد **2003** لا يكتفي بمراحل بناء العملية السياسية فحسب، وإنما يتعدى إلى مختلف الخيارات أو التصورات التي طرحت بشأن إدارة العراق وتحديات حكمه قبل وبعد الاحتلال، بالإضافة إلى جهود تدعيم العملية السياسية. ومن المعروف ان تسيير العملية السياسية الناشئة بعد 2003/4/9، ونتيجة ان التغيير تم من خلال الحرب والاحتلال مما يعني ان المنتصرين هم عادة ما يفرضون رؤيتهم، فقد أدى ذلك إلى بروز مجموعة من الخيارات لإدارة البلاد (من منظور الأمم المتحدة والولايات المتحدة وحلفائها)، بالتزامن مع بروز مجموعة من التحديات التي واجهت حكم العراق في المرحلة الجديدة.

بحسب تجربة الفترة من **2003** ولحد الآن، لا يبدو أن تكون مهمة اعادة بناء الدولة على اسس جديدة ممكنة التحقيق في المدى المنظور، بعد ان سقط نموذج الدولة المركزية المفرطة التي ظلت تعاني، باختلاف الانظمة الحاكمة منذ تأسيس الدولة العراقية في 1921، من اشكالات تتعلق ببنيتها ذاتها ومحتواها، والتي ساهمت في ابقاء معوقات بناء الديمقراطية قائمة الى حين.

ولا بد من الادراك بان **مهمة** بناء الدولة الجديدة، **المدنية الديمقراطية العصرية**، لا تستكمل بمجرد سقوط الديكتاتورية بشكل آني أو عبر قوى الاحتلال، ولا تجري هذه المهمة في مختبر للعلوم الطبيعية، وعلينا أن نتجنب التعامل مع هذه العملية السياسية المعقدة وكأن الديمقراطية مجرد وصفة جاهزة متكاملة تنجز ولمرة واحدة ومن دون أية عوائق. فهناك اشكاليات معقدة تتعلق بعضها بفهم القوى السياسية العراقية للديمقراطية بتجلياتها الملموسة في الواقع العراقي حيث يختزل بعضها الديمقراطية بالتصويت في الانتخابات، في وقت تشهد الساحة السياسية جملة من التناقضات المعقدة والمركبة بحيث تخلق صعوبة منهجية في اضفاء طابع الرئيسي والأساسي على شكل أو نوع من أنواع التناقضات القائمة، على الرغم من كون مجمل تلك التناقضات دائرة في اطار ما يمكن أن نطلق عليه الصراع على حاضر العراق ومستقبله (و من بينها الصراع حول شكل ومحتوى الدولة الجديدة) [74].

وعلى العموم شهدنا ونشهد منذ رحيل النظام الدكتاتوري واحتلال العراق في **2003** حراكاً سياسياً مستمراً في ظل **استمرار التناقض** بين قوى الاحتلال حتى رحيلها في اواخر 2011 من جهة وبين الشعب من جهة اخرى، اضافة الى التناقض بين القوى المنخرطة في العملية السياسية من اجل اقامة نظام ديمقراطي تعددي فيدرالي، وبين قوى الارهاب والتكفير والقوى المتشبثة بعودة النظام السابق واستعادة ما خسرته عبر الاستبداد الشمولي.

ومنذ لحظة انهيار النظام الدكتاتوري في **2003/4/9 اندلع** سجال ساخن لا يهدأ أواره بين مختلف أوساط الحركة السياسية العراقية، سواء بين المشاركين في العملية السياسية أو خارجها، حول قضايا عديدة من بينها **طبيعة** النظام الجديد وطبيعة الاقتصاد **ومضمون وشكل** الدولة **وكيفيات** إعادة بناءها. ودارت الخلافات في الواقع حول **تحديد طبيعة المرحلة التاريخية** التي نشأت بعد **2008/4/9**، وطبيعة الصراع المتعدد الاشكال والابعاد، المحتدم، وخصوصا المهام الملموسة لهذه المرحلة في ظروف العراق الخاصة. خلال الفترة التي تلت **9/نيسان 2003** حدثت، إذن، **تطورات** كثيرة، وهذه التطورات **ولدّت** وقائع جديدة وعناصر جديدة، **وخلقت** شروطا جديدة، تسمح لنا **بالاستنتاج** بأننا **دخلنا** مرحلة جديدة ومتقدمة في الصراع الدائر حول افق التغييرات المطلوبة، **وطبيعتها، وقواها** المحركة **واشكال** تجلي

[74] لمزيد من التفاصيل قارن: عامر حسن فياض، كاظم علي مهدي، "اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر"، **"قضايا سياسية"**، العدد 2014/34، ص 35 ولاحقا.

التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية المرافقة له والدائرة حوله، الامر الذي **يتطلب تحليلا ملموسا للاوضاع الملموسة**.

تدور الاشكالية هنا حول بلد هيّمنت فيه دولة مركزية ونظام استبدادي واقتصاد ريعي. حدث تغيير من خلال خيار الحرب ادى الى اسقاط النظام الدكتاتوري واقترن بتدمير الدولة ايضا. منذ تلك اللحظة **انطلقت** عملية بالغة التعقيد، واشتد الصراع المجتمعي ليأخذ بعدا طائفيا - اثنيا. وبدلا من ان يتم وضع الاسس لبناء المجتمع الجديد القائم على انقاض السابق، ويتم بناء مستلزمات الدولة الجديدة، الدولة الديمقراطية العصرية، بديلة الدولة القمعية الدكتاتورية، وقع حدث آخر تمثل في **بناء نظام المحاصصات الطائفية – القومية** بدفع من سلطات الاحتلال وبقبول من القوى التي هيمنت على السلطة والحكم بعد رحيل الدكتاتورية.

قاد التطور في اطار هذا النظام الى **اشتعال** حروب الطوائف ونتائجها المعروفة. وفي الواقع وصل هذا النظام الى أفقه المسدود وتفاقمت تناقضاته التي تنفجر بين حين وآخر معبرة عن عمق الازمة التي يعيشها، الامر الذي يطرح قضية البديل مجددا ... البديل الوطني الديمقراطي المناهض لنظام المحاصصات والعابر لها والمؤسس للدولة الديمقراطية العصرية.

ولابد من الاشارة الى أن ثمة ضروب من الأوهام والمغالطات أحاطت ولما تزل تحيط بفهم الديمقراطية في العراق، منها ثلاث **مغالطات** أشار اليها بصواب الفقيد كامل شياع [75]:

1- **مغالطة التفكير الرغبوي** التي تذهب إلى أنه ما دام بناء الديمقراطية يقتضي الإنتخابات الحرة، فإن المقترعين سيختارون بالضرورة الخروج من أطر هيمنة الفكرة الواحدة أو العقيدة الشاملة أو عدم الإنحياز إلى الولاءات الفرعية. وهذا خطأ لا يعادله إلا خطأ تصور المجتمع المدني على أنه حامل لوعي مدني ومساق به.

2- **مغالطة تفوّق روح المواطنة على الولاء للجماعات التقليدية والهويات الفرعية**. إن روح المواطنة لا تسير، من حيث المبدأ، يداً بيد مع الولاء المسبق لطائفة أو جماعة أثنية أو ثقافية، بل قد تكون نقيضاً لهذا الولاء حين يكون مغلقاً وحصرياً. لكن الممارسة الإنتخابية في العراق أنتجت حتى الآن موائمة بين الولاء للجماعات الفرعية والخيارات الفردية الواعية للناخبين، فصار الأول حاضناً للثاني دون أن يترتب على ذلك مصادرة حق الفرد أو مسؤوليته. وهذه الحالة التي ليست فريدة من نوعها، تستحق التوقف عندها، سيّما وأن هناك، في أكثر النظم الديمقراطية عراقة، أحزاباً أو حركات تنادي باحتواء المواطنة ضمن حدود ثقافية أو أثنية عازلة.

3- **مغالطة اسقاط سياق على آخر**، حيث تؤخذ الديمقراطية كوصفة جاهزة قابلة للتصدير. لا يكفي مثلاً أن تتوفر حكومة منتخبة، ومجتمع مدني ناشط وشركات متعددة الجنسيات لقيام نظام ديمقراطي. وتجارب "الهندسة الإجتماعية" من هذا النوع لا تأتي إلا بنتائج عكسية على المجتمع وعلى المشاريع "الثورية" لدمقرطته. وليس سوى عقلية براغماتية سطحية، كالتي تبنتها الإدارة الأمريكية، بوسعها الاطمئنان إلى أن نشر الديمقراطية واقتصاد السوق سيخدم غاية أبعد منها كمكافحة الإرهاب مثلا. والأرجح أن المعركتين ستنتهيان بالخسارة. ولو كانت الديمقراطية هي المرغوبة بذاتها لأقتضى الأمر تهيئة شروط تحققها، وهو ما لم يحصل كما ينبغي في الحالة التي نتكلم عنها.

و يمكن القول أن العراق يقف اليوم في (مرحلة الانتقال الى مرحلة التحول الديمقراطي) ولم يصل بعد الى مرحلة (التحول الديمقراطي)، وكذلك بالتأكيد، لم يعش بعد (المرحلة الديمقراطية).

---

[75] قارن: كامل شياع، "الطريق الطويل نحو الحداثة- تأملات في قضايا الديمقراطية والهوية"، "**الثقافة الجديدة**"، العدد 2007/320، ص 18-26.

ان تشخيص المرحلة يؤشر ان عراق اليوم يمر في فترة انتقالية صنعها **تاريخ سيء** هو تاريخ الشمولية و **مستقبل صعب** هو مستقبل انجاز الديمقراطية. ثم ان العراق اليوم دولة ضعيفة تتجاذبها الهويات الفرعية مع وجود "نظام ديمقراطي" غير ناضج يتم تقويضه بشكل متزايد من الداخل والخارج، وهو محاط بمجمع من دول عربية متشظية، ودول اخرى قوية غير عربية على السواء تسعى الى الهيمنة عليه او اخضاعه. وعلى الرغم من استمرار "النموذج الديمقراطي العراقي" لكن ضعفه يقترن بتهديدات داخلية وخارجية، لذا يبدو ان **الاحتمال الارجح** بأنه يقود البلاد أما باتجاه الحكم المطلق، أو باتجاه تجدد الفوضى [76]. ولهذا فقد صُنف العراق ضمن الدول الفاشلة ووضع في مرتبة أدنى من الديمقراطيات المعيبة ذات التحول الفاشل أو غير المتاح .

واذا كان عراق اليوم يمر في بفترة انتقالية تتعايش فيها المتناقضات بـ "تناغم مثير" وتزدحم بالمتغيرات فانه من غير الممكن **تأبيد** الانتقال. كما من غير الممكن **تجميد** التغيير فالديناميات الاجتماعية لا تنتظر أحدا ولكنها تفعل فعّلها وتتعاظم وتيرتها من خلال نشاط الناس الواعي، وما الحركة الاحتجاجية إلا أمل واعد في نهاية نفق مظلم هو نظام المحاصصات الطائفية/الاثنية.

ومقابل ذلك فان الصراع على بناء الدولة العراقية من حيث شكلها ومضمونها هو في جوهره صراع على هويتها، ومن يكسب هذا الصراع هو في النهاية سيكون الاقدر على تحديد ايديولوجية الدولة، ومن ثم هويتها. وطالما ان الهوية العراقية قد اتسمت بالسيولة التامة في ظل الاحتلال الامريكي الذي راهن على دولة "المكونات"، فإنها يسّرت الذهاب الى ملاذات اخرى بديلة للهوية الوطنية، مما أدى الى **انتعاش** الهويات الفرعية من مثل القبلية - الاثنية - الطائفية-المناطقية ... الخ.

وبالنتيجة، وكما قلنا سابقا، فان المرحلة التي يمر بها عراق اليوم ليست مرحلة ديمقراطية ولا مرحلة تحول ديمقراطي، بل هي **مرحلة "تطعيم" ديمقراطي** – بحسب بعض الباحثين [77].

ومن جهة اخرى فإن واحدا من التحديات الكبرى التي تواجهها عمليات الانتقال الديمقراطي هي طبيعة الاقتصاد العراقي وهو اقتصاد ريعي بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى مما يطرح جملة تناقضات، من بينها التناقضات بين الديمقراطية والاقتصاد الريعي [78]. وهذه التناقضات هي **تناقضات بنيوية** وليست عابرة، إذ أنها تتعلق ببنية الدولة الريعية وطبيعتها التي لا تولد الممكنات لبناء الديمقراطية، وإنما تعزز السمات التسلطية (الدكتاتورية)، حيث ان الدولة هي المتحكم بالثروة الوطنية. بتعبير آخر يمكن القول ان الريعية النفطية في مثل هذه الدول ومنها العراق هي الاقتصاد السياسي للاستبداد.

لقد مثل توفر الثروة النفطية في العديد من البلدان، ومن بينها العراق، نقيضا لتطور الديمقراطية ومصدرا اساسيا لتفشي الاستبداد، بفعل قدرة الدولة على **اختطاف** واخضاع المجتمع المدني، بوسائل متنوعة، عبر عدة آليات من بينها [79]:

الآلية الاولى وهي ما يمكن أن نسميه **"مفعول الريعية"**، ويعني أن الحكومات تستخدم عائدات النفط لتخفيف الضغوط الاجتماعية التي يمكن لها، بخلاف ذلك، أن تؤدي الى تزايد المطالبات بمحاسبة الحكومات محاسبة أشد. و يمكن ان يحصل هذا **بثلاث طرق**:

- **الطريقة الاولى** هي **"تأثير الضرائب"**. ويقصد بذلك ان الحكومات، إذ تتوفر على ايرادات كافية من مبيعات النفط، لا تعود بحاجة الى ضرائب باهضة، أو لا تعود بحاجة لفرض اية ضرائب باهضة على

---

[76] كينث بولاك، **"قراءة ميكافللي للوضع في العراق"**، نشرة العراق في مراكز الابحاث العالمية ، العدد 5 ، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، الاثنين 2013/2/25، ص 6. وقد ورد عند عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، المصدر السابق.

[77] قارن: عامر حسن فياض، كاظم علي مهدي، **"اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر.."**، مصدر سبق ذكره.

[78] عالجتُ بالتفصيل في عمل مستقل آخر الاشكاليات المرتبطة بالاقتصاد الريعي وآثاره. لمزيد من التفاصيل قارن: د.صالح ياسر حسن، **"الريوع النفطية وبناء الديمقراطية – الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي"** (بغداد: مركز المعلومة للبحث والتطوير، 2013).

[79] لمزيد من التفاصيل قارن: **النفط والاستبداد. الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، مجموعة مؤلفين (بغداد – بيروت – أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2007)، ص 146 ولاحقا.

الاطلاق. بمقابل ذلك سيخفف ميل السكان الى المطالبة بمحاسبة الحكومة، ناهيك عن المطالبة بان يتم تمثيل هؤلاء في هذه الحكومة.

تمتاز البلدان الريعية النفطية بضعف حصة الايرادات الضريبية في إجمالي كل من الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي. فالتدفقات الهائلة من الريوع النفطية التي تتحكم فيها القوى المسيطرة تحررها من فرض ضرائب مرتفعة على السكان مما يخفف من ضغط السكان على المطالبة بمحاسبة هذه السلطات. وبعبارة أخرى، في ظل الانظمة الريعية يمكن تعطيل القاعدة التي تستند اليها النُظم الديمقراطية المعاصرة: ***لا تمثيل بدون ضرائب*** !.

- يتضمن مفعول الريعية عنصرا ثانيا هو "**تاثير الانفاق**"، ويقصد بذلك ان الثروة النفطية تفضي الى زيادة الانفاق على المحسوبية (الاتباع والمحاسيب)، مما يخفف او يُسكِت الاعتراضات الكامنة التي تسعى الى اقامة الديمقراطية.

وتبدو **الريعية** في الدول النفطية مثلا كما لو هي ما يشبه **عملية رشوة سياسية بموجب الثلاثية التالية**:

- **أسر أو "طغم" حاكمة** تحتكر السلطة السياسية؛
- يقابل ذلك "**عقد اجتماعي**" تقوم بمقتضاه هذه الأسر أو الطغم بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية؛
- **ومجتمعات** تستقبل هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة بل كـ "هبات" من الحاكم تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يده ليتصرف على هواه.

- **العنصر الثالث** في مفعول الريعية هو ما يمكن ان يطلق عليه **تأثير "تشكيل الفئات الاجتماعية"**. والمقصود بذلك ان ايرادات النفط تمنح الحكومات أموالا كافية تستطيع بواسطتها أن تمنع تشكيل فئات وشرائح اجتماعية مستقلة عن الدولة، وميالة الى المطالبة بالحقوق السياسية.

الآلية الثانية هي **آلية القمع**، حيث تشير التجربة في البلدان الريعية الى ان ثروات الموارد الطبيعية تعيق بناء الديمقراطية عبر تمكين الحكومات من زيادة الانفاق على الأمن الداخلي.

ولا تقتصر معدَّلات الإرتفاع الكبيرة في الإنفاق العسكري على البلدان الكبيرة والمتقدِّمة، بل أن بلدانا كثيرة نامية ومنها بلداننا العربية تنفق قسما كبيرا من ثرواتها الوطنية على اقتناء الأسلحة، وذلك لدواعي "حماية" الأمن الوطني ومواجهة التهديدات الخارجية الفعلية والمفترضة، وبسبب النزاعات الداخلية والصراعات الإقليمية.. الخ.

وتشير الوقائع والمعطيات المتوفرة إلى أن هذه البلدان أهدرت خلال العقود الأخيرة موارد ضخمة على التسلح، كان من الممكن أن توجِّهها لمواجهة الفقر والتخلف، ولتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن إجمالي الإنفاق العسكري والأمني التراكمي للبلدان العربية قدِّر بنحو (**680**) مليار دولار خلال الفترة بين **2002 و2010**، أي بمعدل (**75**) مليار دولار سنويا. إضافة إلى ذلك جاء في تقرير صادر عن "صندوق النقد العربي" و "المؤسسة العربية للاستثمار" أن الإنفاق الدفاعي العربي "*شكَّل أكثر من سبعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية خلال السنوات العشر الماضية*"، وهي من أعلى النسب في العالم. ووفقاً لتقديرات **2013** كانت الأعلى بلا منازع، مقارنة مع الحجم الكلي للناتج والإنفاق الجاري للبلدان العربية سنوياً، بارتفاعها إلى ما نسبته 26%، علماً بأن مستوى الإنفاق العسكري العالمي يشكّل وسطياً ما نسبته 2.7% من الدخل القومي للدول

العربية مجتمعة [80] . هذا مع العلم ان السعودية احتلت المرتبة الرابعة في الانفاق العسكري العالمي في عام 2015 حيث انفقت (56.7) مليار دولار في العام المذكور [81].

في حين أن **الآلية الثالثة** هي **آلية التحديث**. ويقصد بذلك ان النمو المعتمد على تصدير النفط والمعادن يخفق في تحقيق التغيرات الاجتماعية والثقافية المفضية الى نشوء وترسخ حكم ديمقراطي.

ولا بد من الاشارة هنا الى أن مؤثرات **الريعية والقمع والتحديث** متداخلة، يغذي بعضها بعضا.

فمؤثر الريعية ينحصر في **استخدام الحكومة للتدابير المالية** لإبقاء السكان **خاملين اقتصاديا؛**

في حين يتركز **مؤثر القمع** في **استخدام الحكومة للقوة** (بفضل بناء اجهزة أمن داخلي كبيرة لإسكات المطالبة بالديمقراطية) لإبقاء السكان **خامدين سياسيا؛**

أما **مؤثر التحديث** فيتجه الى العوامل الاجتماعية التي تحافظ على خمود السكان (بسبب عدم انتقال السكان الى قطاع الصناعة والخدمات مما يجعلهم **أقل ميلا للديمقراطية**).

وهكذا، اذن، وبدلا من ان تتيح الثروة النفطية فرصا حقيقية للتراكم، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تمثله هذه الثروة من موارد مالية ضخمة جاهزة، فإنها غالبا ما **افضت الى نشوء اقتصادات مشوهة وتابعة وأحادية الجانب وريعية.**

وفي الوقت ذاته، وعندما يتصاعد الانهيار الاقتصادي، و تتعاظم عملية التهميش نتيجة تصاعد البطالة وتوسّع الفقر، يصبح تهميش مناطق بأكملها السمة العامة. كانت **النتيجة** هي انفجار البطالة والعمل المتدنّي الإنتاجيّة، لا سيما لدى الشرائح الشابّة والمتعلّمة، مّما أدّى بدوره إلى هجرة متزايدة للأدمغة والمهارات وكل ما تحمله من آثار سلبية. وفي بعض البلدان اندلعت احتجاجات اجتماعيّة قويّة انتظمت حول مطلب إعادة أسلمة المجتمعات العربية عبر طرح الشعار الشهير: **"الإسلام هو الحل"**، وبرزت على السطح مختلف أشكال الأصوليّات المذهبية والدينيّة. وقد شجّعت الأنظمة السياسية بنفسها، في غالب الأحيان، هذا الاتجاه في التطرّف الدينيّ الذي اطاح في إحدى المرات برئيس الدولة (مثلما جرى للرئيس المصري الاسبق محمد انور السادات الذي اغتيل في **6 تشرين الاول/اكتوبر 1981** من قبل خالد الاسلامبولي المنتمي الى منظمة "الجهاد الاسلامي")، ما سمح بتفادي معارضة اجتماعية مباشرة تطالب بتوزيع أكثر عدلاً للدخول والثروة عموما، وهذا بدوره أتاح أيضاً تقبّل المزيد من التسلّط السياسي، الذي يبرّر وجوده كـ "حصنٍ منيع" في وجه تزايد العنف السافر لدى الحركات التكفيرية التي تهاجم الآخرين معتبرة اياهم "ضالّين" [82]. هكذا انغلقت اقتصادات البلدان العربية على نفسها ضمن دائرة تميّز اقتصادات الريع، حيث بدلا من استخدام الريوع الضخمة لإخراج هذه البلدان من التخلف الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي، تم **ارتهان** النمو الاقتصادي مباشرةً بتطوّر الريع، وفي صلبه مداخيل النفط والمساعدات الخارجية

[80] http://www.alarab.co.uk/?id=10180

[81] http://www.topsarabia.com/%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%89-10-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2015/

[82] لمزيد من التفاصيل قارن: جورج قرم، "إخراج البلدان العربية من الاقتصاد الريعي؟ ***"لوموند ديبلوماتيك"*** النشرة العربية، نيسان/ابريل 2010. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.mondiploar.com/article2999.html?PHPSESSID=ae8c959652beeb4349dc3d12730e9f9e

وتحويلات المغتربين. هكذا تزداد الهوّة في توزيع المداخيل وتخلق الاساس الموضوعي لتفاقم التناقضات المجتمعية.

وبينما كان التحليل الاقتصادي العلمي لهذه الظواهر والعمليات يقود إلى أنّ هذه المجتمعات على شفير الانفجار، قابله المنطق الليبرالي الذي كان يظن (ولا يزال أيضا وسيبقى على ما يبدو!) أنّ **الضغط السياسي** على النظم سوف يجعلها أكثر ديمقراطية !، أو يميل البعض إلى الدفع باتجاه التدخل "الدولي" لتحقيق "الدمقراطية"، وهو ما حصل في ليبيا في 2011 [83].

ومن جانب آخر فانّ التحوّل الذي أفضى إلى انفجار الانتفاضات الشعبية في 2011 يجد انعكاسه في طبيعة الهيكل الاقتصادي الذي تكوّن بالترابط مع هيمنة الطغم المالية التي باتت تنشط بالمضاربة وكل أشكال النشاط الريعي، أو القائم على النهب والفساد، إذ تهمّشت مجتمعات ونهبت، وجاءت المضاربة على السلع الغذائية سنوات **2007** و **2008**، ثم الأزمة المالية في **2008** لكي تجعل الاحتقان الذي كان يتصاعد خلال السنوات السابقة يصل إلى حدّ الانفجار وما ترتب عليه من نتائج معروفة [84].

وراء هذا الانهيار عدة أسباب، ليست هي موضع بحث هنا، ولكن نشير الى ان من بينها وفي مقدمتها **النظام الريعي** بمختلف أشكاله وحجم الريوع النفطية التي تدفقت على هذه البلدان والاستراتيجيات الخاطئة للاستفادة منها.

ففي حين وفرت الريوع النفطية امكانية اختزال قرون من الانتقال من الانظمة السابقة على الرأسمالية الى بناء اقتصادات معاصرة ونظم ديمقراطية فإنها، من جهة أخرى، حررت الدولة من الحاجة الى فرض الضرائب على المواطنين، وبالتالي لم تجد الدولة الحاجة الى منح مواطنيها حقوقا ديمقراطية مقابل تمويل المجتمع لحاجاتها.. وبدلا من ان تتيح الثروة النفطية فرصا حقيقية للتراكم الرأسمالي، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تمثله هذه الثروة من موارد مالية ضخمة جاهزة، فإنها غالبا ما أفضت الى نشوء اقتصادات تابعة و مشوهة تقوم على الاستهلاك البذخي، اقتصادات تتكل، الى حد كبير، في أدائها على الايرادات المالية التي يديرها بيع الموارد الطبيعية في الاسواق الدولية، مما يجعلها عرضة للتقلبات التي تتعرض لها تلك الاسواق. اضافة الى ذلك، فإن استئثار القوى الحاكمة بالثروات الطبيعية يمنح النظام السياسي السائد الأداة الفاعلة لضمان استمراريته وشرعيته، عن طريق وسائل الفساد الاداري والحكومي، نتيجة تغليب مظاهر الولاء السياسي والقرابة والمحسوبية في توزيع الثروة على النشاط الاقتصادي الفعلي.

أدى هذا الوضع الى **ترجيح** وزن الدولة في التشكيلة الاجتماعية، والى **تفتيت** مجموعات كاملة من القوى الاجتماعية والى **اعادة الانتاج الموسع** لعملية تحطيم العلاقات الاجتماعية. وبعبارة اخرى يستطيع المرء أن يغامر **باستنتاج** قوامه أن **فشل الدولة الريعية في هذه البلدان، ومنها العراق، لا يكمن في السياسات الاقتصادية المتبعة أساسا ولا في النوايا الواعية أو اللاواعية ! لدى الماسكين بمقاليد السلطة السياسية فحسب بل وأيضا في شكل الدولة نفسه وفي محتواه الاجتماعي وفي وظائفيته الموضوعية وفي علاقته بالمسار التاريخي لتشكل الطبقات والفئات "الحاكمة"**.

---

[83] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكالية قارن: سلامة كيلة، **"الاقتصادي والسياسي في تحليل الانتفاضات العربية"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.al-akhbar.com/node/28940؛ كذلك:
Amer, Ramses (1997), "*International intervention: new norms in the post-cold war era*?", Uppsala University, Dept. of Peace and Conflict Research.

[84] لمزيد من التفاصيل حول هذه الازمة انظر: د.صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الراسمالي العالمي...**، مصدر سابق.

ولهذا يتعين التأكيد على ضرورة **اكتشاف ودراسة** التحولات التي حصلت في **شكل ومضمون** الدولة في هذه البلدان، ليس عبر آثارها البسيطة، ولكن في **التحولات** العميقة لتمفصل الاقتصاد والمجتمع السياسي، لكي يمكن أن نفهم **الاسباب** الحقيقية **لضمور** المجتمع المدني **وضعف** (أو ضآلة فاعليته احيانا) من جهة، **وسطوة** الدولة ومؤسساتها المتنوعة من جهة أخرى. لهذه الأسباب وغيرها، تصبح المطالبة بالديمقراطية ليست ترفا فكريا عابرا بل هي ضرورة تمتع براهنية ملحة، لأنها ستسمح بفك الاشتباك بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بما يسمح بخلق الشروط لتطور الاول وتحرره من سطوة الدولة وعسفها وقمعها في الوقت ذاته.

والخلاصة، إن التصرف بثروة نفطية كبيرة أتاح للدولة في بلداننا، والنظام السياسي السائد، والى مدى بعيد، التحكم بالحَراك الاجتماعي وتراكم الثروة لدى الفئات والشرائح المختلفة. وبفضل ذلك استطاع النظام السياسي في البلدان الريعية ومنها العراق، خلال فترة زمنية وجيزة نسبيا، أن يلحق تغييرات جوهرية في الاصطفاف الاجتماعي، من خلال التحكم بتوزيع الثروة، مما افضى الى تدهور وتبدد شرائح وفئات اجتماعية، وظهور شرائح وفئات أخرى ترتبط مباشرة، من خلال وشائج الولاء والقرابة، بالنخب المهيمنة على الدولة ونظامها السياسي.

إن **غياب أو ضعف أو محدودية** الديمقراطية في بلداننا، ومنها العراق، هي سمة لا تمت بصلة الى "الوراثة التقليدية" عن العهود السابقة، كما يروج لها في بعض الخطابات بمفاهيم من قبيل الاستبداد الشرقي ..... الخ. إن هذا الوضع هو ناتج ضروري لمقتضيات التوسع الرأسمالي، كما هو قائم بالفعل. إن الاستقطاب الناشئ على الصعيد العالمي، المرتبط بمقتضيات التوسع الرأسمالي يخلق بدوره استقطابا اجتماعيا داخليا يتجلى في ظواهر عديدة أهمها التفاوت في توزيع الدخول والثروة عموما والتهميش المتعاظم لفئات اجتماعية واسعة [85].

ولهذا فإن **الوطنية والتنمية والتحديث والديمقراطية،** وما الى ذلك من المصطلحات السياسية، ينبغي – حتى يمكن فهمها في كل ابعادها – أن تدرج ضمن اشكالية التشكل التاريخي لهذه "الطبقات السائدة" في كل من التشكيلات الاجتماعية في بلدان "العالم الثالث" ومنها العراق، وما يميز هذا التطور عن المسار التاريخي لتشكل البرجوازية الاوربية الغربية، منذ القرن الثامن عشر. إن الفارق يكمن اليوم في عدم تماثل الثورة الصناعية وعدم تمفصلها articulation مع الثورة الديمقراطية. إن الرأسمالية الغربية، باعتبارها مسارا تاريخيا محددا، هي التي ولّدت الثورة الديمقراطية التي كانت في حاجة اليها لتتطور، كبرنامج ايديولوجى للبرجوازية الصاعدة من رماد الاقطاع، وكتعبير ثورى، حينذاك، عن حاجتها الملحة اقتصاديا وسياسيا لتحطيم كافة الحواجز القائمة على طريقها فى طبيعة وقوانين وميكانيزمات النظام الاقطاعى المدعوم من الإكليروس الكنسى، والذى لم يعد يناسب، آنذاك، مقتضيات حركة رأس المال والسلعة من حيث السرعة واليسر، إلى جانب تكبيله لحرية اختيار المهن وانتقال الأيدى العاملة المطلوبة بإلحاح لتطور الصناعة، حيث كانت القوانين السائدة تجبر الفلاحين الأقنان وأبنائهم على البقاء فى خدمة "أسيادهم" كأنصاف عبيد. في حين كان مسار التشكل التاريخي للطبقات السائدة في "التشكيلات العالمثالثية" ليس غير مولد لميكانيزمات تحكم ديمقراطي فحسب، بل أن نشأته غير ممكنة ايضا إلا على أساس تحطيم الممكنات الديمقراطية في صلب هذه التشكيلات تحطيما كاملا وشاملا. يحدث ذلك وكأن الثورة الصناعية والنمو والحداثة لا يمكن أن تتجسم إلا في تناف مع الثورة الديمقراطية، أي أساس حكم سياسي معاد للديمقراطية. وينبغي تحليل هذه الملاحظة والتفكير في كل تبعاتها إن أردنا أن ندحض نهائيا

[85] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكاليات قارن: سمير أمين، " قضية الديمقراطية في العالم الثالث "، **مصدر سبق ذكره،** ص 16 ولاحقا، كذلك د.صالح ياسر حسن، "بعض الاشكاليات المرتبطة بمفهوم " الفئات الهامشية " في البلدان النامية "، **جدل**/كتاب العلوم الاجتماعية، العدد 1993/4، ص 39.

التحاليل التبريرية التي تبثها القوى المسيطرة في هذه البلدان (مثل مقولة: لننم الاقتصاد وسوف يأتي دور الديمقراطية فيما بعد، أو : الشعب غير ناضج للديمقراطية، ونخبته يجب أن تقوده على دروب التقدم !).

ومن جهة اخرى فان ضعف المكون الديمقراطي؛ وعدم التمكن من بناء الديمقراطية، وحالات الاستعصاء السياسي التي يمر بها العراق منذ **2003/4/9**، وقبلها أيضا وإن اختلفت الظروف، ناجم عن طبيعة الدولة وشكل الاقتصاد باعتباره اقتصادا يقوم على الريوع النفطية بدل الإنتاج مما يحول البنيه السياسية فيها الى الطبيعة لتوزيعية التي لا تفرض مشاركه حقيقيه وبالتالى يمكن الاستغناء عن العمليه السياسيه واستبدالها بصيغة من "التحالفات" التقليديه التى توفر نوعا من الاستقرار النسبي الشكلي بفعل أنصبه التوزيع الريعية التي تحقق "التوافقات" بين القوى المتنفذة رغم تناقضاتها المعروفة.

فعلى خلفية تعاظم الريوع النفطية تنامت سمات الطابع الريعي والخدماتي والتوزيعي للاقتصاد العراقي التي وظّفتها "النخبة السياسية" في توسيع شبكة "الزبائنية" الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية، وتطوير آليات الاستيعاب والسيطرة. وقد استفادت بعض الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية، بدرجات متفاوتة، من هذه الطبيعة المزدوجة للاقتصاد العراقي. كما نمت في إطار ذلك فئة بيروقراطية متموضعة في الشرائح البيروقراطية الحكومية والسياسية والعسكرية والأمنية العليا التي تنحدر في الأساس من الفئات الوسطى والفقيرة. إن نقطة تكوين هذه الفئة حدثت جراء "حيازتها" لجهاز الدولة، أي انها "تملك" الدولة من خلال" حيازتها" لأجهزتها. وقد آلت إلى هذه الفئة، بفعل عملية نهب المال العام الشديدة، حصة كبيرة من ثمار "النمو الاقتصادي المرتفع جداً" الناجم بالأساس عن تعاظم الريوع النفطية. ويعني ذلك أن هذه الفئة امتلكت مصدراً اقتصادياً جديداً و"خاصاً" لقوتها يعزّز قدرتها على تطوير الشبكات الزبائنية مع شرائح عديدة صاعدة بسرعة صاروخية [86].

وبالمقابل، **تنامى دور البورجوازية الطفيلية** التي باتت تضم شرائح متنوعة من "رجال الأعمال الجدد" الذين عمل بعضهم كمقاولين ثانويين عند القطاع الحكومي وقبلها مع (مؤسسات اعمار العراق) التي انشأها الاحتلال بعد 2003، أو في مجال الوساطة في عقود التجارة الخارجية التي كانت "العمولة" تشكل نسبةً كبيرةً من قيمتها الإجمالية، او القيام بتوظيفات اموال خارج البلاد. وخلال هذه الفترة نشأ التحالف "غير المرئي" بين "النخبة" البيروقراطية وبين الفئة الطفيلية في إطار ديناميات العلاقة الزبائنية بينهما، سعيا لتعزيز هيمنة هذه الشرائح.

تمت عملية **إعادة تعريف** أدوار اللاعبين الاجتماعيين- الاقتصاديين- السياسيين بنتيجة تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي وتدشين المرحلة الانتقالية من خلال "التحرير الاقتصادي" والترويج لاقتصاد السوق دون قيد أو شرط، سعيا وراء ولادة نظام جديد، يشكّل "رجال الأعمال الجدد" قاطرته، وتشكل منظومته في اطار احتواء القطاعات الشعبية، وإدماجها في ديناميات المشاركة السياسية والمجتمعية، وأدوات ضبطه السياسي والاجتماعي. وبالمقابل فقد وصل برنامج "التحرير الاقتصادي" (الذي كانت طبعته الاولى قد خرجت من تحت معطف الحاكم المدني لسلطة الاحتلال **بوب بريمر** وحفظها عن ظهر قلب "المستشارون" العراقيون) إلى مفرق طرق مفضيا الى ازمة بنيوية عميقة بإنتاجه لشروطها [87].

ان النزعة السياسية المتنامية لـ "الرأسمالية الجديدة" يتم احتوائها في مشروع "رسملة" الدولة والمجتمع بشكل تدريجي وبما لا يتعارض مع المصالح الكبرى للبيروقراطية العليا، وهو المشروع "الإصلاحي". هذا المشروع يتضمن **تسوية** بين البيروقراطية العليا والطفيلية على اقتسام النفوذ والثروة.

---

[86] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: د.صالح ياسر، "بعض ملاح خريطة العلاقات الطبقية الاجتماعية بعد 2003"، **الثقافة الجديدة**، العدد 353-354/2012، ص 8-18.

[87] لقد أشرت في مكان اخر من الدراسة الى أنني كنتُ قد قدمتُ مبكرا نقدا لهذا المشروع وذلك في تموز 2003. لمزيد من التفاصيل قارن: د.صالح ياسر ، " عملية رفاهية العراق " بين الصخب الاديولوجي وحقائق الواقع الصارمة - ملاحظات أولية حول المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال، " **طريق الشعب**"، العدد 22/السنة 68، 20-26/تموز 2003، مصدر سبق ذكره.

نعم، تحتاج البلاد اليوم، كما على الدوام، الى اصلاحات، غير أن **المشكلة لا تكمن في الاصلاحات بحد ذاتها بل بمضمونها** وهل تنطلق من الاحتياجات الفعلية لبلادنا في لحظة تطورها الملموسة. لذا يمكن الاتفاق مع الفكرة القائلة بأن ثمة ضرورة لتطوير أساليب جديدة من التفكير بشأن الاصلاحات الاقتصادية التي يمكن ان تساعد على قيام تحوّل حقيقي إلى الديمقراطية ودولة القانون وذلك كبديل عن التفكير النيوليبرالي التقليدي الجامد والمجرّد وبالتالي البعيد عن الواقع الميداني واحتياجاته الفعلية [88].

ان البدء بعملية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج هو **المدخل الوحيد** الى تأسيس حياة ديمقراطية بكل معنى الكلمة، وهي عملية ليست بالسهلة إذ تتطلب مواجهة قوى الضغوط الداخلية كما قوى الضغط الخارجية. فالقوى الداخلية متمثلة بالقوى البيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية وتلك الناشطة في قطاع أرباب العمل من "القطط السمان" و "الحيتان الكبيرة" هم من تزدهر أعمالهم من خلال الاستفادة القصوى من اقتصاد الريع بشكل احتكاري أو شبه احتكاري والاستثمار فيه نظراً لما تدرّه القطاعات الريعية من أرباح طائلة دون جهد ابتكاري يُذكر ودون الإنفاق على الأبحاث والتطوير. أما **القوى الخارجية** فهي تلك المتمثلة في مؤسسات التمويل الدولية وكذلك المساعدات الرسمية الثنائية الطابع التي تعمل حسب مبادئ **"توافق واشنطن"** وهي مبادئ تعيد انتاج الاقتصاد الريعي.

والخلاصة، نحن **شهود مشاريع وخيارات عديدة، متصادمة ومتضاربة**، وهذا أمر طبيعي في ظروف مرحلة انتقالية مفتوحة، حيث **تتنوع** المقاربات والحلول المقترحة.

وبالمقابل، لن تتحقق الديمقراطية ولا الاصلاحات المطلوبة في العراق طالما ظل الاقتصاد ريعيا – مشوها وأحادي الجانب، وستبقى البلاد تواجه حالات استعصاء دائمة طالما ظلت اسس الدولة الريعية – الاستبدادية قائمة.

فقد أعطت التطورات السياسية التي عرفتها البلاد منذ 2003/4/9، وعبر كل التجارب الانتخابية والاستشارية، **ديمقراطية ناقصة، مشوهة، مبتورة**، لأن طبيعة وبنية السلطة في العراق والتوازنات التي تحكمها تجعل منها غير قابلة للتداول بالمعنى الديمقراطي الصحيح، **فالديمقراطية:**

- تقوم اساسا على فكرة المواطنة وليس على اساس الهويات الفرعية وهو ما يسود اليوم؛

- وانها لا تبني بقيادة اناس غير ديمقراطين لا يرون في الديمقراطية إلا آلياتها الانتخابية والصعود الى السلطة واحتوائها عملا بـ " القاعدة" المعروفة: **"اخذناها وما ننطيها" !!**، في حين ان **الديمقراطية تقوم على مبدأ راسخ هو تداول السلطة وليس تأبيدها**.

ومن المؤكد ان التغيير المطلوب لن يتحقق إلا **ببناء بديل** يكسر محاولات احتكار السلطة المستندة الى الهويات الفرعية وإعادة إنتاجها، و يؤسس لوعي اجتماعي جديد. ان **تحقيق هذا البديل يحتاج الى أفق أوسع والى قوى جديدة وتحالفات** تكون قادرة على احداث **تغيير حقيقي** في تناسبات القوى الفعلي وليس اعادة إنتاج النظام الراهن، المحاصصي – الطوائفي/الاثني الذي اصبح عائقا امام بناء الدولة المدنية الديمقراطية العصرية، دولة المواطنة.

ليس هناك في العراق من بديل أفضل من البديل الوطني – الديمقراطي فهو وحده القادر على إعادة بناء الدولة على اسس جديدة لتكون دولة مواطنين احرار وليس رعايا، فليس هناك بديل عن تقييد التسييس المنفلت للهويات الفرعية الا دولة مدنية وعراق ديمقراطي حر وسيد نفسه. وتحتاج البلاد اليوم الى قطيعة ثقافية ايضا تشكل نفيا لثقافة الاستبداد والنزعات الماضوية المناهضة للحداثة والتنوير ورفض الآخر وعدم احترام التنوع، ثقافة يكون عمادها الترويج لبديل ثقافي جديد يقوم على تعاقد وتعايش يتسع للتنوع والخصوصيات. وإذا كان تشكل ثقافة سياسية كهذه في عراق اليوم أمراً صعبا أو غير مؤكد، فإنها تظل، مع ذلك، رهاناً حقيقياً للمستقبل، لابد من مواصلة العمل على تحقيقه رغم كل الصعوبات والمخاطر ومناورات النظام المحاصصي، الطائفي-الاثني.

---

[88] قارن: جورج قرم، "الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، **"المستقبل العربي"**، العدد 426 آب/أغسطس 2014، ص 17.

الخلاصة والاستنتاجات

شهدت نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين صعود التيار النيوليبرالي، وما انطوى عليه من تمجيد لآليات السوق باعتبارها "المدخل السليم" لإحداث نمو حقيقي وتقديم "الحجج" على فشل السياسات التي تقوم على دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية، في إحداث أي تقدم اقتصادي، وهو التيار الذي سيطر على منهج العمل في المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات والقروض للدول النامية.

إن التراجع عن تدخل الدولة لم ينشأ من فراغ فقد كان وراءه عدة عوامل منها ظهور ما عرف بـ "الليبرالية الجديدة" في الدول الرأسمالية المتقدمة التي اعتبرت أن المشكلات التي واجهت اقتصاداتها، إنما تعود إلى **إفراط** الدولة في التدخل وتوسعها الشديد في إجراءات دولة الرفاه، وعدم كفاءة القطاع العام، ومنها تدهور الأوضاع في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، الذي أدى إلى تنفير اجزاء من المجتمعات من فكرة إدارة الدولة للاقتصاد. بالإضافة إلى ما عرفته الدول النامية في مساراتها التنموية من مشاكل سعت للخروج منها بالتماس العون من المؤسسات المالية الدولية الرأسمالية التي تشترط طرد الدولة من الحقل الاقتصادي، والتحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم العون.

ومنذ بداية الثمانينات، أصبح تدخل صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي واضحا من خلال برامج "الإصلاحات الاقتصادية"، بحيث اختص صندوق النقد الدولي بالبرامج قصيرة الأجل متمثلة في **برامج التثبيت الاقتصادي** التي تختص بجانب **الطلب الكلي**، أما البنك الدولي فاهتم بمعالجة **جانب العرض** و ذلك من خلال **برامج التعديل أو التكييف الهيكلي**، ولكن في الواقع لم تحترم هذه التخصصات، ومع ذلك فإنهما يشتركان في المشروطية.

خلّفت هذه البرامج بعض الآثار إلايجابية في بعض البلدان التي طبقتها وذلك على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كتحقيق التوازنات المالية الكبرى. أما على **المستوى الاجتماعي** فتبدو النتائج أكثر مدعاة للتشاؤم حيث خلّفت هذه البرامج **آثارا سلبية بالغة** هي بمثابة **الفاتورة** الباهظة مقابل تحقيق التوازنات المالية الكبرى. نذكر من أهم هذه الآثار الاجتماعية: البطالة، الفقر، تفاوت في توزيع الدخل، تقليص في ميزانيات التربية و التعليم و الصحة، هذا اضافة الى تزايد الهوة بين طبقات وفئات وشرائح المجتمع، إلى غير ذلك من الآثار السلبية الأخرى.

إن الاختلالات المتمثلة بالعجز في الموازنة العامة والعجز في الحساب الجاري، وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات هي **نتائج** لاختلالات هيكلية في الاقتصادات المقترضة، ولايمكن اصلاحها عن طريق اللجوء الى القروض والمساعدات والتحويلات الخارجية كما اعتادت على ذلك الاقتصادات المدينة، لأن توفر هذه القروض والمساعدات والتحويلات الخارجية مرتبطة بالظروف السياسية الدولية والاقليمية وهي خارجة عن إرادة صانع القرار الاقتصادي في البلد المقترض.

إن أزمة المديونية والآثار السلبية التي أفرزتها كانت وراء طلب الدول محل الدراسة لمساعدة صندوق النقد الدولي وتبني برنامج التصحيح الهيكلي والخصخصة الشاملة. وارتباطا بذلك فإن سياسات تقيّيد الطلب الكلي التي يشترطها الدائنون سواء النقدية أو المالية قد تؤدي إلى تقليل الإنفاق الكلي، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وتخفيض معدل التضخم. إلا أن العديد من هذه السياسات، وخاصة رفع أسعار الفائدة، واستخدام السقوف الائتمانية، وتخفيض الإنفاق الحكومي الرأسمالي، وزيادة الضرائب له آثار عكسية على العرض الكلي، حيث تؤدي هذه السياسات إلى تخفيض الاستثمار الكلي الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مستوى الأسعار في مرحلة لاحقة. و

يعكس ذلك التناقض بين التكييف الاقتصادي، وأحد أهم أهداف هذه السياسات والمتمثل في النمو الاقتصادي.

بيّنت التجارب الملموسة، في مناطق مختلفة من العالم، أن الاعتماد على حرية السوق وآلياتها الطليقة في تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو غير كاف، لذا فان تدخل الدولة ضروري حتى وإن كان محدودا، وهذا ما أكدته التجارب الناجحة لدول جنوب شرق أسيا وغيرها ايضا، وكذلك الفشل الذي عرفته بعض الاقتصاديات الرأسمالية وظهور الأزمات (وآخرها ازمة 2008)، مما تطلب تدخل الدولة لعلاج هذه الاختلالات. كما أن نماذج النمو الداخلي أظهرت جليا مكانة ودور الدولة في النمو الاقتصادي وهذا من خلال السياسات التي تتبعها في توفير البنى التحتية وتكوين رأس المال البشري المنتج للمعرفة، والإنفاق على عملية البحث والتطوير للرفع من معدلات الابتكارات والاختراعات التي ترفع بدورها من معدلات النمو.

واستنادا الى متابعة تجارب بلدان عدة تنتمي لقارات مختلفة، توصلت الدراسة الى أن المؤسسات النقدية و المالية الدولية لا تهدف إلى تحقيق النمو في البلدان التي تلجأ إليها طلبا في المساعدة. بل إن **الهدف الحقيقي** من خلال تدخل هذه المؤسسات في فرض "إصلاحات اقتصادية" كشرط لتقديم التمويل أو لتقديم شهادة حسن سيرة هو من أجل تحقيق" التوازنات المالية الكبرى" كتوازن ميزان المدفوعات، و ذلك حتى تصبح الدولة التي تطلب المساعدة قادرة على سداد خدمة الدين حين يأتي موعد السداد. **إذا فهدف هذه المؤسسات ليس تحقيق النمو الاقتصادي بقدر ما هو ضمان استعادة الأموال التي أقرضتها لهذه الدول**. ويدلل على ذلك أن المشروطية القاسية لصندوق النقد و البنك الدوليين لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة حيث أن "برامج الإصلاحات الاقتصادية" هي بمثابة وصفة واحدة معدة لجميع من يطلب المساعدة من هاتين المؤسستين.

و فيما يتعلق بـ "تحرير التجارة" فإنه و بالرغم من تنوع الدول المبحوثة من حيث مستوى الدخل والتطور الاقتصادى، إلا أنها **شهدت نموا أكبر فى الواردات بالمقارنة بالصادرات.** ولهذا فإن هذه الدول **واجهت زيادات فى عجز كل من الميزان التجارى والحساب الجارى** فى ميزان المدفوعات؛ مما زاد من مستوى مديونياتها الخارجية. وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة الرخيصة الى تعثر الكثير من المنشآت المحلية، وإلى تدمير الطاقة الإنتاجية المحلية بخروج الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة من مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس؛ الأمر الذى أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالى تخفيض القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من المجتمع بشكل يفوق المنافع المفترضة للمستهلكين من جراء فتح أبواب الاستيراد أمام المنتجات الأرخص. ومن جهة أخرى، لم يتحول النمو المدفوع بالصادرات إلى قوة دافعة للاقتصادات المبحوثة، بينما تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات فى أيدى فئات وشرائح محدودة من السكان وفى عدد قليل من الأنشطة ؛ الأمر الذى زاد من حدة التفاوتات فى توزيع الدخل القومى [89].

اما **بشأن تحرير القطاع المالى**، فالتجارب العديدة تشير الى **أنه لم يؤد إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية فى القطاع المصرفى، حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الادخار فى الدول المبحوثة**. كما انتشرت الرشوة وصور الفساد الأخرى فى أعقاب التحرير وطالت الوسطاء الماليين سواء أكانوا ينتمون إلى القطاع العام أم القطاع الخاص. كما شجع تحرير القطاع المالى المضاربات قصيرة الأجل والاستثمار فى الأنشطة غير الإنتاجية، وكذلك القروض الاستهلاكية.

---

[89] SAPRIN, *Structural Adjustment:The SAPRI Report: The Policy Roots of Economic Crisis, Poverty and Inequality*, Zed Books (London and New York), TWN (Malaysia), Books for Change (India) and IBON (Phillppines), 2004.

وقد ورد عند د.ابراهيم العيسوي، "**التنمية في عالم متغير**"، مصدر سابق، ص 26-27.

وأحدثَ تحرير أسعار الفائدة وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود سيولة شديدة لرأس المال؛ مما زاد من تعرض الاقتصادات المبحوثة للصدمات الخارجية.

وعموما، **اقترن** التحرير المالى بما يلي:

- **إضعاف دور الدولة فى توجيه وضبط حركة القطاع المالى؛**
- **تقوية جماعات المصالح** التى استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفى من جهة ثانية؛
- **تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير التنافسية** أى الاحتكارية من جهة ثالثة.
- أدى تركز الأصول المالية بدرجة أكبر فى أيدى عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى **اتساع الفوارق فى توزيع الدخل.**

وفيما يخص اصلاحات سوق العمل والآثار التي ألقتها على التشغيل، فقد **شهدت الدول التي كانت موضوع حديثنا، على اختلاف درجات تنفيذها لاصلاحات سوق العمل، تدهورا ملحوظًا فى مستويات التوظيف وزيادة محسوسة فى معدلات البطالة**. كما **تدهورت الأجور الحقيقية** وأصبح توزيع الدخل يتصف بدرجة أعلى من التفاوت عما كان الحال عليه قبل البدء فى تطبيق برامج التكيف. إذ انخفض نصيب الأجور فى الناتج المحلي الاجمالي، وأصبحت نسبة أكبر من العمال تعمل فى ظروف تفتقر إلى الأمان الوظيفى، كما زادت نسبة التشغيل الناقص. وكانت البطالة أشد وطأة على الجماعات منخفضة الدخل وعلى الشباب، كما كان تأثر هذه الجماعات بانخفاض مستوى الأجور الحقيقية كبيرا. وعانت النساء من "اصلاحات" سوق العمل بدرجة أكبر من باقى قوة العمل. كما زادت نسبة عِمالة الأطفال وكبار السن، وذلك لتعويض الانخفاض الذى طرأ على مستوى دخل الأسرة. وأخيرا، لم يحدث ما توقعه أنصار سياسات إصلاح سوق العمل من زيادة على نطاق واسع فى الإنتاجية والتنافسية.

أما فيما يتعلق **بآثار الخصخصة على الشركات الانتاجية في مختلف البلدان المبحوثة فقد ظهرت النتائج مختلطة**. فمثلا زادت أرباح بعض الشركات المخصخصة، بينما استمر البعض الآخر فى الخسارة أو ربما زادت خسائره. وعموما فالزيادة فى الإنتاج التى حققتها بعض الشركات الإنتاجية لم تكن لها علاقة بتغيير شكل الملكية بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى، مثل تحرير حركات رؤوس الأموال، ومثل انتقال الملكية إلى شركات متعدية الجنسية ذات قدرات كبيرة فى الحصول على التمويل اللازم لعملياتها.

و**بخصوص آثار برامج التكيف الهيكلى على التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية ونُظم التقاعد ... الخ، فقد أظهرت التجارب العديدة أن "الإصلاحات" التى أدخلت على هذه القطاعات أدت إلى انخفاض منتظم وملموس فى دور الدولة وفى قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان؛ الأمر الذى جعل الحصول على هذه الخدمات يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق وآلياتها**. وأصبحت الفئات ذات الدخل المنخفض مطالبة بتحمل تضحيات وأعباء كثيرة من جراء خفض الدعم ونقص الإنفاق الاجتماعى وتطبيق نظم المشاركة فى التكاليف واسترداد النفقات فى المؤسسات التعليمية والصحية. كما أن أساليب "تصويب" الدعم، أى استهداف الفقراء، قد فشلت فى معالجة الفقر وعملت على استمرار التفاوتات القائمة فى توزيع الدخل. ومن الملاحظ أن الارتفاع فى كلفة التعليم أو العلاج الطبي لم يقترن بإرتفاع فى مستوى الخدمة. وهكذا تجاهلت سياسات التكييف الهيكلى واقع أن الإنفاق على التعليم والصحة والدعم الموجه لهما هو فى الحقيقة استثمار فى العنصر البشرى، وتعاملت معه على أنه إنفاق يمكن التخفيف منه لتصحيح عجز الموازنة.

ومن المفارقات التى يمكن تسجيلها هنا هي أنه بينما تقلص الدعم الموجه للخدمات العامة والتى يستفيد منها الفقراء أكثر من غيرهم، استمرت أنواع أخرى من الدعم فى الوصول إلى الشركات الخاصة، مثل

دعم القروض وتقديم ضمانات للائتمان والحوافز الضريبية، بل وحزم الإنقاذ الموجهة لإنقاذ الشركات والبنوك المتعثرة. ولذا فقد كان أثر هذه السياسات سلبيا على توزيع الدخل بعامة وعلى الفقراء بخاصة [90].

وبالمقابل ثمة قضية مهمة ولكنها مع ذلك عادة ماتكون **مفقودة** في معظم الدراسات التي تتحدث عن التكييف الهيكلي والآثار التي يتركها، ونقصد بها **قضية حقوق الانسان**. فقد اشار تقرير للأمين العام للامم المتحدة الى ان برامج التكييف الهيكلي قوبلت بانتقادات واسعة لأنها أثرت سلبا في قدرة البلدان المعنية على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. واضاف إنه في واقع الأمر، كان تنفيذ برامج التكييف الهيكلي يعني أن تعطي البلدان النامية الفقيرة الأولوية لفائض الحسابات الجارية وتكوين احتياطيات العملات الأجنبية على حساب النفقات الحكومية، التي كان من اللازم تخفيضها، خاصة في القطاعات الاجتماعية. ولم تخل هذه الإصلاحات من عواقب خطيرة، على الأقل فيما يخص المدى القصير [91]. وأدت السياسات الاقتصادية اللاحقة التي فرضتها المؤسسات المالية الرأسمالية الدولية إلى إضعاف قدرة البلدان النامية بشدة على حماية شعوبها وعلى توفير الخدمات الضرورية الأساسية. كما خفّضت المعونات الرامية إلى حماية المنتجين الزراعيين المحليين والصناعات الوليدة، مما تركها عرضة لخطر المنافسة الأجنبية. وخلفت سياسات الخصخصة وتحرير التجارة التي شكلت ركنا أساسيا، لبرامج التكيف الهيكلي جموعا من العاطلين في العديد من البلدان النامية، هذا فضلا عن ارتفاع أسعار الأغذية. وقد تحملت أكثر الفئات فقرا وضعفا، بما فيها النساء والأطفال، العبء الأكبر من تبعات برامج التكييف الهيكلي التي تمثلت في تراجع مداخيل الأسر بالقيم الحقيقية وإلى نقصان الخدمات الصحية والاجتماعية أو فرض رسوم على المستفيدين من هذه الخدمات [92].

لقد مضى ما يقارب الاربعة عقود على بدء المؤسسات المالية الدولية في تنفيذ برامج التكييف الهيكلي ولم يشهد الفقراء سوى تقدماً طفيفا بل حتى تردت اوضاعهم في العديد من المناطق والبلدان التي طبقت وصفات المؤسسات المذكورة. و في الحقيقة، تدل حالات عديدة على أنه ربما تكون **سياسات هذه المؤسسات قد ألحقت أذى أكثر من النفع الذي حققته**. ومن المؤكد أنها لم تُعِر اهتماماً كافياً للآثار التوزيعية لبرامجها. و تظهر بيانات البنك الدولي أن عدد الفقراء الذين يقل دخل الفرد منهم عن دولارين يوميا قد ازداد في كافة المناطق باستثناء منطقة شرق آسيا والباسيفيك بين الأعوام 1991 و 2004. ويوجد لدى معظم الأسر الفقيرة شخص واحد على الأقل يحصل على أجر. ولكن الأجور الزهيدة وخاصة للعاملات هي السبب الرئيسي للفقر. وفي الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع أقل من دولار واحد لليوم خلال أكثر من عقدين من التكييف الهيكلي، حيث ارتفع العدد - حسب بيانات البنك الدولي- من 164 مليون في 1981 إلى 298 مليون في 2004. هذا مع العلم أنه وفي 7 تموز/يوليو 2015 أعلن (بان كي مون) أمين عام الأمم المتحدة حينذاك، أن عدد الأشخاص الذي يعيشون درجات جد متدنية من الفقر ارتفع بنسبة النصف تقريبا، في العام 2014 حيث وصل إلى 1.9 مليار عوضا عن 836 مليونا عام 1990 [93]، أي انه ازاد بأكثر من ضعفين خلال 14 عاما فقط.

وعلى الرغم من النتائج السابقة على المستويين الخاص والعام، فإن الصندوق والبنك الدوليين يصرّان على سلامة سياسات التكييف الهيكلي من الناحية النظرية [94]، ويرجعان فشل هذه السياسات، في جوانب

---

[90] SAPRIN, *Structural Adjustment:The SAPRI Report…, op, cit.*

[91] قارن: قارن: الامم المتحدة /الجمعية العامة، **"اثار سياسات الاصلاح الاقتصادي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الانسان"**، مذكرة من الامين العام، وثيقة رقم A/60/384، 25/سبتمبر/2005، مصدر سبق ذكره، ص 11.

[92] لاطلاع على استعراض أكثر شمولا للأثر السلبي الذي تحدثه سياسات وبرامج التكيف الهيكلي، انظر تقرير الخبير المستقل السابق، فانتا شيرو، **عن آثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان** (E/CN.4/1999/50).

[93]http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2015/oct/4/397824/

[94] Stewart, Frances, "*The Many Faces of Adjustment*", op, cit, p. 178.

منها، إلى عدم التزام الدول المتبنية لهذه البرامج والسياسات، بتطبيقها بصورة تضمن فعاليتها، إضافة إلى عوامل خارجية كالجفاف وشروط التبادل التجاري[95]!!.

وقد تكون هذه الأسباب صحيحة، بحسب **د.ابراهيم العيسوي**، ولكنها لا تكفى لتفسير ضعف معدلات النمو وتفاقم معدلات البطالة والفقر والاستقطاب الاجتماعي.. الخ. **والسبب الجوهري الغائب** هنا هو **خصائص السياسات التنموية** التى صيغت على هدى "توافق واشنطن"، واستجابة لدعاوى الالتحاق بالعولمة بطبعتها الرأسمالية والاندماج فى النظام الاقتصادى الرأسمالي العالمى[96] .

ولا يحتاج المرء الى كبير عناء ليثبت مسؤولية "نموذج" الليبرالية الجديدة / توافق واشنطن عن قصور الأداء التنموى فى البلدان النامية التي طبقت وصفات وبرامج المؤسسات المالية والنقدية الدولية الراسمالية ومن بينها "تحرير التجارة" والخصخصة العاصفة دون قيد أو شرط !.

فوفقا لدراسة صدرت في تموز/ يوليو 2005 [97] وكرست لبحث أثر تحرير التجارة على اقتصادات الدول النامية، شملت 32 دولة، 22 منها دولا أفريقية، مع عدد قليل من الدول من آسيا وأمريكا اللاتينية توصلت هذه الدراسة الى أن تحرير التجارة قد كلف أفريقيا جنوب الصحراء **272** مليار دولار على امتداد العشرين سنة التي سبقت اعداد تلك الدراسة. وبحسب الدراسة المذكورة، يمثل هذا المبلغ الدخل الذى ضاع على دول هذه المنطقة نتيجة لـ "تحرير" تجارتها، كثمن لـ "المعونات" والقروض وتخفيف عبء الديون. وهذا المبلغ يوازى تقريبا ما حصلت عليه دول أفريقيا جنوب الصحراء من معونات.

ومن المفارقات المضحكة/المبكية ما تشير إليه الدراسة ذاتها وهو أن الدخل الذى ضاع نتيجة "تحرير التجارة" كان يكفى لسداد الديون المستحقة على دول أفريقيا جنوب الصحراء مع بقاء **72** مليار دولار تكفى لتزويد كل الأطفال بالتطعيمات الضرورية وذهابهم إلى المدرسة فى هذه المنطقة المنكوبة.

ولابد من الاشارة هنا مجددا الى أن السياسات قصيرة الأجل التي تضمنتها برامج التثبيت **تتكامل** مع السياسات طويلة الأجل التي تضمنتها برامج التكييف الهيكلي. ويرجع ذلك إلى **التنسيق المنهجي** بين الصندوق والبنك الدوليين لضمان **عدم التعارض** بين أهداف كل منهما فيما يعرف بـ "المشروطية المتقاطعة" والتي تعني التداخل بين شروط كل من المؤسستين، أي استخدام موارد البنك الدولي يتوقف على تنفيذ المشروطية التي يضعها الصندوق وهذا بالإضافة إلى تنفيذ المشروطية الخاصة بكل من المؤسستين.

ويبدو أن هذه النتائج، وغيرها الكثير، هي التي أجبرت هذه المؤسسات على إعادة النظر في تلك السياسات حيث أطلق البنك الدولي "مبادرة جديدة" دعاها (**الإطار الشامل للتنمية**) [98]. وتستند هذه "المبادرة" على إعادة النظر في السياسات الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية، وإلى طرح "جديد" لمفهوم التنمية ومؤشراتها. فمثلا رأى رئيس البنك الدولي حينذاك أن "السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيراً ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية"، وأن اعتبارات "التوازنات المالية" و "استقرار الاقتصاد الكلي" قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب البنيوية والاجتماعية والبشرية للتنمية. لذا فقد دعا البنك الدولي إلى بلورة "رؤية طويلة المدى للتنمية" وإلى أهمية "امتلاك" الدولة لهذه الرؤية، بما يراعي عدداً من الاعتبارات التي تؤمن فعالية أكبر في تنفيذ استراتيجيات التنمية وتخفيض الفقر مما يستلزم توافر (مقاربة شمولية) لتحديات التنمية وبلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الجانب الهيكلي والاجتماعي البشري [99].

---

[95] قارن: صالح نصولي، "**التكييف الهيكلي في افريقيا جنوب الصحراء: القضايا السياسية والتحديات في التسعينات**"، مصدر سبق ذكره، ص 31. وقد ورد المصدر عند: منار محمد الرشواني، "**الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الاقتصادي الدولية**". متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-86-1840.htm

[96] قارن: د. إبراهيم العيسوي، "**التنمية في عالم متغير**"، مصدر سابق، ص 2

[97] لمزيد من التفاصيل قارن:

Christian Aid, :"*The Economics of Failure: The real cost of 'free' trade for poor countries*" , A Christian Aid Briefing paper, July, 2005. A summary of the findings is available on: www.africafocus.org

[98] لمزيد من التفاصيل قارن: د. إبراهيم العيسوي، "**التنمية في عالم متغير**"، مصدر سابق، ص 29-30.

[99] قارن: د. منير الحمش، "**الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي**"..، مصدر سابق.

وبالمقابل فإن عملية إعادة جدولة الديون الخارجية لم تكن حلا ناجحا بل كانت عبارة عن تأجيل لسداد الديون لأنها قائمة على نظرة خاطئة للمشكلة، بحيث كانت تنظر لها على أنها مشكلة سيولة نقدية، في حين أن المشكلة هي مشكلة بنيوية، لأن الهياكل الاقتصادية للدول النامية غير قادرة على توفير السيولة اللازمة لسداد خدمة الديون، و هذا ما لم تأخذه المؤسسات النقدية والمالية الدولية بعين الاعتبار.

لقد بيت التجارب الملموسة للعديد من البلدان على أن تحرير التجارة، وزيادة الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، قبل أن تبلغ الصناعة درجة معينة من النضج تؤهلها للدخول فى منافسة متكافئة، نسبيا، مع المنتجات الأجنبية، يلحق الضرر بالاقتصاد الوطنى. لذا يجب أن يكون التحرير للتجارة متدرجا وانتقائيا. كما أنه يجب عدم فرض التزامات موحدة على الدول فى منظمة التجارة العالمية بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادى والاجتماعى.

فى ظروف الدول النامية، واسترشادا بتجارب عدة، لا مناص من دور تنموى للدولة، يتجاوز تهيئة المناخ الاستثمارى وتشجيع القطاع الخاص- إلى اضطلاع الدولة بريادة التنمية من خلال إقامة المشروعات الإنتاجية، لاسيما فى المجالات التى يحجم القطاع الخاص عن دخولها.

تتيح الملاحظات السابقة بلورة الخلاصات التالية:

- ان العديد من **مقومات السوق لا تتوفر أوتوماتيكياً بفعل السوق نفسه، وإنما من خلال تدخل الدولة**. فالمنافسة لا تستمر إلا بفضل السلطة العامة، والتبادل السلعي لا يتم إذا لم تتوفر معايير الجودة والمواصفات الفنية التي توضع أو تعتمد من قبل هيئات رسمية أو مهنية لا علاقة لها بقوى السوق. وإذا كانت **كفاءة** الاقتصاد ترتبط بحد أدنى من العدالة الاجتماعية، فتدخل الدولة هو الكفيل بإعادة توزيع الدخل عبر عدة آليات من بينها السياسة الضريبية.

- إن **آليات السوق لوحدها لا تؤدي، من خلال اليد الخفية، إلى التخصيص الأمثل للموارد**. وإذا لم تتدخل الدولة فإن هدف **تعظيم** الربح **يؤدي** إلى نمو اقتصادي غير متكافئ إقليمياً وقطاعياً. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة رائدة وقائدة اقتصاد السوق في العالم. إذ اتخذت الحكومة الفيدرالية من توزيع التمويل العام وعقود المشتريات الحكومية وسيلة لنشر الصناعة في البلاد، مما أدى إلى **توطين صناعة الطائرات** وما يتصل بها في **الساحل الغربي** بحيث غدت **سياتل** في ولاية واشنطن عاصمة هذه الصناعة بالغة الأهمية. **وتركزت صناعة السلاح البحري والصناعات الإلكترونية** في **كاليفورنيا**. ولم يكن صدفة أن تستقر **صناعة الفضاء في ولاية أريزونا شبه الصحراوية**. وعلى **المستوى القطاعي** قامت الحكومة الفيدرالية، خشية هجرة رأس المال من الزراعة إلى الصناعة، بسبب تفاوت الربح بينهما لمصلحة الأخيرة، **بدعم** ضخم لقطاع الزراعة تجاوز في الثمانينيات **50** مليار دولار سنوياً. ولنذكر أخيراً أن **التمويل الحكومي الأمريكي كان وراء أكبر الإنجازات التكنولوجية الحديثة.**

- فإذا كان **منطق "السوق هي الكل" قد فشل**، وأبرز شاهد عليه هو انطفاء شمعة "وفاق واشنطن"، خاصة بعد الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق وجنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات من القرن العشرين وازمة 2008، كما اتضح في الوقت ذاته **إفلاس المنطق المعاكس "الدولة هي الكل"** بعد الانهيار والترهل والتراجع الذي أصاب اقتصاديات الدول التي أخذت به، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار **أنه لا يمكن إهمال آليات السوق، كما لا يمكن في الوقت نفسه، ضمان استمرارية وتوازن واستقرار اقتصاد السوق دون تدخل ذكي وديناميكي من الدولة، فإن الخيار الأفضل يكمن في تكامل الاثنين وليس بتبني أحدهما ورفض الآخر**.

- كشفت الأزمات التي ضربت العديد من الدول والمناطق بشأن ممارسات صندوق النقد الدولي في تعامله مع هذه الأزمة وغيرها من أزمات البلاد النامية عن مفارقتين مدهشتين هما:

- **انه بينما يتسبب القطاع الخاص في أزمة المديونية الخارجية وما تولده من مشكلات حادة، إلا أن الصندوق كان يصر على أن المجتمع بكامله يجب أن يدفع ثمن تلك الأزمة،** وتحديدا أغلبية السكان من الفقراء المحرومين وذوي الدخل المحدود من خلال تطبيق سياسات التقشف الصارمة التي يوصي الصندوق بتطبيقها.
- **إن صندوق النقد الدولي يوقع العقاب وثمن الخروج من الأزمة على البلاد النامية المدينة وطبقاتها الفقيرة والكادحة، بينما يترك أطرافا فاعلة تسببت في هذه الأزمة (مثل رأس المال المضارب) دون أية محاسبة.** كما انه لا يتحرك لتصحيح الأوضاع النقدية الخاطئة التي باتت تحكم الاستثمار العالمي والإقراض الدولي والتي كان لها دور لا يستهان به في انفجار الأزمة. كما أن الصندوق منحاز بشكل فاضح لصالح الدائنين في حين المنطق يملي أن يتحمل الدائنون جانبا من المسؤولية.

أما بشأن الخصخصة فان العرض الذي قدمناه لهذه الاشكالية، سواء على المستوى المفاهيمي أم على مستوى الممارسات الملموسة يتيح القول ان الأمر يحتاج تحتاج الى مقاربة تغوص في عمق القضايا المطروحة. فاذا انطلقنا من حقيقة ان الرأسمالية (وخصوصا "مراكزها") ترمم اوضاعها وتتعلم من ازماتها [100]، فقد ادركت القوى المسيطرة هناك ان تنظيم علاقاتها مع دول "الاطراف" ضمن النسق **System** الرأسمالي العالمي في مرحلة التوسع التالية وعلى النحو الذي يجنبها تكرار الوقوع في ازمة المديونية ونتائجها المدمرة، وعلى النحو الذي يؤهلها لاستمرار نقل الفائض الاقتصادي من هذه البلدان، أدركت أن الأمر يتطلب خلق **آليات جديدة** للسيطرة على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان، من بينها نمط التخصص وتقسيم العمل، وتوزيع الثروة والدخول، ودور الدولة، والعلاقات الاقتصادية الخارجية. وهذه جميعها آليات تشكل التوجهات النيوليبرالية التي تركز على اضعاف دور الدولة وابعادها عن التدخل في النشاط الاقتصادي وتحويلها الى مجرد خفير !!؛ والاعتماد على آليات السوق، والمراهنة على الدور الذي سيلعبه القطاع الخاص (مع تصفية القطاع العام) والانفتاح بقوة على الاقتصاد الراسمالي العالمي [101].

وفي هذا الاطار، ومن اجل وضع الأمور في نصابها الصحيح، تجدر الاشارة الى ان محاولة الخصخصة عالميا - كمحطة مهمة واساسية من محطات سياسات "الاصلاح الاقتصادي"- كانت ترمي الى تحقيق عدد من الاهداف السياسية والاقتصادية والإيديولوجية التي يمكن بلورتها في القضايا التالية [102]:

- تقويض الاساس الاقتصادي لرأسماليات الدولة في "العالم الثالث"؛
- تاكيد الانتصار الايديولوجي للنظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على القطاع الخاص والملكية الخاصة على النظم التي قامت على القطاع العام والتخطيط المركزي.
- الهيمنة على الجانب المهم من الاصول الانتاجية في الدول النامية التي كانت مغلقة امام الاستثمارات الامريكية والاوربية واليابانية.

كل هذه الاهداف، وفي ظل الآليات التي اشرنا اليها سابقا، افضت الى ان عملية صنع القرار الاقتصادي انتقلت من محيطها المحلي انطلاقا من ضرورات التنمية في الداخل والاحتياجات الحقيقية للمواطنين الى المستوى الدولي عبر هيئة اركان النظام الراسمالي العالمي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية [103].

---

[100] لمزيد من التفاصيل قارن: د.فؤاد مرسي، **"الراسمالية تجدد نفسها"**، مصدر سبق ذكره.

[101] قارن: احمد السيد النجار، **"الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الى انموذج المستقبل"**، مصدر سبق ذكره، ص 142.

[102] قارن: محمود عبد الفضيل، **"مصر والعالم"**، مصدر سبق ذكره، ص 148.

[103] قارن: د.احمد ثابت، **"تغيير طبقة ودوران الدولة المصرية في ضوء النمو التابع لصندوق النقد الدولي"**، مصدر سبق ذكره، ص 132.

وتشير التجربة الى ان لسياسات الخصخصة آثار سلبية شديدة الوطأة على الأوضاع الاجتماعية. حيث نسبة السكان الذين يهبطون إلى ما دون خط الفقر في ارتفاع، ويزيد عدد الذين يعيشون في الأحياء العشوائية، وتزداد معدلات الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفيات، وكذلك تزداد حالات الطلاق وانهيار الكثير من الأسر وزيادة عدد اطفال الشوارع وارتفاع معدلات الامية والجريمة...الخ، الأمر الذى يؤدى الى فقدان الاستقرار الاجتماعى والسياسى. هذا وتوضح نشرات التنمية البشرية التى يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائى ومنظمة اليونسيف تردي الاحوال الاجتماعية في غالبية البلدان النامية التى تبنت سياسات الخصخصة. ومع ذلك يصر "نسور" الخصخصة على أنها تؤدي الى النمو والفعالية الاقتصادية والرفاه !!!!.

- تبين التجربة أن التنمية يجب ان تقوم وفقا للاعتماد على الذات، التى تعد جوهر نموذج التنمية المستقلة الذى يقدم كبديل للسياسات الراهنة المعتمدة في معظم البلدان النامية، علما أن الاستقلال لا يعنى العزلة عن العالم، ولا يعنى الاكتفاء الذاتى، فالاستقلال أمر نسبى، وهو نقيض التبعية التى تعنى الاعتماد على الغير. ولذا فإن **لب** التنمية المستقلة هو الاعتماد على القدرات الذاتية للمجتمع بصفة أساسية، على أن يكون العون الخارجى والاستثمار الأجنبى عناصر ثانوية مكملة للجهد الوطنى. وتطبيق هذا النموذج وارد حتى فى زمن العولمة، وذلك عندما تفهم العولمة بشكل واقعى، ويتم التعامل معها بمنطق"التفكيك" مثلما تفعل الدول المتقدمة التى تسمح بحرية انتقال السلع والأموال بينما تقيد انتقال البشر، والتى تدعم إنتاجها وصادراتها الزراعية وتغلق أسواقها أمام منتجات الدول النامية من السلع الزراعية والمنسوجات، بينما تدعو الدول النامية لتحرير التجارة فى هذه السلع وكذلك فى السلع الصناعية.

وفي الختام يمكن الاتفاق مع ما خلص اليه البروفيسور (**بول كروجمان**) الأستاذ بمعهد ماسوشست للتكنولوجيا MIT، بعد أن توفر على دراسة مسلسل الأزمات في العقود الأخيرة، في كتابه الشهير (**لماذا تعاود الأزمات مجددا وعلى الدوام**) الى **درسين** كبيرين [104]:

- إن الليبرالية الجديدة أو (قرينتها "الانفتاح") ليست هي الترياق، ولا الدواء السحري الشافي من كل الأمراض، كما توهم الجميع يوما.

- وإن الأسواق المالية ليست بريئة، ولا هي بعيدة عن اللوم في هذه الأزمات، وبخاصة في البلدان التي هي في طريق النمو.

[104] نقلا عن اديب ديمتري، **دكتاتورية رأس المال**، مصدر سابق، ص 79.